



## الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة ١٥

الثلاثاء ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد يريميتش . . . . . (صربيا)

السيد غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلّم بالإنكليزية): يتقدم بلدي بالتهاني القلبية إلى السيد فوك يريميتش على تولي مسؤولياته بصفته رئيساً للجمعية العامة في هذه الدورة ذات الأهمية الحاسمة. كما نعرب عن تقديرنا لسلفه، السيد ناصر عبد العزيز النصر، ممثل دولة قطر، الذي ترك أثراً لا يمحو في الجمعية العامة.

نجتمع مرة أخرى في السعي إلى تحقيق التنمية، والمساواة، والسلام. وفي العام الماضي، جرت مناقشتنا على خلفية التغيير الجغرافي السياسي السريع، وغالباً العنيف، فضلاً عن استمرار عدم الاستقرار وعدم اليقين على الصعيد الاقتصادي. والمناقشة العامة التي جرت في العام الماضي، على الرغم من تميزها برياح التغيير وغيوم عدم اليقين، لم تكن خالية من الأمل والتفاؤل. فقد توقعت الدول الأعضاء تقدماً مجدياً في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتوقعنا إبرام معاهدة قوية وملزمة قانوناً لتجارة الأسلحة. واحتضنا الدعوات الشعبية النابعة من الداخل لتحقيق التغيير السياسي. ودققنا في الأفق الاقتصادي بحثاً عن العلامات الدالة على الانتعاش والنمو.

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيك (بالاو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد رالف إ. غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين

الرئيس بالنيابة (تكلّم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين. اصطحب السيد رالف إ. غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلّم بالإنكليزية): يسعدني عظيم السعادة أن أرحب بدولة السيد رالف إ. غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



في منطقتنا في البحر الكاريبي، لا يزال الانهيار الاقتصادي والمالي العالمي أشد وطأة على الفقراء والشباب والمسنين والضعفاء، الذين لا يتحملون المسؤولية عن استئراء المضاربة المالية وعدم انتظام حركة رأس المال التي تسببت في الأزمة. اليوم، وبعد أربع سنوات من الانهيار المفروض من الخارج الذي أنتج نموا سلبيا أو هامشيا عبر منطقة البحر الكاريبي، تضطر منطقتنا إلى التأمل في تداعيات ما يحتمل أن يكون "عقدا ضائعا" للتنمية.

إن منطقتنا ليست محصنة ضد الضغوط الاقتصادية والصدوع التي حولت أجزاء أخرى من العالم إلى بؤر من الاضطرابات الاجتماعية والتقلبات السياسية. إن مواطنينا، الذين كافحوا بنبل تحت وطأة الانكماش والتكشف والمشقة الواردة من الخارج، لا يمتلكون صبرا أو قدرة على التحمل لا حدود لهما. تتعرض مكاسبنا الإنمائية التي حققناها بشق الأنفس للخطر، واستقرارنا السياسي الثابت يحدق به الخطر. لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل محتنتنا الناجمة عن حسابات مشوهة لمركز الدخل المتوسط والرخاء النسبي، أو على الصور النمطية التبسيطية أو المستفزة لجنان منطقة البحر الكاريبي. إن البلدان النامية الصغيرة والمتوسطة الدخل، المثقلة بالديون، على غرار بلدان منطقة البحر الكاريبي، وهي عرضة للكوارث الطبيعية والتشنجات الاقتصادية الدولية، لديها شواغل خاصة يتعين على المجتمع الدولي تناولها بشكل صحيح، في شراكة مع شعوب منطقتنا. إن الصدمات الخارجية المستمدة من الطبيعة أو من أعمال رأسمالية الكازينوهات المتفاوتة، ليست مجرد مسألة عرضية في منطقة البحر الكاريبي، بل هي سمة ثابتة لاقتصاداتنا الإقليمية.

الأمر المحوري فيما نقوم به من إعادة النظر في الجهاز الاقتصادي القائم وإعادة تشكيله على وج ه الاستعجال هو الاعتراف بأن سياقنا المعاصر والخصائص الوطنية الفردية لا

إن التفاؤل العالمي، على الرغم من أنه لا يزال موجوداً، بات أكثر ندرة اليوم، إذ أن المجتمع الدولي يواجه تحديات العالم الجديد، ويجد نفسه في حالة ضياع. وهياكلنا العالمية، بما في ذلك الأمم المتحدة، تواجهها التغييرات على نطاق ومستوى وسرعة تفوق إلى حد كبير قدرتنا على الرد، وتتجاوز جزئياً قدرتنا على الاستجابة، وتتطلب مستوى من الشجاعة والمبادئ والحسم لا توازيه ارادتنا السياسية. بما فيه الكفاية. واليوم، نحن لسنا مجرد متفرجين نشاهد لحظة التغيير العالمي؛ إنما نحن أمم نجد انفسنا في خضم اتخاذ القرار، ويواجهنا سؤالان يجب أن نجيب عليهما: "ما هي رؤيتنا لعالم الغد، بعد الأزمات وبعد الصراعات؟" و: "كيف، يمكننا أن نحقق هذه الرؤية جمعياً؟"

إنّ تجنّبنا الاجابة على هذين السؤالين الأساسيين يهدد بأن تصبح جمعيتنا بلا هدف وبلا دفة، وبأن تتهرب من المسؤولية وتخشى العمل. يجب علينا أن نقاوم إغراء دفن رؤوسنا في الرمال المتحركة للقرارات العدمية الفائدة، بينما نتجاهل السعي بإلحاح لتوحيد المبدأ والغرض. والاستسلام لهذا الاغراء يعني الحكم على هذه المؤسسة بمستقبل لا يتميز بأفكار جديدة، وإنما بتبريرات جديدة. ومعركة أفكارنا النبيلة سوف تنحدر إلى مجموعة من الأعذار؛ وتبادل اللوم والتبعات؛ وصوت اللدغات المتكررة بأصوات الرؤى. وهذا المستقبل، الذي نحن سائرون على الطريق إلى تحقيقه، يسيئ الى دول كل منا والى التزاماتنا الدولية، والتاريخ الأبي للأمم المتحدة. وثمة احتمال بأن تزول هذه المنظمة نتيجة عجزنا، إذ تتحول الشعوب والحكومات، على النحو المبرر أو غير المبرر، الى أماكن أخرى في سبيل إيجاد الحلول للتحديات العالمية. ومثل هذا المستقبل يمكن ويجب تجنّبه بشدة، حرصا على النهوض الجماعي بشعوبنا وبإنسانيتها.

الانتظار أكثر من ذلك من أجل الإغاثة والتنمية المستدامة. تعرب سانت فنسنت وجزر غرينادين عن الشكر للدول والمنظمات التي أعلنت عن استمرارها في التعاون مع شعبنا، حتى في الأوقات الاقتصادية العصبية. إن دعم ومساعدة تلك الدول والمنظمات هو علامة صداقتها وتضامنها والمواطنة العالمية القوية.

ودفعت الفترات الطويلة لأوجه عدم اليقين في الاقتصادي العالمي إلى مرحلة خطيرة جديدة. بل إن صندوق النقد الدولي وصل إلى نفس النتيجة. وفي هذه الأثناء، وجدت الأزمة أن الجهات الرئيسية تعاني من القصور، بل غير مدركة للحالة القائمة، وبدون أي فكرة واضحة عن كيفية المضي قدما. في المجالين الاقتصادي والسياسي، يمضي النظام القديم. ويدرك العارفون أن المرحلة الانتقالية هي مرحلة من الصعب السيطرة عليها، ولكن التحديات الهائلة تنشأ فوراً مما لا يقل عن أربعة استفسارات ذات الصلة: أولاً، هل يمكن إدارة المرحلة الانتقالية، أم يجب أن تنفذ بطريقة فوضوية؟ ثانياً، على افتراض أنه يمكن إدارة المرحلة الانتقالية، كيف يتعين أن تدار بطريقة أكثر فعالية، ولمصلحة من؟ ثالثاً، هل تشكل المرحلة الانتقالية طريقاً مسدوداً؟ ورابعاً، نظراً إلى أن المرحلة الانتقالية ذاتها، شأنها شأن جميع أحوال البشر، دينامية، ما هو مقصد هذه المرحلة الانتقالية؟

ومن البديهي أن يصنع الرجال والنساء التاريخ ليس في ظل ظروف من اختيارهم، ولكن في الظروف التي يجتمعون فيها، ويرثونها، وتنشأ من حولهم. والجدير بالذكر كون أوجه تاريخ الأمم وأشباح الموتى تؤثر كثيراً على أفكار الأحياء. وكثيراً ما لا يعترف بالحقيقة الثابتة التي مفادها أن كل الشعوب تمتلك تاريخها الخاص، وشرعيتها، ونبليها ومسارها الخاص لتحقيق المزيد من التعظيم.

تصلح للوصفات الاقتصادية الكيترية أو الكلاسيكية الصارمة أو متغيراتها. ففي حالة سانت فنسنت وجزر غرينادين وجزرنا في منطقة البحر الكاريبي، تتطلب خصائص صغر حجمنا وانفتاحنا وضعفنا سياسات اقتصادية فريدة نابعة من الداخل لا تضرب بجذورها في أي أيديولوجية سائدة أو نظريات عصرية واردة من الخارج، ولكن في نزعة عملية مرنة ومنطقية ومركزة.

لا نهتم كثيراً بالحجج الخفية بشأن الدور الذي تضطلع به الدولة في النشاط الاقتصادي لأنه تاريخياً، كانت حكوماتنا الوطنية قوة للخير في تحفيز اقتصاداتنا وتنويعها ونموها جنباً إلى جنب مع القطاعين الخاص والتعاوني. وبينما نرحب وندعم المساعدة وإجراء المشاورات مع المؤسسات والمنظمات ذات الصلة، يجب أن تخلو تلك المشاورات من السياسات التقليدية أو الوصفات التي تتسم بالرتابة غير القابلة للتطبيق في عصرنا وفي ظل ظروفنا. يجب أن يكون طريقنا إلى التنمية مسارنا فحسب.

عانت قضية التنمية، كهدف وكحق، من إهمال المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة ما بعد الأزمة. ففي داخل منظومة الأمم المتحدة، تسببت الميزانية الحالية لعمليات حفظ السلام في تضاؤل الموارد المخصصة لتعزيز التنمية، حتى ونحن ندرك أن جذور النزاعات تعود إلى التخلف. جرى التنصل من التعهدات القديمة للمساعدة الإنمائية، وأرجأ الوفاء بها، من قبل الدول التي تستشهد بكفاحها في ظل التدايعات الاقتصادية العالمية. ونتيجة لذلك، حتى ونحن نتأمل في أهداف التنمية المستدامة في ما بعد عام ٢٠١٥، من الواضح بصورة مؤلمة، أن الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق في مساحات واسعة من كوكبنا.

ولا يمكن أن نتوقع من الفقراء، وخاصة في آسيا وأفريقيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

من التعاون بين بلدان الجنوب. وفي مرحلة تنميتنا الوطنية التي تلت الاستعمار مباشرة، كثيرا ما تمتعت دول منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية بعلاقات أقوى وأوثق مع الدول الاستعمارية القوية والبلدان المتقدمة النمو أكثر مما تمتعت به من علاقات مع البلدان المجاورة لنا مباشرة. وبعد قرون من الغزو الاستعماري والاستيطان والاستغلال، أصبحت روابط الصداقة والتعاون والتكامل الوثيقة في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية من الدلائل الأساسية على تزايد استقلال دولنا والنضج السياسي فيها.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين تتمتع بعضوية في عدد من الدوائر المترابطة في التكامل الإقليمي. ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي تعبير عن اتحاد اقتصادي لديه عملة مشتركة، وجمعية قضائية حديثة العهد. وتعمل أيضا الدول الأعضاء الـ ١٥ في الجماعة الكاريبية على تعزيز مسألة التكامل الكاريبي مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار هامة على التجارة وحرية الحركة لشعوبها. إن دولتنا عضو فخور في التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية، التي أقامت روابط من التضامن الاجتماعي والاقتصادي والتعاون فيما بين دول منطقة البحر الكاريبي ودول أمريكا الوسطى والجنوبية. ومنتدى الكاريبي لدول أفريقيا، ومجموعة دول منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ورابطة الدول الكاريبية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ما هي أيضا إلا مظاهر وطنية لرغبة شعوبنا في إقامة صلات وصداقات مع أشقائنا وشقيقاتنا الإقليميين.

إن ما تحظى به تلك المبادرات المتزايدة للتكامل الإقليمي من قوة وتماسك حقيقي يقوم على أساس راسخ من التجارب والقيم المشتركة التي تستحق الدعم من الأمم المتحدة. إن البلدان الأعضاء في منظمة بلدان شرق البحر الكاريبي والجماعة الكاريبية معاقل للحكم الصالح والديمقراطية وسيادة القانون.

للأسف، تشوه قوة البعض لتحديد الأمور عالميا تلك الحقائق البسيطة. فمن المعروف جيدا أن نظرة الأسد إلى التاريخ لا تتوافق مع نظرة الغزال أو نظرة الحمل، فلا تتفق رؤية الفيل ورؤية النملة للأشياء. ولكن البشر يمتلكون القدرة على تجاوز حدود مملكة الحيوانات. ذلك هو السبب الأساسي في أن نجتمع معا تحت راية الأمم المتحدة، وميثاق مثلج للصدر ورائع في مثله العليا ومقاصده ليشكل أفضل أمل للجنس البشري. ينبغي إحتواء القوة المتغطرسة والجائحة، أيا كان مصدرها. فمن الحكمة دائما أن نتذكر أن الممارسة الأكبر للسلطة هو ضبط النفس في استخدام تلك السلطة. ويصح ذلك داخل الدول وفيما بينها. والسبيل الأفضل هو ألا نوفر للشهر مكانا يزدهر فيه في جميع أنحاء العالم وأن ندحره.

وفي هذا السياق، يجب صياغة نص الدولة الفلسطينية المزهرة والأمنة والمستقلة جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل الآمنة، يعيشان في صداقة وبدون عدااء. هذه مسألة باتت شديدة الإلحاح، ويجب أن ينتهي الظلم الذي تعامل به فلسطين فورا. وهكذا يجب أن نواصل سعيينا العالمي لإقامة حوار بين الأديان وتحالف الحضارات، بمبادرة من حكومتنا قطر وتركيا. وبالمثل، علينا أن لا ننسى تعهدنا بالتضامن مع هايتي. وعلى نفس المنوال، فإن الجبر عن جريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد السكان الأصليين والرق الإفريقي أمر لا بد من الاستمرار في متابعته بقوة في جدول أعمالنا الدولي.

يمكن للأمم المتحدة تحقيق هذا وأكثر منه. ومن ثم، يمكن لإرادتنا الجماعية أن تأتي أكلها بقدر كبير من خلال نقاط القوة والإمكانات التي تتوفر لدى القيادة الحكيمة، ومن خلال الحوار السلمي فيما بين الدول ذات السيادة، والتعاون الدولي والاتفاقات الإقليمية.

وفي البلدان القريبة منا، فإن شركاءنا الإنمائيين والسياسيين يجسدون على نحو متزايد روح التكامل الإقليمي المتين ومزيديا

المشؤوم والانتهازية المفرطة في العديد من المناطق الهامة. وفي قارات أخرى تعبت بعض الدول في الحروب الحدودية، بينما تصارع دول أخرى الإرهاب الخبيث والبربري. وفي خضم الجيشان العالمي، شهدنا ظهورا جديدا وقويا لمن يريدون إعادة تشكيل العالم كما يحلو لهم ومن أجل مقاصدهم الخاصة. إن المتدخلين وذوي التزعة الانفرادية والهيمنة القديمة والجديدة هرولوا للملء الفراغ السياسي واستغلاله لتصفية خلافات قديمة وتشديد قبضتهم على السلطة الإقليمية.

إن ذلك النمط من الأنماط التي سبقت حقبة الاستعمار والحرب الباردة يجعل التركيز منصبا على العديد من المبادئ التي تأسست عليها الأمم المتحدة. فتلك المبادئ لا يمكن تجاهلها أو إعادة تأويلها أو التضحية بها على مذبح النفعية السياسية التي يحفزها استطلاع الرأي والطموحات الانتخابية. لقد التزمنا بهدف رسمي يتمثل في تعزيز السلام لا تعزيز الحروب؛ أي هدف تقرير المصير وليس التدخل الفردي؛ هدف التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب، وليس تجاهل القاسي لرفاه إخواننا من البشر. فالابتعاد عن تلك المبادئ، صراحة أو ضمنا، سيكون بمثابة التخلي عن الجوانب الطيبة في طبيعتنا والخضوع إلى القوى التي جعلت هذه المؤسسة ضرورة لازمة في المقام الأول.

إن الحرب ضد الإرهاب العالمي حرب حقيقية تخوضها جميع الدول المسؤولة على عدة جهات. وسانت فنسنت وجزر غرينادين ثابتة وقاطعه في رفضها لجميع أشكال النشاط الإرهابي وتشعر بالاشمئزاز إزاء ما يصاحب تلك البربرية من أساليب ومنطق أعوج. من سوء الطالع أن أولئك القتلة البغيضين يستهدفون أصدقاءنا وأخوتنا في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير متناسبة، وقد تمثلت أعمالهم أخيرا في الجريمة المحزنة جدا لمقتل كريستوفر ستيفنز، سفير الولايات المتحدة في ليبيا وبعض من موظفيه. ونؤيد بصورة قاطعة

وننقسم تلك التجارب والطموحات مع الدول الشقيقة في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى والتي وضعت أسسا راسخة للديمقراطية والحكم الصالح بعد فترات جامدة من الاضطراب السياسي والتدخل الأجنبي في الماضي. ومن الجدير بالذكر أن الانتخابات الرئاسية الوشيكة التي ستجرى في ٧ تشرين الأول/أكتوبر في جمهورية فنزويلا البوليفارية ما هي إلا مثال واحد على الطريقة التي يواصل فيها ذلك البلد والمنطقة تجسيد الطابع المؤسسي الشعبي والنظم الديمقراطية التشاركية التي ترسخ احترام إرادة الشعوب.

إننا إذ نعزز علاقاتنا مع جيراننا المباشرين، ما فتئنا ملتزمين بشدة بروابطنا التاريخية وصدقاتنا التقليدية. وما نتشاطره من روابط قوية مع أصدقاءنا في أوروبا، وكندا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة يعود بالمنفعة المتبادلة. إن شعب سانت فنسنت وجزر غرينادين بوصفه دولة مؤلفة من جزر متعددة ما برح على الدوام شعبا متنقلا وأبصاره موجهة إلى العالم الخارجي، لدرجة أن العبارات التي ضمنت في نشيدنا الوطني تخلد رغبتنا في السفر إلى الأراضي البعيدة. فالعديد من أكبر المدن والأكثرها حيوية بالنسبة لمواطنينا لا توجد في سانت فنسنت وجزر غرينادين، بل في المناطق المتروبولية، بما في ذلك بروكلين وتورونتو ولندن. فتلك المراكز الإنتاجية ومراكز العمل الشاق وغيرها الكثير، أثرت بدرجة كبيرة جدا الأوطان التي تبنتها وترسل التحويلات المالية اللازمة للأقارب في مسقط الرأس. وما برحنا نعرب عن امتناننا للدول الصديقة التي فتحت أبوابها واحتضنت مهاجريننا، ونعتبر أن حرية الحركة الحالية التي تتمتع بها شعوبنا من دون عناء في ذهابها وإيابها أصدق شهادة على صداقتنا وتضامنا.

لا يمكن تجاهل الزيادة مؤخرا في التزاعات والاضطرابات الإقليمية في العالم. فقد تجلّى الأمل والتفاؤل بوضوح خلال الأيام الأولى لما يسمى بالربيع العربي الذي حل محله القدر

وأود أن أتناول بعض التحديات الوجودية المعينة التي تواجه بلدي، ومنطقتي، والعالم. ويثير سحق سان فنسنت وجزر غرينادين العجز المستمر وبدون مبرر للدول المجتمعة في هذه القاعة عن المضي قدما بصورة حاسمة نحو عقد معاهدة ذات مغزى وملزمة قانونا بشأن تغير المناخ. وبالفعل تقع دول كاملة ممثلة هنا اليوم باعتبارها اصدقاء وعلى قدم المساواة، ومن بينها بلدي، ضحايا للرياح والعواصف والظواهر الجوية المتكررة والحادة بشكل متزايد. وهذه التغيرات لا تهدد أسلوب حياتنا فحسب بل تخاطر بتراجع التقدم في مجال التنمية الذي أحرزناه مؤخرًا.

وجزر كوكبنا تخوض حربا ضد تغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة وارتفاع منسوب البحار. والحرب ليست حدثا مستقبليا، فهي معركة حالية ومستمرة. وكما نعلم جميعا نحن الأعضاء في هذه الجمعية، هي حرب نخسرنا حاليا. وبقاء جزرنا معرض للخطر، والمسؤولية عن إحداث تغيير عاجل تقع بدون منازع على عاتق من قادنا تسببهم المتهور للتلوث على مر الأجيال إلى شفا الكارثة. وفي زمان وسياق مختلفين، ألهم وينستون تشرشل شعبه بالعبارات "سنقاتل في البحار والمحيطات ... سندافع عن جزيرتنا، مهما كان الثمن". واليوم اعلّموا هذا: إننا سنكافح ارتفاع مناسيب البحار والمحيطات الزاحفة وسندافع عن حق جزرنا في الوجود بأي ثمن. وناشد جميع الدول مشاركتنا القتال، لأن تلك الحرب ما زال يمكن كسبها. ومفاوضاتنا لوقف تغير المناخ ليست مجرد نشاط أكاديمي أو دبلوماسي يكتنفه الغموض، ولا يمكن التعامل معها باعتبارها عملية عادية للأمم المتحدة مستمرة إلى ما لا نهاية. ولنطرح جانبا الأسى والمصالح القصيرة الأجل ولنتصرف باعتبارنا قادرين على العمل: من أجل حماية جميع البشرية.

تصميم الولايات المتحدة على إحضار قاتلي السفير ستيفنز أمام العدالة.

وفي الوقت نفسه، فإن ما يجيرنا هو الاستمرار في الإشارة إلى جمهورية كوبا في بعض الأوساط بوصفها دولة راعية للإرهاب. إن البيئة التي لا يمكن دحضها هي أن كوبا لا ترعى الإرهابيين ولا تؤيهم بأي شكل كان. بل في الواقع أن الحكومة الكوبية التي هي نفسها ضحية حملات إرهابية منظمة، وفي الكفاح ضد الإرهاب تعاونت في عدة مناسبات مع حكومات حليفة وخصوم أيديولوجيين. وقد قامت أيضا بدور مفيد وبناء في تيسير محادثات السلام بين الحكومات والمجموعات المتمردة المسلحة في أمريكا اللاتينية. ولا يمكن الطعن بتلك الحقائق. لذلك، فإن وصم كوبا كدولة راعية للإرهاب، في أي سياق كان، انتقاص لكفاحنا العالمي المشترك ضد ذلك الشر الشديد.

لقد ذكر الرئيس السابق فيدل كاسترو في خطابه المشهور في عام ١٩٦٠ أمام الجمعية العامة أن الاهتياج قد يتسع إلى أي نطاق وهو قادر على بلوغ أبعد المطالب وأسخفها.

وذلك الادعاء السخيف بشكل خاص والبعيد عن الواقع، شأنه شأن السخف الذي يركز عليه استمرار الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، من الأفضل التخلي عنه.

إن التقارب المدهش الذي يتجلى عبر مضايق تايوان بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين في تايوان يضيف ثقلا عمليا على الدعوة المعقولة التي تأخرت كثيرا إلى مشاركة تايوان بصورة ذات مغزى في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. ويشهد بلدي وعدة بلدان أخرى في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى على إدارة تايوان القائمة على المبادئ لعلاقتها الحكومية الدولية. ومن المؤكد أن الوقت حان للسماح لهذه الحضارة الصينية النموذجية الرائعة بالمشاركة في أعمال الوكالات المختلفة في هذه الهيئة العالمية.

الوطنية. ولذلك فإن الأمم المتحدة منتدانا المتعدد الأطراف الأولي للتصدي لتلك التحديات المفروضة من الخارج ومجابهتها. وليس المقصود من بياني اليوم مجرد السرد التاريخي للشروع العالمية التي ابتليت بها سان فنسنت وجزر غرينادين. كلا. إنما هو دعوة إلى العمل العالمي العملي والقائم على المبادئ للتصدي لهذه المشاكل وحلها. وللقيام بذلك العمل، نحن على استعداد للعمل مع رئيس الجمعية وجميع الدول الأعضاء فيها لإحداث التغيير ذي المغزى في جميع أرجاء كوكبنا. وكما كتب الكاتب الشهير إرنست همنغواي ذات مرة "إن الشجاعة الأدبية سلعة أندر من البسالة في المعركة أو الذكاء الشديد. ولكنها خاصية أساسية وجوهرية لمن يسعون لتغيير عالم يدعن بصورة مؤلمة للتغيير". واليوم، تناشد سان فنسنت وجزر غرينادين جميع الدول المجتمعة هنا استجماع الشجاعة الأدبية الضرورية لإحداث التغيير في عالم إمكانياته غير محدودة، ومشاكله يمكن حلها. وقد يفتقر خطاب التغيير والأمل إلى الطابع المميز الذي تمتع به حتى اليوم، ولكننا لا نزال نؤمن بأن شعوبنا وحكوماتنا تمتلك في داخلها الشجاعة والإيمان بصورة جماعية لتغيير حال مواطني دولنا وتحسينها من الناحية المادية.

فلنثبت بصورة قاطعة في هذه الدورة السابعة والستين للجمعية العامة أن تلك الثقة في محلها تماما. ونحن نتحرك بأعبائنا من الماضي. ونمضي قدما بأوجه قوتنا وإمكانياتنا في المستقبل.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس وزراء سان فنسنت وجزر غرينادين، على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد رالف غونسالفس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، من المنصة.

والتهديد الوجودي الآخر الذي وقع حله ضحية لإصابة الأمم المتحدة بحالة من الشلل هو مسعانا المشترك لعقد معاهدة عالمية وقوية وملزمة لتجارة الأسلحة. وفي منطقة البحر الكاريبي، ترتكب أكثر من ٧٠ في المائة من جرائم القتل بأسلحة نارية، وهي إحصائية مدهشة لمنطقة لا تنتج بندقية واحدة أو طلقة. ولدى سان فنسنت وجزر غرينادين شرطة غير مسلحة إلى حد كبير وليس لديها جيش دائم، ومع ذلك نكافح يوميا ضد تدفق للأسلحة النارية غير المشروعة ولا يمكن تعقبها التي تمثل تهديدا خطيرا لأمننا الوطني ولأسلوب حياتنا. ويمكن لمنتجي الأسلحة النارية، فضلا أسواق منشأ المخدرات غير المشروعة ومقصدها، أن يتعاونوا لتقييد وتنظيم التدفق الدولي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، وعليهم أن يفعلوا ذلك. ولئن كنا عجزنا في محاولاتنا الأولى لوضع معاهدة لتجارة الأسلحة، فإنني أدعو أعضاء هذه الدورة للجمعية العامة إلى مضاعفة جهودهم للتفاوض بشأن إبرام اتفاق ملزم بهذا الشأن قبل أن نجتمع في أيلول/سبتمبر المقبل.

وهذا العام من الضروري أيضا أن تواصل الأمم المتحدة تركيز أعمالها في مكافحة الأمراض غير المعدية، التي وضعتها الجمعية الكاريبية عن حق في صدره جدول الأعمال العالمي.

إن شعب سان فنسنت وجزر غرينادين قوي وشديد الشعور بالاستقلال. واستقلالنا تشكل في الكفاح البطولي لسكاننا الأصليين ولشعب غاريفونا ضد الإبادة الجناية وازداد قوة في نيران مقاومتنا للاسترقاق والتبعية والاستعمار وهيمنة الاستعمار الجديد. فقوتنا واستقلالنا وسيادتنا لا تسمح لنا بان نتطلع إلى الأمم المتحدة أو أي بلد آخر أو مجموعة من البلدان بحثا عن حلول للمشاكل والتحديات الخاصة بنا. ومع ذلك، وباعتبارنا دولة صغيرة في عالم مترابط، ندرك أن العديد من الصعوبات التي نواجهها ولدت وترعرعت خارج حدودنا

وهناك عالم جميل خارج هذه القاعة. وأيا كانت عيوب وإخفاقات البشرية، فإننا لا نزال نعم بعالم يمكننا من خلاله أن نلتمس الحياة وأن نبحت عن سبل العيش. ويصعب علينا أحيانا أن نتصور أن تتقدم البشرية على مر آلاف السنين حتى في مواجهة الاضطرابات والإبادة والأعمال الوحشية والنكبات. وهذا ما يجب أن يمنحنا الأمل والثقة في المستقبل: أننا عايشنا ذلك من قبل ومررنا بمأس هائلة وكوارث غير قابلة للتفسير وحرين عالميتين ومجاعة، ولا نزال هنا. وحضارتنا تواصل ازدهارها. ومع ذلك، لا يمكننا أن نتجح إلا إذا أدركنا إنسانيتنا المشتركة واحتفينا بها. ومن ثم، فإن هذا العالم يجب أن يكون عالما يؤكد باستمرار على حياة جميع البشر، عالما يقر بمواهبنا الجماعية، عالما يحتفي بإبداعنا وبمسعانا. عالما مُشعبا بفلسفة ubuntu (أوبونتو)، كما يقال في الجنوب الأفريقي.

وفي كل سنة على مدى العقود السبعة الماضية، نجلس هنا جلوس الند للند ولكل منا صوته ولكل منا رأيه. وحجم بلدنا، سواء حددناه بمقاييس الجغرافيا أو السكان أو بهما معا، ليست له أهمية، إلا لفترة مؤقتة فحسب لأغراض هذا النقاش والحوار. وحتى وإن كان البعض قد جلسوا هنا لفترة أطول، فإننا يمكننا جميعا تبني سمة مشتركة ليست عابرة أو قابلة للتغيير. ولكن حتى مع ذلك، قد ننسى أحيانا أن وراء ممثل كل بلد هناك أناس حقيقيون يعيشون حياة حقيقية ويلتمسون لحظات يعتزون بها على الرغم من بحر اليأس الذي يحيط بهم. وينبغي ألا يكون هناك أي شك في أنه حتى عندما يأتي زعمائنا إلى هنا للتكلم، ستكون هناك، في جميع بلداننا، خلافات في الرأي وفي الفلسفة وفي الديانة. ولكن على الرغم من كل هذا، فإن جمال الديمقراطية يتمثل في أنه يمكننا تبني مسعى مشترك: مسعى تحقيق السعادة والرخاء والتمتع بالحياة. ومن ثم، ينبغي ألا تدمر فلسفة كل منا هذا المسعى أبدا؛ بل

خطاب السيد كيني ديفيس أنتوني، رئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الاقتصادية والتخطيط والضمان الاجتماعي في سانت لوسيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب السيد كيني ديفيس أنتوني، رئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الاقتصادية والتخطيط والضمان الاجتماعي في سانت لوسيا.

اصطحب السيد كيني ديفيس أنتوني، رئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الاقتصادية والتخطيط والضمان الاجتماعي في سانت لوسيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد كيني ديفيس أنتوني، رئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الاقتصادية والتخطيط والضمان الاجتماعي في سانت لوسيا، وان ادعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد أنتوني (سانت لوسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أهنئ السيد فوك يريميتش على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورة هذا العام. وأود أيضا أن أسجل شكر سانت لوسيا للسيد ناصر عبد العزيز النصر على إسهامه بصفته رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

وأود أن أشدد على كلمات الرئيس، التي ينبغي أن نتذكرها باستمرار، بخصوص حقيقة أن السلام لا يعني مجرد غياب الحرب. فالعنف والإجحاف يشكلان، في الواقع، حالة يُمكن أن تشعل العداوات والاضطرابات العنيفة في أية لحظة. وبالتالي، فإننا نؤيد موضوعكم المقترح لأننا بينما نعم بالسلام بصفة عامة في منطقة البحر الكاريبي، ندرك النضال الحقيقي للجنس البشري من أجل تحقيق السلام في مواجهة الكوارث والظلم والجور والصراع.

ونحن، بالطبع، قلقون جداً أيضاً إزاء اللجوء إلى العنف في منطقة الشرق الأوسط، بهدف التصدي للدعايات الدينية أو الأيديولوجية. ونحن ندين جميع محاولات الخط من قدر الأنبياء أو الآلهة أو الرموز أو الممارسات الدينية، وندعو إلى التسامح والتفاهم. وفي السياق نفسه، نستنكر القتل الوحشي لسفير الولايات المتحدة في ليبيا ونشاط ذلك البلد مشاعر الألم والكرب. فالتعصب الديني قابل للاشتعال وخطير ويوقع في شركه حتى الدول البعيدة عن ساحات الصراع.

وسانت لوسيا تدرك جيدا المحاولات النشطة في الشرق الأوسط لإقامة أنظمة حكم جديدة، حيث بدا في الآونة الأخيرة أن الأنظمة الحاكمة في بعض البلدان قد استنفدت أغراضها بالنسبة لأغلبية مواطنيها. وإلى جانب التزامنا بالسلام على الصعيدين العالمي والإقليمي، يجب أن ندرك أيضاً أن الاضطرابات في الشرق الأوسط لها تأثير لا شك فيه يتمثل في تشويه سعر السلعة الأساسية المهمة عالمياً، ألا وهي، النفط وأن تلك التشوهات تضر بمصالح البلدان الكبيرة والصغيرة على السواء وبعمليات التنمية فيها. والعالم بحاجة ماسة إلى شرق أوسط يعمه السلام. ونعرب عن أملنا في استمرار تطور نهج سلمية وتوافقية إزاء قضايا الحكم في تلك المنطقة.

وسانت لوسيا تعتقد أنه ينبغي تأييد جميع الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والرخاء للجميع، وذلك بالطبع مع حماية صحة كوكبنا في الوقت نفسه. إن حكومة سانت لوسيا تدرك جيدا تصميم الشعب الصيني على توحيد بلده، وهو ما تلقى العالم إشارة به عندما أخذت الصين مكانها اللائق في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ترحب سانت لوسيا بالحوار والتعاون الناشئين بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين بشأن تايوان.

وهذا الحوار والتعاون عبر المضيق، سيسهلان بالتأكيد الوئام العالمي. إننا نتطلع إلى استمرار تطور التقارب السلمي

ينبغي أن تؤكد. ودياناتنا ينبغي ألا تمزق ذلك أبداً وينبغي أن تشكل وتصوغ بشرا مفعمين بالرحمة والفهم والتسامح.

فأجدادنا، من أفريقيا إلى آسيا ومن القطب الشمالي إلى منطقة الأمازون، حبروا جميعا الصراع وعرفوا تكلفته في حياتهم. ونحن نعرف تكلفته بالنسبة للبشرية الآن. وينبغي أن نعلم جميعاً أن التاريخ أثبت لنا مرارا وتكرارا أن الحرب ليست أفضل سبيل لحل مشاكلنا. وعليه، فهل نتجاهل القنابل والأسلحة إذا لم يُسمع دويها في شوارعنا وفي مدننا وحدائقنا العامة وملاعبنا؟ وهل ينبغي ألا تكون الفتاة في حلب أو بنغازي قادرة على تشاطر نفس فرص وأحلام وآمال صبي في أربلنغتون أو برمنغهام؟

إن أحدا لا يتوقع أن يكون هناك عالم ساذج يقوده زعماء يوطوبيون. كما أننا لا نقول إن عالمنا لن يشهد صراعات لأن الخلاف أمر لا مفر منه في جميع مناحي الحياة. ومع ذلك، أرجو أن تكون لدينا الشجاعة والجرأة بخصوص العالم الذي نريده. وأرجو أن نتصرف عندما نعلم أن بوسعنا ذلك. وأرجو أن يتذكر القادة الذين يشغلون مناصب السلطة العليا دائماً جماعات الأقليات، التي تُنسى بسهولة وتُهمش بسهولة وتُمحى بسهولة. وينبغي ألا يكون هناك أبداً موسم للظلم أو موسم للفساد أو موسم للفقر أو موسم للوحشية أو موسم للعذاب.

ولذلك، ترحب سانت لوسيا بإيجاد حل سلمي للصراع في الجمهورية السورية ووضع حد فوري لما هو مذموم وواضح، بل مأساة إنسانية. ونواصل دعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص والأمين العام في جهود هذه الهيئة لحث الطرفين على التركيز على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، بهدف إيجاد سبيل نحو التوصل إلى حل للصراع يكون مقبولا لغالبية شعب سوريا ويراعي ضرورة ضمان رفاه ومصالح الأقليات في تلك الدولة.

وهويتهم. ينحدر الكثير منا هنا اليوم من الناجين من الرق. وفي إطار ذلك الاعتراف، فإننا نؤيد حكومة جامايكا فيما يخص الدعوة للاعتراف بآثار تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، والحاجة إلى إجراء حوار صريح عن وضع الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وعلاوة على ذلك، فإننا جميعا على غرار أفريقيا، بحاجة لإمكانية التجارة بشكل عادل وعلى قدم المساواة. إننا نعلم جميعا أن فشل محادثات الدوحة كان سببه عدم استعداد بعض الدول تخفيض الدعم واسع النطاق الذي تقدمه للزراعة والفلاحة.

وتتمثل إحدى المظالم التي تعد من مخلفات عصر الخوف ونزاع جرى منذ أمد طويل، في الحصار المفروض على شعب كوبا، لغرضي الانتقام والعقاب السياسيين المحضين. ويجب أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر اتفاق الجماعة الكاريبية ككل مؤخرا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بأنه قد حان الوقت لإنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. إن سانت لوسيا عضو في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي، وترغب في تحقيق أقصى قدر من التكامل الاقتصادي في نصف الكرة، بوصفه أداة لتحقيق نمونا الاقتصادي، وبغية تحقيق أقصى قدر من التعاون الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. والحصار والحظر، في ذلك السياق، قد عفا عليهما الزمن وتجاوزهما. في عصر العولمة والتحرير الاقتصادي، لا يمكن القبول بهما أو تبريرهما.

وتتمثل إحدى بقايا الاستعمار الأخرى، في دولة عضو في جماعتنا الكاريبية ألا وهي هايتي. وعلى قدر معاناة شعب هايتي، على قدر رباطة جأشه. وهو بلد عانى الأمرين، لدرجة دفع تعويضات لمستعمره السابق. وكان ذلك مثلا استثنائيا وواضحا عن الخسارة التجارية. واليوم، فإن أول بلد أسود مستقل في العالم، هو أفقر دولة في نصف الكرة الغربي. وهذه الدولة لا تزال بحاجة إلى دعم الأمم المتحدة، من أجل التغلب

الجارى بين أبناء الشعب الصيني، في إطار سعيهم إلى توحيد حضارتهم.

وتود سانت لوسيا أيضا دعم الدعوات لحصول أفريقيا على تمثيلها الصحيح في فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن، كما أيد ذلك رئيسا مالي وجنوب أفريقيا. وبما أننا ندرك مخاطر الصراع والحروب في أفريقيا، يتعين علينا الإقرار أيضا بقدرة أفريقيا على إحلال السلام في قارتها. ولا ينبغي الاستمرار في عدم الإصغاء إلى صوت بليون شخص وصوت قارة بأكملها.

إن سانت لوسيا ترحب بكل النزاع الذي طال أمده في السودان، وتحقيق تقرير المصير لدولة جنوب السودان الجديدة، ودخولها في مجتمع الدول. ومن دواعي السرور أن تلك العملية جرت في سياق، تقوم فيه دول القارة الأفريقية بنفسها ببيجاد مجالات جديدة، في محاولة للاستفادة من تنمية موارد القارة في بيئة اقتصادية متغيرة.

ولن نكون قادرين على العمل والتعاون على المستوى العالمي، والبدء في الجديد منهما، إلا من خلال التقليل من التفاوتات الشديدة، أو التخلص منها. لذا من الضروري تحديد الأسباب والاستجابة بشكل هادف فيما يتعلق بالتصدي لحالات الإجحاف القائمة في العالم. بما أن الحكم الرشيد يشكل أحد الدعائم البديهية للتنمية، والذي يتمثل في بنيات سياسية أخلاقية لا يحركها الجشع والفساد، وبينما يمكننا تعزيز سيادة القانون، وضمان حقوق الملكية وتنظيم انتخابات نزيهة، فإن تلك التدابير لا تحقق الديمقراطية، وليس في وسعها ذلك. وبينما لا مكان للمستبدين وأنصاف الآلهة في النظام الديمقراطي، فلا تزال الديمقراطية لا تعني شيئا لشخص لا يملك قوت يومه. ولن يكون للمحرومين رغبة أو إرادة. ولن يصوت المكتئبون أو المضطهدون.

ولا يمكننا أن نستمر في تجاهل المظالم القديمة المتعلقة بالعبودية، وإجبار الناس على العمل والقضاء على ثقافتهم

بعض الأحيان بشكل أحادي وأحيانا بشكل متعدد الأطراف من قبل مجموعات تتكون من ٥ أو ٨ أو ٢٠ أو ٣٠ دولة. ويقال إن ٢٠ بلدا يقومون بنسبة ٨٠ في المائة من تجارة العالم، والنشاط الاقتصادي فيه. ويمكنني أن أؤكد للجميع أن سانت لوسيا، بل كل حوض منطقة البحر الكاريبي، يقعان خارج حدود تلك الدائرة الجيوسياسية. ولأن لدى سانت لوسيا القليل من الموارد، أو ليس لديها قدرات دبلوماسية أو قدرات أخرى، فإنها تسمع صوتها من خلال شجاعتها وسلطتها وقناعاتها الأخلاقية.

إن الجزر الصغيرة مناطق خاصة، ولديها خصوصيات محددة، تجعلها فريدة وضعيفة في آن واحد. مع ذلك، فإننا نعلم أنه إذا كانت ثمة رغبة في دعم نمو الجزر الصغيرة وتطويرها، فيمكن لها من ثم أن تصبح قصص نجاح. بالنظر مثلا إلى أن عدد سكان الخمسة عشر عضوا في الجماعة الكاريبية مجتمعين يبلغ ١٧ مليونا، وأن لديهم اقتصاد يناهز ٨٩ بليون دولار أمريكي. ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لإقليم بورتوريكو التابع للولايات المتحدة لوحده، الذي هو جزء من منطقة البحر الكاريبي الكبرى، ما يناهز ١٠٠ بليون دولار أمريكي. وتشير تلك الأرقام بوضوح إلى أن تقديم الدعم لاقتصاداتنا في مجال التجارة والاستثمار، رغم صغر حجمنا، يمكن أن يجعلها تنمو. ويمكن أن تبلغ الاستفادة.

وأشارت الجماعة الكاريبية باستمرار إلى أن العديد من الدول الصغيرة، قد صنفت بشكل مخادع كدول ذات دخل متوسط، فقط على أساس نصيب الفرد من الدخل.

ولا ينبغي إخضاع بلد بحجم سانت لوسيا، مع نقاط الضعف التي نواجهها، لمثل أداة القياس هذه، لتحديد ما إذا كان يمكن لدولة أن تعتمد على نفسها.

على سبيل المثال، شهدت سانت لوسيا إعصارا من الفئة ٢ في عام ٢٠١٠ تسبب في وقوع أضرار بلغت نحو ٣٠ في

على آلامها وفاققتها التي ألت بها مؤخرا نتيجة الزلزال الذي ضرب أراضيها في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ولا ينبغي نسيانها. إن هايتي دولة عضو في أسرة دول الجماعة الكاريبية، لذلك فإننا نعبر عن احترامنا واثميننا للبلدان الواقعة في نصف الكرة الذي ننتمي إليه، والتي قدمت دعما ومساعدات لهايتي في وقت محنتها.

ولا نزال في منطقة الكاريبي، نواجه التحدي المتمثل في سعي أبنائنا المهرة إلى الاستقرار في مناطق تقع في الشمال، حيث يلغون فيها كل الترحيب عموما. وفي الوقت نفسه، علينا أيضا أن نتعامل مع التدفق العكسي للأسلحة إلى ولاياتنا القضائية، بفعل تجارة المخدرات. ولن نهنأ بالسلام الداخلي في جزرنا، إذا ما أعطيت الأسلحة بسهولة لشبابنا. لقد أثرنا هذه المسألة بوصفها مصدر قلق بالغ فيما يخص أمننا، في مؤتمر قمة الأمريكتين، الذي عقد في كارتاخينا في كولومبيا في نيسان/أبريل من هذا العام.

ومن الواضح الآن فشل السياسات الحالية الرامية إلى مكافحة استهلاك المخدرات غير المشروعة، والاتجار بها، عبر الحدود وداخلها، مما أدى إلى حدوث مأساة أخرى ذات عواقب وخيمة. ويجري فقدان أرواح جراء استخدام الأسلحة أو استهلاك المخدرات. ولا نزال مصممين على طلبنا المتمثل في إعادة النظر في مجمل مسألة تجارة المخدرات. ويتعين علينا بشكل جماعي، صياغة حلول جديدة لهذه المشكلة. كما نود أيضا أن نسجل قلقنا المستمر إزاء ممارسة ترحيل عتاة المجرمين مرة أخرى إلى دولنا الصغيرة، دون أية مراعاة إلى قدرات ترتيباتنا الأمنية الداخلية على مواجهة ذلك.

فيما يخص كل ذلك، توجد وقائع مؤلمة لزعيم أي دولة صغيرة مثل سانت لوسيا. حتى وإن تشرفت اليوم بالوقوف أمامكم اليوم هنا، فإنني أعلم بأن القرارات التي تؤثر على عملنا وبلدي، لا تزال تتخذ في عواصم بلدان أخرى، وفي

العراقيل الرئيسية التي تواجه النمو، وتعزيز كذلك الصانعين الحقيقيين للثروة والازدهار.

ويشكل تغير المناخ، بطبيعة الحال، إحدى المسائل الرئيسية بالنسبة لنا. على النحو الوارد في استراتيجية موريشيوس الخاصة بمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وفي المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في بربادوس في عام ١٩٩٤، ترغب الدول الصغيرة في أن تتخذ إجراءات بشأن تغير المناخ، وفي أن يجري تقديم دعم ملموس للتعديلات والتدخلات المطلوبة اللازمة على جميع المستويات. في إطار الجماعة الكاريبية، يشير إعلان ليليندال الصادر عن رؤساء الحكومات في عام ٢٠٠٩، إلى مخاوفنا بوصفنا دولا جزرية صغيرة، معرضة لتفكك كبير جراء تهديد تغير المناخ. حيث يشير الإعلان إلى أن

”الجهود التي يبذلها [الإقليم] من أجل تعزيز التنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، تتعرض لخطر كبير، جراء الآثار الكارثية لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر“.

ويشير بوجه خاص إلى ”تزايد تقلبات الطقس المتكررة والمكثفة والشديدة، التي أدت إلى إلحاق ضرر بالغ بموارد الإقليم والقاعدة الاجتماعية والاقتصادية، وأكد على أن

”تغير مناخ خطير حاصل بالفعل في مناطق الدول الجزرية الصغيرة والساحلية المنخفضة النامية، بما في ذلك منطقة البحر الكاريبي، وستختفي العديد من تلك الدول، إذا لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة وطموحة وحاسمة“.

المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي. كما هو الحال فيما يخص باقي الدول الصغيرة مثل بلدنا، أرغمنا بعد ذلك حتى على الاستدانة بشكل أكبر، حيث اقترضنا من أجل استبدال بنيتنا التحتية، مثل الطرق الرئيسية والجسور، التي بدونها كان اقتصاد بلدنا سيواجه المزيد من الانكماش. وعلاوة على ذلك، تأثرنا كذلك جراء التدابير المحلية الأحادية الجانب، التي نفذتها بعض الدول المتقدمة النمو، جاعلة منا وجهة سياحية ذات جاذبية أقل، دون مراعاة لاعتمادنا على السياحة.

إن الجزر الأخرى التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الخدمات المالية الدولية، تعاني الآن نتيجة لمحاولات بعض الدول لتلطيخ سمعتها. وعلى الرغم من أننا نعيش في جزء جميل من العالم، فإن الحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، وإعلان منظمة التجارة العالمية مؤخرا عن تخفيضها لتوقعاتها، فيما يخص نمو التجارة العالمية من ٣,٧ في المائة إلى ٢,٥ في المائة، يجعلان المستقبل يبدو قاتما.

وهذا يعني أن التنمية لا يمكن أن تتمثل في المساعدات فحسب، وأن الدول الصغيرة تطالب ببعض الإنصاف والتوازن في المجال الاقتصادي العالمي. من وجهة نظر البلدان النامية، كان انهيار جولة الدوحة نذيرا مخيبا للآمال، بشأن الأوقات الصعبة القادمة فيما يتعلق بالمناقشات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وتجلى ذلك التوجه في نصف كرتنا الأرضية، في عدم إحراز تقدم فيما يخص مبادرة منطقة التجارة الحرة للأمريكتين. لكن في نفس الوقت، كانت هناك مؤشرات متزايدة على ظهور بلدان منافسة في آسيا وأفريقيا والشرق الأقصى في المنافسة الاقتصادية العالمية.

إننا نتطلع إلى مستقبل تصبح فيه الأمم المتحدة والمؤسسات العالمية الأخرى أكثر استهدافا وتمييزا في تدخلاتها وسياساتها. ونتطلع إلى عالم، تتحقق فيه الأهداف الإنمائية للألفية، ويضع فيه المجتمع الدولي إستراتيجية لما بعد عام ٢٠١٥، تعالج

كما هو معروف الآن بشكل جيد، فإن العلاقات الاقتصادية التقليدية تحت رعاية نظام الكومنولث والعلاقات المؤسسية لأفريقيا ومنطقتي المحيط الهادئ والكاربي، في سياق تجارتنا مع أوروبا، في تخلص. إننا نتطلع إلى آفاق جديدة من العلاقات، وهي مهمة يمكن للأمم المتحدة مساعدتنا فيها إلى حد كبير.

وأود أن أتقدم إلى الرئيس بأطيب تمنيات ودعم بلدي، ووفد بلدي، لتحقيق النجاح في مهمته خلال العام القادم.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء، ووزير المالية والشؤون الاقتصادية والتخطيط والضمان الاجتماعي في سانت لوسيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد كيني ديفيز أنتوني، رئيس الوزراء، ووزير المالية والشؤون الاقتصادية والتخطيط والضمان الاجتماعي في سانت لوسيا، من المنصة.

**خطاب دولة السيد ليونتشيون جيغمي يوزر ثينلي، رئيس وزراء مملكة بوتان**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة بوتان.

اصطحب السيد ليونتشيون جيغمي يوزر ثينلي، رئيس وزراء مملكة بوتان، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يسعدني بما سعادة أن أرحب بدولة السيد ليونتشيون جيغمي يوزر ثينلي، رئيس وزراء مملكة بوتان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد ثينلي (بوتان)** (تكلم بالإنكليزية): كما هو الحال مع معظم دورات الجمعية العامة، فإننا نتشاطر مرة أخرى مخاوفنا وإحباطاتنا المشتركة في عالم لا يسير على ما يرام. وليس لدينا قصص، بل لحظات عابرة فقط، نطمئن بها قلوبنا

ومن ثم فإن سانت لوسيا تدعم دعما كاملا نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عقد في البرازيل بشأن التحديات والحلول الممكنة لأزمة المناخ والعوامل المرتبطة بها، التي لا تزال تحول دون تحقيق عالم مستدام قادر على تسهيل أنشطة جميع البلدان، كبيرها وصغيرها. إننا مرتاحون لما قاله الأمين العام بان كي - مون، بشأن توصلنا إلى اتفاق ملزم قانونا للتصدي لتغير المناخ بحلول عام ٢٠١٥. مع تغير المناخ، ليس بوسعنا تحمل أي تفريط، لأن لدينا عالما واحدا فقط. ونأمل أيضا أن يكون ثمة التزام قوي بنقل التكنولوجيا، وبناء قدرات إنسانية محلية من أجل التصدي لتغير المناخ والكوارث التي تصاحبه.

إن سانت لوسيا تتطلع إلى تولي الرئيس خلال فترة ولايته لتوجيه أعمال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة على نحو تحظى فيه التفاعلات المتزايدة التي تميز عالمنا اليوم بمداولات حقيقية من قبل الدول الأعضاء.

وتتمثل مخاوفنا بوصفنا بلدانا صغيرة، في أن استمرار الخلافات بخصوص المسائل والمشاكل التي تعاني حاليا منها مختلف المناطق في العالم يمكن أن تلهي الأمم المتحدة عن تخصيص الموارد والاهتمام بمواصلة إيجاد حلول للمشاكل الخطيرة المتعلقة بالتحول والتكيف الاقتصادي، اللذين يميزان العلاقات الاقتصادية الدولية بوجه خاص. في خضم الأصوات المتنافرة للصراعات الإقليمية التي تجذب حتما اهتمام وانخراط الدول العظمى، أصبحت مشاكل بقاء البلدان الصغيرة في محيط دول أكبر، أكثر فأكثر استعصاء.

إننا في سانت لوسيا، بوصفنا أعضاء في الجماعة الكاريبية، نتطلع إلى تعزيز التعاون مع بلدان قارة، يعود أصل جزء كبير من سكاننا إليها. ونعتقد أنه من الممكن متابعة هذه العملية من خلال مؤسسات الأمم المتحدة الإنمائية، في منطقتنا، وفي القارة الأفريقية، ونقترح أن يجري تنفيذ ذلك.

تبعث شعاعاً من الأمل. وقد أشار الأمين العام إلى بعض من ذلك في خطابه الذي ركز فيه على دق جرس الإنذار بشأن الاتجاه الذي نسلكه كأسرة بشرية. وحانت إحدى هذه اللحظات عندما قررت هذه الهيئة الموقرة أن الوقت قد حان لاعتبار رفاه البشر وسعادتهم هدفاً إنمائياً ملزماً للبشر كافة ممن لهم رؤية مشتركة وسعي مشترك، وبالتالي، ينبغي أن يكون هناك نهج إنمائي كلي ومستدام وشامل للجميع. وهذا التصميم دفع بلدي إلى استضافة اجتماع رفيع المستوى هنا في الأمم المتحدة، ضم أكثر من ٨٠٠ مشارك من كل أطياف المجتمع ومن شتى أنحاء العالم. وقد تأثرت للغاية وأثلجت صدري وأهمتني حقاً تلك الاستجابة الهائلة للدعوة. كان ذلك تجمعاً غير عادي للعقول والأشخاص المعنيين، تدفعهم الحاجة الملحة للتغيير - لشق مسار عالمي جديد إلى سعادة البشر ورفاه الحياة على الأرض. وحانت لحظة أخرى قبل أشهر معدودة حين أعلنت الجمعية العامة يوم ٢٠ آذار/مارس يوماً دولياً للسعادة، وبذلك، يتجمع كل البشر، مرة واحدة في السنة على الأقل، للتفكير في معنى الحياة ومغزاها ومواءمة الأفكار والتدابير.

وقبل ثلاثة أشهر، اجتمع ٤٠٠٠٠ ممثل في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ولكن الوثيقة الختامية (القرار ٢٨٦/٦٦، المرفق) لم ترق إلى ما كان ينبغي لنا أن نحققه. واعتبر الكثيرون أن تلك فرصة ضائعة. ولم يكن هذا رأي بلدي وشعبي، فبأدنى مستوى من التوقعات، كان لدينا ما يبعث على الأمل. فالاتفاق على وضع أهداف إنمائية عالمية مستدامة تدمج فيها الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية كان نتيجة جوهريّة، وتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والجهود التي يبذلها بلدي. ويأمل بلدي أن يشارك في هذا العمل بفعالية ويراه دليلاً على تزايد تلاقي الأفكار إيماناً بضرورة الخروج من عباءة الماضي والاتفاق

الحزينة، ونعطيها الأمل في مستقبل قريب أو بعيد. ولحظاتنا سرد للتحديات والشكوك المتزايدة. ونعلم في أعماق قلوبنا بأن بقاءنا بالذات على هذا الكوكب الهش معرض للخطر. حتى الآن، لا نشترك في رؤية مشتركة، ولا نفكر ونتصرف من خلال التنسيق والثقة. وهكذا نجد أنفسنا وقد انتصرت علينا القوى التي أطلقت لها العنان تصرفاتنا غير المسؤولة والمتعارضة. وكل ما حققناه، فرادى ودولاً وأقاليم وأجناساً بشرية يواجه خطر الضياع أو أن ينقلب إلى العكس. وفي الوقت الذي تتجادل فيه وتتردد، يتهاوى من حولنا العالم الذي بنيناه.

إن المناخ آخذ في التغيير، والنظم الإيكولوجية تختصر. وتستنزف الصناعة الاستخراجية المتزايدة جراء التزعة الاستهلاكية مواردنا الطبيعية، وتزايد التزاعات عدداً، ويلوح المزيد منها في الأفق. وأصبح الغذاء والطاقة أكثر تكلفة، مما فاقم الفقر وانعدام المساواة والسخط.

فالاقتصادات تواجه خطر الانهيار، وتفتقد فرص العمل والأمن. وحقوق الإنسان الأساسية والكرامة بعيدة المنال عن الكثيرين، والشكوك تلاحق فعالية الحكومات والدول. والأسر والمجتمعات باتت تفقد مقاومتها بينما يوشك المجتمع على التصدع.

وإنني أذكر هذه الجمعية كل عام بأن الحلول التي نتكلم عنها والتدابير التي نتخذها لمواجهة كل هذه التحديات والكثير من المخاطر التي تحقد ببني البشر هي من النوع الذي يعالج الأعراض إلا أنه يفاقم الحالة المرضية. وقد اكتشفنا أن مشكلاتنا - اقتصادية كانت أو اجتماعية أو إيكولوجية أو حتى سياسية - كلها مترابطة وتمتد بجذورها في عمق حماقة الإنسان في سعيه إلى أهداف خاطئة بأساليب خاطئة.

وبالرغم من أن الأمم المتحدة باتت تبعث على الاكتئاب في الأعوام الأخيرة، فإنها تشهد بعض اللحظات المضيئة، التي

العامين القادمين. وسيعرض عملهم للنظر فيه خلال الدورتين الثامنة والستين والتاسعة والستين للجمعية العامة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على التوالي. وفي نفس الوقت، عيّن جلالة الملك لجنة توجيهية وطنية لتوجيه ودعم هذه العملية.

ويتولى الفريق العامل توضيح وبلورة المواضيع الأربعة: الرفاه والسعادة، والاستدامة الإيكولوجية، والتوزيع العادل، وكفاءة استخدام الموارد. وسيقوم بإعداد وثائق تفصيلية، بما في ذلك من خلال استعراض ودراسة أفضل الممارسات القائمة بشأن كيفية تفعيل البرنامج الجديد. وسيسترون في نظم المحاسبة والقياس المحتملة، والآليات التنظيمية والمالية، والتجارة والحوكمة وغيرها من الترتيبات المؤسسية. ونعتقد أن الاستنتاجات التي سيخلص إليها ستكون مكملة للجهود التي يبذلها الفريق الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام وستسهم فيها. وتتطلع حكومة بلدي أيضاً إلى سرعة إنشاء الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية الذي سيكلف بمهمة وضع أهداف التنمية المستدامة، على النحو المتفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو.

وفي هذا الشهر، تدخل عضوية بوتان في الأمم المتحدة عامها الثاني والأربعين. وخلال هذه الفترة، استفادت بوتان من مساعدة المجتمع الدولي، الذي ساعدنا دعمه السخي على تحقيق تحسينات ملموسة في حياة شعب بوتان. وفي المقابل، كانت إسهامات بوتان في عمل الأمم المتحدة متواضعة ولكن مركزة. وقد سعينا جاهدين لإظهار تفانينا في قضايا السلام والتنمية وسيادة القانون. وكعضو مسؤول في المجتمع الدولي، يلتزم بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، فإن بوتان مستعدة الآن للمشاركة مباشرة في عملية بناء عالم أكثر أمناً من خلال العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن. فنحن لا نعتبر هذه العضوية امتيازاً فحسب، بل هي مسؤولية تلقيها علينا عضويتنا في الأمم المتحدة أيضاً.

على رؤية مشتركة. وتوقع أن توجه تلك الأهداف الإنمائية المستدامة جدول الأعمال الدولي للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وان تضع العالم على المسار الصحيح.

وكان أكثر ما تأثرت به في ريو تلك الروح الخلاقة التي تميزت بها مئات الأحداث الجانبية، التي تشرفت بالمشاركة في عدد منها. وقام بتنظيم تلك الأحداث منظمات المجتمع المدني والمنظمات الجماهيرية والقطاع الخاص. وتشارك الجميع أفضل الممارسات والتعلم من الآخر، والأهم من ذلك البرهنة على أن التنمية المستدامة ليست مجرد حلم لا قيمة له، بل إن هناك أفراداً ومنظمات يتنفسون ويعيشون حياتهم من أجل تحقيق ما هو عميق وضروري. ومع أن كثيرين منهم عادوا إلى بلادهم وهم يشعرون بخيبة الأمل جراء الوثيقة الختامية، فإنني أعرف أنه لا مكان لليأس في قاموسهم. هؤلاء هم الرواد، الذين يمسكون بزمام القيادة حين تخشى الحكومات أن تتقدم إلى الأمام، ويعبرون تعبيراً شجاعاً عن صلاح وحكمة بني البشر في الأساس. إنهم حملة الشعلة لفجر رائع جديد، ونحن أيضاً يجب أن تكون لدينا الحكمة والإنسانية للسير على خطاهم.

وتأثرت أيضاً بتعيين الأمين العام لفريق رفيع المستوى لتقديم المشورة بشأن جدول الأعمال العالمي للتنمية ما بعد عام ٢٠١٥، وأحطنا علماً بأنه عقد اجتماعه الأول هذا الأسبوع. ونرحب كذلك بإطلاق شبكة حلول التنمية المستدامة بقيادة جيفري ساجس، وبالالتزام الشخصي للأمين العام بإثراء المناقشات بشأن مستقبل الجنس البشري. ومن جانبنا، أود أن أشير إلى أن بوتان اتخذت عدداً من الخطوات في نفس هذا الاتجاه، عملاً بتوصيات الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالرفاه والسعادة المعقود في ٢ نيسان/أبريل هنا في الأمم المتحدة.

وفي تموز/يوليه من هذا العام، أنشأ صاحب الجلالة ملك بوتان فريق عمل من الخبراء الدوليين يضم قرابة ٥٠ من قادة الفكر لوضع تفاصيل البرنامج الإنمائي الجديد المقترح لفترة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يسعدني جداً أن أرحب باللورد تو إيفاكانو أوف نوكونوكو، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع والإعلام والاتصالات بمملكة تونغا وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**اللورد تو إيفاكانو** (تونغا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنقل تهنيتي الصادقة إلى الرئيس يريميتش على انتخابه لتوجيه العمل الهام الذي تضطلع به الجمعية العامة في هذه الدورة والإشراف عليه. ويتعين عليّ أيضاً أن أهنئ سلفه سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر ممت قطر، لفترة ولايته التي انتهت مؤخرًا بصفته الرئيس السابق للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. فقد عزز أثناء فترة ولايته مكانة وأعمال الجمعية العامة، ويسرنا أن رئاسته قد اعتزمت البناء على الموضوع المشترك المتعلق بتسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية، والمضي به قدماً.

ولا تزال منظمنا تستمد قوتها من القيادة الثابتة من قبل الأمين العام بان كي - مون الذي يواجهه على أساس يومي - جنباً إلى جنب مع الأمانة العامة - التحديات المتقلبة على نحو متزايد، والتطور السريع للأزمات في جميع أنحاء العالم بالتزام ثابت وعزم راسخ.

وينبغي أن نتذكر أولئك الأفراد العاملين في المنظمة الذين لقوا مصرعهم أثناء تأدية واجبهم، سعياً إلى تحقيق طموحاتنا الجماعية كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة.

ونحن مسرورون لانعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي في وقت سابق في هذا الأسبوع. وتشكل سيادة القانون - في جميع الأماكن وجميع الظروف، بما في ذلك فيما يتعلق بالدول مثل تونغا - ركيزة أساسية ومكوناً أساسياً للنسيج الوطني.

وهذا هو السياق الذي أحاطت فيه بوتان المجموعة الآسيوية علماً في عام ١٩٩٩ بأنها تتطلع للسعي إلى العضوية في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وحيث أنه لم يسبق لنا نيل العضوية في مجلس الأمن أو السعي إليها، فإننا مقتنعون بأنه يجب أن تتاح الفرصة للدول كافة، بغض النظر عن حجمها أو تعداد سكانها أو مستوى تنميتها، للإسهام في عمل المجلس جلباً لتنوع الفكر والنهج. وكدولة صغيرة، ما فتئنا نولي أهمية قصوى لتعددية الأطراف ولأهم متحدة فعالة تخدم مصالح جميع الدول الأعضاء.

وفي رأيي، فإن انتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن الشهر المقبل سيوفر فرصة للمجتمع الدولي، ممثلاً في جميع الدول الأعضاء، لإثبات التزامه بالمبدأ الأساسي المتعلق بالمساواة في السيادة، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الديمقراطية والتناوب التي تعطيها معناه.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة بوتان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ليونشوان جيغمي يوزير ثنلي، رئيس وزراء مملكة بوتان، من المنصة.

**خطاب اللورد تو إيفاكانو أوف نوكونونكو، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع والإعلام والاتصالات في مملكة تونغا.**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقبه رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع والإعلام والاتصالات بمملكة تونغا.

اصطحب اللورد تو إيفاكانو أوف نوكونوكو، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع والإعلام والاتصالات بمملكة تونغا إلى المنصة.

لقد استضافت جزر كوك اجتماع منتدى جزر المحيط الهادئ لهذا العام. وأكد بياننا بطريقة مناسبة على المسائل التي تهم تونغا والمنطقة بأسرها، بما في ذلك التنمية المستدامة وتغير المناخ، والمحيطات، والطاقة المتجددة والمساواة بين الجنسين.

وقد عادت تونغا - شأنها شأن غيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية - إلى ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه لحضور مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠) المعني بوضع مسار جديد للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وبالنسبة للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية - إن لم تكن جميعاً - فإن تلك العودة ترقى إلى مستوى التشديد مرة أخرى على نقاط الضعف الخاصة والمحددة التي تم الاعتراف بها في عام ١٩٩٢، التي تضيي نوعاً من التفرد على دول مثل تونغا.

ونتطلع مع غيرنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى المضي قدماً خلال هذه الدورة للجمعية العامة، بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ريو بشأن عقد مؤتمر دولي ثالث بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤. وينبغي أن يستضاف ذلك المؤتمر في منطقة المحيط الهادئ.

وعلى أساس مؤتمر ريو+٢٠ الأخيرة والجهود المستمرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن من شأن هذا المؤتمر أن يمثل لحظة في وقت مبكر - ولكنه الوقت المناسب للغاية - كي تقيّم الدول الجزرية الصغيرة النامية النتائج التي تحققت بالفعل. ولكي يكون المؤتمر ناجحاً فإنه يقتضي المشاركة القوية والفعالة من جانب جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى جانب الاستجابة القوية والسريعة المتناسكة من قبل منظومة الأمم المتحدة بصورة تلائم المسائل التي تواجهها تلك الدول. ويعطي العمل من أجل عقد مؤتمر كهذا دفعة للمبادرات الوطنية المبذولة من جانبنا، على غرار إطار تونغا بشأن التنمية

ويعتز مواطنو تونغا بالسمات الدائمة لدستور عام ١٨٧٥ والقوانين التي شرّعت سابقاً في الأعوام ١٨٣٩ و ١٨٥٠ بوصفها صكوكاً تتوخى بناء الدولة، فضلاً عن اعتزازهم بمواصلة الإصلاح على نحو مستمر وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. فقد أرست تلك الصكوك الأساس الذي وضع تونغا على قاعدة ثابتة في سياق العلاقات الدولية مع القوى العالمية في ذلك الوقت، ووضعتنا أيضاً على المسار الذي أدى بنا في نهاية المطاف إلى نيل عضوية الهيئة العالمية في عصرنا، وهي منظمة الأمم المتحدة. وعليه، فقد كان من دواعي سرور تونغا مشاركة الدول الأعضاء الأخرى في اعتماد إعلان الاجتماع الرفيع المستوى (القرار ١/٦٧).

ويقتضي توسيع وتحسين دور وأثر سيادة القانون على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية توافر الخبرة وتقديم المساعدة التقنية المتاحة من قبل منظومة الأمم المتحدة والوكالات الحكومية الدولية ذات الصلة والشركاء الإنمائيين المهتمين، كي يكون ذلك الجهد منسقاً ومتواصلًا ومتناسكاً.

وتمثل نتائج هذا الأسبوع تطور إيجابياً للولايات القضائية الصغيرة في بلدان مثل تونغا فيما يتعلق بتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في عصرنا.

وقد عقد - بناءً على الحضور التاريخي للأمين العام في اجتماع منتدى جزر المحيط الهادئ الذي عقد في العام الماضي - اجتماع آخر خلال هذا الأسبوع لأول مرة على هامش المناقشة العامة لهذا العام. وتوفر النتائج الهامة لذلك الاجتماع أساساً أقوى ومتواصلًا للتفاعل الرفيع المستوى. وأتاح الاجتماع فرصة لتبادل وجهات النظر بشأن المسائل المتبادلة المتعلقة بالاستيراد وغيره من المسائل ذات الاهتمام المشترك بين زعماء منتدى جزر المحيط الهادئ والأمين العام.

كان موضوع هذا العام لمنتدى جزر المحيط الهادئ "الدول الجزرية الواقعة في المحيط المترامي الأطراف - التحدي في منطقة المحيط الهادئ". لقد استلهم المنتدى النتائج الإيجابية لمؤتمر ريو+٢٠ فيما يتعلق بالمحافظة على المحيطات وبيئتها البحرية واستدامة استخدامها، أو ما نطلق عليه الاقتصاد الأزرق. لارتباط تونغا ببيئتها المحيطية بعد تاريخي قوي، شأنها في ذلك شأن بقية جيرانها في المحيط الهادئ.

المحيطات ومواردها أكثر من مجرد معبر للتواصل مع ماض يرتبط بالبحر والملاحة تتقاسمهم مجموعة متباينة من الجزر. فهي يمكن أن تصبح ما يشبه الطريق السريعة، لكنها طريق مائية، تقود إلى مستقبل أكثر استدامة لشعوب جزر المحيط الهادئ. قال الراحل السيد إيبلي هوؤفا، وهو عالم تونغني بارز:

"لا ينبغي أن نُعرّف بصغر حجم جزرنا بل بكون حجم محيطاتنا. نحن البحر. نحن المحيط. نحن أوقيانوسيا".

بوصفنا سدنة المحيطات ومواردها الحية وغير الحية، فقد أدركنا منذ وقت طويل أن صحة المحيطات أمر حاسم للحفاظ على مصدر أساسي للقوت وكسب العيش للمجتمعات الجزرية.

إننا نرحب بتركيز مؤتمر ريو+٢٠ على مصائد الأسماك المستدامة، وتنمية القدرات الوطنية، وأهمية الوصول، ودور مصائد الأسماك الصغيرة النطاق والحرفية ودور المرأة، والحاجة إلى تضافر الجهود للتصدي لمشكلة هشاشة الشعاب المرجانية، وأشجار المنغروف.

بصفة تونغا طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإنها تسعى بنشاط لتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية، بما في ذلك من خلال التفاوض الجيد التوقيت على اتفاقات ترسيم

والأهداف الاستراتيجية المتعلقة به ذات الأولوية للفترة من عام ٢٠١١ إلى ٢٠١٤.

وشاركت تونغا الدول الأخرى الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة الاجتماع الذي عقد أمس، برئاسة ناورو، واعتمد فيه إعلان يركز على التهديد الخطير المستمر الذي يمثله تغير المناخ بالنسبة للسلامة الإقليمية واستمرار مقومات البقاء وسبل العيش في جميع الدول الجزرية الصغيرة.

وهناك حاجة ملحة إلى مواصلة التصدي للآثار الأمنية لتغير المناخ، بما في ذلك أثره على السلامة الإقليمية، وتواتر وشدة الكوارث المتصلة بالمناخ، وتهديد أمن المياه والغذاء إلى جانب التشريد القسري للسكان.

ويتمثل التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي والبلدان المتقدمة النمو بوجه خاص فيما يتعلق بنا، في اتخاذ التدابير الشجاعة اللازمة للحد من انبعاثات جميع غازات الدفيئة إلى مستويات من شأنها ضمان مستقبل مجدٍ وتتنوفر فيه مقومات البقاء للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل تونغا. وبقينا فإن ضمان استمرار بقاء الدول الأكثر صغرا وضعفا بيننا، يشمل ضمان مستقبل تنوفر فيه مقومات البقاء لجميع الدول.

وقد تمتطي القوارب جميعا صهوة المد المرتفع في آن، غير أن أمواجه ستغرقنا جميعا في نهاية المطاف.

يجب أن يؤدي الاجتماع القادم لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في قطر إلى دفع جهود مؤتمر ديربان المعقود العام الماضي لتجاوز الخلافات حول المسائل الرئيسية، مثل تلك التي تتصل بمستقبل بروتوكول كيوتو، وتمويل برامج مكافحة تغير المناخ، وسد الفجوة في طموح جهود التخفيف لفترة ما قبل عام ٢٠٢٠، والمعالجة البناءة للخسائر والأضرار المرتبطة بأثر تغير المناخ، مع مراعاة تكاليف التكيف في البلدان النامية، مثل تونغا.

ينشئ منصة سياسية قيمة للاستثمار في تمكين وتشجيع النساء والفتيات بوصفهن جزءاً حيويًا من المجتمع التونغي ومستقبل المنطقة.

ونشكر أستراليا على استثمارها في مبادرة "المرأة في المحيط الهادئ" لتشمل الخطوات التي اتخذت لتعزيز وحماية مصالح المرأة التونسية والمساواة بين الجنسين تمديد إجازة الأمومة المدفوعة الأجر، في إطار الخدمة العامة، من شهر واحد إلى ثلاثة أشهر؛ وموافقة الحكومة على مشروع قانون بشأن مكافحة العنف ضد النساء والأطفال، من المقرر طرحه للمناقشة خلال الدورة البرلمانية؛ وموافقة الحكومة على عقد مشاورات على الصعيد الوطني بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وإطلاق دراسة وطنية عن العنف العائلي ضد المرأة؛ وفي الآونة الأخيرة، تدشين نظام الرعاية الاجتماعية للمسنين ممن هم فوق سن ٧٥ الأسبوع الماضي.

بدون تحقيق تحسن حقيقي في المساواة بين الجنسين، ستظل الدول الأعضاء تكافح من أجل إحراز تقدم ملموس نحو الوفاء بالتزاماتها في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وما بعدها.

في الختام، باسم صاحب الجلالة الملك توبو السادس، والملكة ناناسيباو، والأسرة المالكة، وحكومة مملكة تونغا وشعبها، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق لرسائل التعزية والمواساة الغامرة التي بعثت بها الدول الأعضاء، والأمين العام، والأمانة العامة، والجمعية العامة، بمناسبة الرحيل المبكر لملكنا المحبوب جورج توبو الخامس في وقت سابق هذا العام. وأود أن أعرب بشكل خاص عن تقديرنا للمساعدة التي قدمتها جمهورية الصين الشعبية في ذلك الوقت. وعلى الرغم من أن فترة حكمه ربما كانت قصيرة، فسوف تثبت أنها فترة خالدة

الحدود البحرية مع الدول المجاورة؛ والمشاركة الفعالة في أعمال السلطة الدولية لقاع البحار ولجنة حدود الجرف القاري؛ وتنفيذ الاتفاقات ذات الصلة، مثل اتفاق الأرصد السمكية لعام ١٩٩٥؛ والنظر في وضع مزيد من الصكوك القانونية، في إطار الاتفاقية، لكي تعكس الحقائق الجديدة.

أثناء دورة هذا العام من السنة الدولية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، نرحب باجتماع الأمين العام الرفيع المستوى هذا الأسبوع، الذي كان مكرسا في جزء منه للتصدي لاستمرار تطوير مصادر الطاقة المتجددة. بالاستفادة من إعلان بربادوس بشأن توفير الطاقة المستدامة للجميع في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومن مؤتمر ريو+٢٠، ستقوم تونغا، إلى جانب أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة التي تشاطرها الرأي، بتنفيذ التزامها الطوعي بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة لديها وتحسين أمن الطاقة من خلال استخدام مزيج يتضمن ٥٠ في المائة من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠.

بفضل توفير الموارد المالية اللازمة، وبرامج بناء القدرات الجارية، وعمليات نقل التكنولوجيا الملائمة، والشراكة الحقيقية مع شركاء في التنمية يتصفون بالإخلاص، مثل نيوزيلندا، وإيطاليا، واليابان، والإمارات العربية المتحدة، ستستمر المبادرات الوطنية، مثل "خريطة طريق طاقة تونغا"، في التطور وتقديم فوائد حقيقية لتونغا. نحن ملتزمون بالاضطلاع بدور قوي في مجال الدعوة في مجلس الوكالة الدولية للطاقة المتجددة وبالعامل الحاسم الذي تؤديه في اتباع مسار أكثر أمنا واستدامة للطاقة.

شاركت تونغا الدول الأخرى الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ في اعتماد إعلان قادة دول منطقة المحيط الهادئ بشأن المساواة بين الجنسين باعتباره جزءاً مهماً من البيان الصادر عن منتدى جزر المحيط الهادئ هذا العام. إنه

من رحم الحرية يخرج التسامح. ومن رحم الحرية يخرج الاحترام. الاحترام الآخرون، احترام ما يعتبرونه مهما، احترام ما يقدره الآخرون. وبالتالي، فالحرية لا تعني التملص من تحمل المسؤولية، بل هي حرية الاضطلاع بالمسؤولية.

إننا نتفهم شعور الكثير من المؤمنين بالإهانة جراء الفيديو المخزي المسيء للإسلام. غير أن النقد المشروع والاستنكار الصادق لا يمكن استخدامهما لتبرير أعمال العنف أو التخريب. وقد يرى البعض في إحراق مباني سفارة من السفارات دليلاً على تصادم الحضارات. ويجب ألا نسمح لأنفسنا بالانخداع بهذه الحجج. فمعظم الناس يعارضون العنف. والأشخاص الذين خرجوا إلى الشوارع للاحتجاج، فضلاً عن ممثليهم السياسيين المجتمعين هنا في نيويورك هذا الأسبوع، عبروا عن ذلك بكل قوة. الأمر لا يتعلق بتصادم الحضارات، بل بمعركة داخل المجتمعات والحضارات. إنها أيضاً معركة لاستبقاء نبض الحراك من أجل التغيير في العالم العربي.

إنها معركة بين أصحاب الفكر المنغلق وأصحاب الفكر المنفتح، بين المعتدلين والمتطرفين، بين التفاهم والكرهية. إنه تصادم بين من يسعون إلى السلام ومن هم على استعداد للجوء إلى العنف. فالمتطرفون يريدون وأد الحرية بالتحريض على العنف. ويجب ألا يُسمح لهم بالنجاح.

لقد اتخذت ألمانيا موقفاً في تلك المعركة. سواصل توسيع نطاق ما نقدمه من دعم للشعوب في العالم العربي. ولن نتخلى عنها، بل سنظل منفتحين عليها. فقيمنا ومصالحنا تجبرنا على مساندة الشعوب التي تناضل سلمياً في جميع أنحاء العالم من أجل الحرية والكرامة وتقرير المصير. سواصل شراكتنا في مجالات التعليم وإيجاد فرص العمل، والاستثمار والنمو.

لن أنسى أبداً ذلك الأب السوري وهو يقدم لي ابنه النحيف خلال زيارة لمخيم الزعتري للاجئين في الأردن. هذه المعاناة تصيبنا بحالة من الوجوم، لكنها تحفزنا على اتخاذ إجراء.

بما هيأته من بيئة تسنى فيها للتونغيين الآن ممارسة قدر أكبر من الديمقراطية الانتخابية والتمتع بقيام حكومة منتخبة بالكامل وبرلمان أكثر تمثيلاً. قد يكون ذلك هو الإرث الأكثر ديمومة لفترة حكمه.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع والإعلام والاتصالات في مملكة تونغا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب اللورد تو إيفاكانو أوف نوكونوكو، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع والإعلام والاتصالات في مملكة تونغا، من المنصة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غيدو فيسترفيله، وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية.

**السيد فيسترفيله** (ألمانيا) (تكلم بالألمانية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): شكلت الحرية والكرامة، وتقرير المصير، والأمل في حياة أفضل القوى الدافعة للحركة من أجل التغيير في العالم العربي.

نحن الألمان، نعرف من خلال تجربتنا المريرة أن الحرية ليست هبة. بل يتعين الفوز بها والذود عنها باستمرار. الحرية أكثر من مجرد حرية الفكر. إنها حرية الشخص في أن يعبر عن رأيه وأن يجهر بالنقد. لهذا السبب وحده، ليست الحرية دائماً مريحة. تنص المادة الأولى من القانون الأساسي، وهو دستور ألمانيا، على وجوب صون كرامة الإنسان. ينطبق ذلك على كل فرد، بغض النظر عن أصله، أو ثقافته، أو عقيدته أو جنسه. لقد خبرنا نحن الألمان معنى فقدان الحرية خلال تاريخنا. إننا سنقف دائماً إلى جانب الذين يدعون إلى حرية الرأي والعقيدة والصحافة والحرية الفنية.

وفي العديد من البلدان الآسيوية والأمريكية الأخرى، التي سلكت اتجاهها جديدا، فإننا نؤيد التحول السياسي بتقديم المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تلك هي المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي. والمسألة الوحيدة التي تزداد وضوحا هي أنه بدون تحقيق التنمية، لن يُستتب السلام، وبدون استتباب الأمن لا يمكن تحقيق أي تنمية. ويصدق ذلك القول على انخرطنا في أفغانستان، الذي سنواصله بعد سحب القوات المقاتلة في عام ٢٠١٤. كما يسري على الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الصومال واليمن، ومنطقة البحيرات الكبرى وبلدان الساحل.

ويساورنا القلق إزاء النزاع الذي لم يُحل بعد بشأن برنامج إيران النووي. فإيران لم تثبت بعد الطابع السلمي البحت لبرنامجها النووي. كما أنها لم تقم حتى الآن بكفالة الشفافية التي ما انفكت تطالب بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وحتى الآن، لم تحرز المحادثات خلال الأشهر القليلة الماضية ما يكفي من التقدم صوب التوصل إلى تسوية. وقد قدمت حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ اقتراحات لإطلاق عملية مفاوضات موضوعية. ولا نزال بانتظار استجابة جديّة من إيران. نريد حلا سياسيا ودبلوماسيا. الوقت يمضي بسرعة، وأمن إسرائيل في خطر. والواقع أن استقرار المنطقة برمتها في خطر. غير أن المسألة تتعلق أيضا بتفادي خطر حدوث سباق للتسلح النووي وما قد يكون له من تداعيات لا تحمد عقباه على الأمن الدولي. وأناشد إيران أن تكف عن محاولة كسب الوقت. الحالة خطيرة، بل هي خطيرة فعلا، والوقت لا يرحم. إننا نسعى إلى حل سياسي ونبذل كل ما بوسعنا من جهود لتحقيق ذلك الهدف.

إن تلك التحديات يجب ألا تجعلنا نغفل ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. فهناك خطر يتمثل في أن هدف حل الدولتين،

وحتى هذا اليوم تحديدا، لم يتمكن مجلس الأمن من الوفاء بمسؤوليته تجاه الشعب في سوريا. وبيالغ الأسى أعبر عن هذا النقد. وحالة الجمود يجب ألا تستمر. فكل يوم، تتصاعد أعمال العنف التي يقترفها نظام بشار الأسد. ويزداد احتمال انفجار الوضع في المنطقة برمتها. وبالتعاون مع شركائنا والأمم المتحدة، نساعد الكثير من اللاجئين في سوريا تحديدا وفي البلدان المجاورة.

ويجب على جميع السوريين الذين يريدون لبلدهم أن ينعم بالديمقراطية وبمستقبل تعددي قائم على سيادة القانون أن يعملوا معا. ونؤيد جهود لخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، لإيجاد نهج سياسي. وعلى الرغم من تصاعد العنف، وعلى الرغم من حالة الجمود في مجلس الأمن، يجب علينا ألا نتوقف عن العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي.

وعلى مدى العشرين شهرا الماضية، أثبتت الجامعة العربية على نحو أكثر وضوحا تقبدها بالقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نرحب بذلك، ونريد تعزيزه. وبمبادرة من ألمانيا، خلال آخر أسبوع من شهر أيلول/سبتمبر، رحب مجلس الأمن بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (انظر S/PRST/2012/20). وشكل ذلك تنويها بالدور البناء والإيجابي الذي تضطلع به الجامعة العربية.

كما نشيد بالجهود المبذولة للحصول على الحرية في أنحاء أخرى من العالم. ونتيجة لعملية الانفتاح الرائعة الجارية في ميانمار، فإن البلد بصدد الخروج من العزلة والتخلي تدريجيا عن أساليب القمع.

كما ننتقد وندين بشدة استمرار أعمال القمع في جوارنا، في بيلاروس.

ومن غير المعقول ألا يكون لأمريكا اللاتينية وأفريقيا أي مقعد دائم في مجلس الأمن، وألا تتوفر آسيا بكل ما تتسم به من حيوية سوى على مقعد واحد. إن ذلك لا يجسد حقائق عالم اليوم، بل إنه لن يجسد حقائق الغد.

والتحديات التي نواجهها كبيرة للغاية بحيث لا يمكننا أن كتفي بقبول الوضع الراهن. والعالم لا يتسم بتزايد نموه وترايطه فحسب، بل بازدياد وتيرة تغييره. إننا نعيش عصرا يتميز بتغير هائل، ينطوي على المخاطر والأخطار الجديدة، فضلا عن أوجه جديدة من انعدام اليقين. لكن الأهم من ذلك كله هو أن ذلك التغير ينطوي على فرص كبيرة، لا سيما للشباب. وفي هذا العالم المتغير، نحتاج إلى بوصلة واضحة، وبوصلتنا هي الحرية. والسعي إلى الحرية إحساس متأصل في قلوب الناس في جميع أنحاء العالم. إنهم شركاؤنا في عملية بناء مستقبل أفضل.

**خطاب السيد تويلابا سيليلي مايليليغاو، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة.**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن لخطاب يليقه رئيس وزراء دولة ساموا المستقلة.

اصطحب السيد تويلابا سيليلي مايليليغاو، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد تويلابا سيليلي مايليليغاو، رئيس وزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، وأدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

**السيد مايليليغاو (ساموا) (تكلم بالإنكليزية):** احتفلت ساموا بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلالها هذا العام، في الداخل والخارج. وكان مقر الأمم المتحدة من بين الأماكن

الحل الوحيد الذي يمكن أن يوفق بين المصالح المشروعة للطرفين، قد يصير بعيد المنال. ويجب على الطرفين إعادة بناء الثقة. وفي الوقت ذاته، يجب عليهما الامتناع عن أي عمل قد يعرض للخطر حل الدولتين.

إن السياسة الخارجية لألمانيا سياسة من أجل السلام. وتستند السياسة الخارجية لألمانيا إلى انتمائها إلى أوروبا. والكثيرون يتساءلون عما إذا كان بمقدور أوروبا أن تدير بنجاح أزمة الديون السيادية لديها، وتواصل الاضطلاع بدور ريادي في العالم. والجواب هو نعم بكل تأكيد. فأوروبا تضطلع بمسؤولية كبيرة في العالم. وألمانيا على وعي بمسؤوليتها تجاه أوروبا. ومن الصعب الخروج من أزمة الديون. فالأمر يتطلب توخي الانضباط فيما يتعلق بالإفناق، وإبداء التضامن، وتحقيق النمو. وسنواصل السير على ذلك الطريق. فأوروبا تزداد نموا وتكاملا، وتتوطد الأواصر فيما بين أعضائها، وستخرج من الأزمة أقوى مما كانت عليه من ذي قبل. وستظل أوروبا قوة يُحسب لها ألف حساب باعتبارها أكبر مانح للمساعدة الإنمائية في العالم، ومصدر إلهام للتعاون الإقليمي السلمي، ورائدة بشأن الإجراءات المتعلقة بالمناخ ونزع السلاح، ومدافعة عن العولة القائمة على القواعد، وقوة محفزة لإصلاح الأمم المتحدة.

إن توحيد بلدي بصورة سلمية قبل أكثر من ٢٠ عاما يدل أيضا على إعادة توحيد أوروبا. وقد تغير العالم منذئذ على نحو كبير. واليوم، نجد أنفسنا على أعتاب عالم متعدد الأقطاب. والعالم بحكم ترابطه يحتاج إلى نظام تعاوني. ويحتاج إلى مؤسسات قوية وتمثيلية. وسنضعف مجلس الأمن إذا لم نقم بتكليفه مع عالم اليوم. وبالتعاون مع شركائنا في مجموعة الأربعة، الهند والبرازيل واليابان، ألمانيا على استعداد للاضطلاع بمسؤولية أكبر.

والدعوة إلى حفظ التنوع البيولوجي البحري والاستفادة منه خارج نطاق الولايات القضائية الوطنية، بما في ذلك اتخاذ قرار بشأن وضع صك دولي بموجب اتفاقية قانون البحار، إنجاز رئيسي يستحق الدعم.

إن قرار عقد اجتماع استعراضي للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤ قرار هام اتخذ في الوقت المناسب. وتستحق مبادرة ساموا باستضافة ذلك الاجتماع كل الشناء. ومن محاسن الصدف أن عام ٢٠١٤ يكتسي أهمية خاصة لبلدنا. وما لم تحدث أي كارثة طبيعية، سيتم رفع بلدنا من قائمة أقل الدول نمواً في ١ كانون الثاني/يناير من ذلك العام. وكان ذلك من بين الدوافع لتقديم ترشيحنا لاستضافة اجتماع استعراضي للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونود أن نشدد على أن دولتنا الجزرية الصغيرة النامية، وهي أيضاً من أقل البلدان نمواً، تمكنت بفضل الشراكات الحقيقية مع الشركاء الإنمائيين من تحقيق تحسن ملحوظ في حالة بلدنا الاجتماعية والاقتصادية والظروف المعيشية لشعبنا. ومن الأهمية بمكان أن تتاح الفرصة لكل دولة عضو لاستضافة اجتماعات الأمم المتحدة وقياس نجاح الاجتماعات ينبغي أن يقاس بنوعية القرارات والالتزامات المتفق عليها، وليس مجرد الاعتبارات المتعلقة بالتكاليف وأعداد المشاركين.

الأهداف الإنمائية للألفية ليست مجرد تطلعات لما قد يتحقق، بل هي نتائج ملموسة لما ينبغي أن يتحقق. إنها تشكل بحكم طبيعتها ذاتها، إعادة بيان لآمال شعوبنا واحتياجاتها الإنمائية. وحتى الآن، لا يمثل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ مسألة كبرياء فحسب، بل هو ضرورة. وسنواصل بذل قصارى جهودنا لبلوغ تلك النتيجة المرجوة. ونجاحنا سيجعلنا نبدأ إطار أهداف التنمية المستدامة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ من مستويات أعلى، مما سيحفزنا على بذل مزيد من الجهود لتحسين حياة أعداد متزايدة من أبناء شعبنا.

التي احتفلنا فيها بهذه الذكرى، ولذلك ما يبرره. فالأمم المتحدة هي التي يسرت باقتدار تحقيق تطلعاتنا إلى إنشاء دولة ذات سيادة قائمة على المبادئ الديمقراطية والتعاليم المسيحية وقيمنا الثقافية. وكانت نيوزيلندا، باعتبارها السلطة القائمة بالإدارة، متعاطفة معنا ومؤيدة لنا، مما عجل بحصولنا على استقلالنا. وأتيحت لشعبنا فرصة الاختيار لتقرير مصير بلده. وقامت الأمم المتحدة والسلطة القائمة بالإدارة بدعم العملية وتمهيد السبيل لتنفيذها. وكما سمعنا أيضاً من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، يجب على الشعوب في كل مكان أن تصبو في نهاية المطاف إلى حرية تقرير مصيرها.

وبعد ذلك بنصف قرن، لا تزال هناك أقاليم اليوم، حتى في منطقة المحيط الهادئ لدينا، لم تتمكن فيها الشعوب من ممارسة حقها في تقرير مصيرها. وفي حالة بولينيزيا الفرنسية، نشجع القوة المتبوعة وقيادة الإقليم، بدعم من الأمم المتحدة، على إيجاد سبيل ودي لممارسة حق شعب الإقليم في تقرير مصيره.

إن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) تشكل خطة للمستقبل الذي نصبو إليه. إنه المستقبل الذي اتفقنا جميعاً على السعي إلى بنائه، والشراكة فيما يتعلق بتشاطير المسؤوليات والالتزامات والتعهدات فيما بين جميع الأعضاء، صغيرها وكبيرها. ولكي نحقق جميع الأهداف، يجب على كل بلد أن يفي بتعهداته بحسن نية، وألا يحاول التفاوض لإيجاد سبيل للتصل منها.

وترى ساموا أن المكاسب تشمل إعادة تأكيد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تشكل حالة استثنائية في مجال التنمية المستدامة، بسبب أوجه ضعفها الفريدة والخاصة. غير أن الإقرار بأوجه ضعف هذه الدول بدون توفير الموارد اللازمة لتعزيز مناعتها، يجعل ذلك الإنجاز مجرد شبه انتصار. وتشكل البحار والمحيطات موارد يستفيد منها معظم أعضاء مجموعتنا.

منه -، والأقل قدرة على التكيف بفعالية مع آثاره الضارة. ولا يمكن حل مشكلة تغير المناخ بالتمني. وحتى تلك البلدان التي هي في حالة إنكار إلى اليوم لا بد لها حتماً أن تقبل الآن بما تقوله الأدلة العلمية. إن تغير المناخ، الذي يسره النشاط البشري إلى حد كبير، يشكل احد أخطر التهديدات للبشرية واستمرار الحياة في عالمنا كما نعرفه اليوم.

وما يؤكد ثبات دعم ساموا لعمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام أنها نشرت أفراد الشرطة لمدة ١٢ سنة دون انقطاع في خدمة البعثات في ليبيريا، والسودان وتيمور - ليشتي وجنوب السودان. إن التزامنا متجذر في إيماننا الراسخ بالدور الذي تؤديه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المساعدة على القضاء على أسباب الصراع وإحلال السلام والاستقرار. والبيئة السلمية تساعد على تحسين حياة أولئك الذين تضرروا من الصراع، وفي نهاية المطاف، تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في التعايش السلمي لشعوبنا ودولنا.

وتدريجياً وبمرور الوقت نحن مصممون على زيادة مستوى - ضباطنا وعددهم في مهام حفظ السلام. إن الحلول المملوكة والمنسقة إقليمياً تكون فعّالة جداً وناجحة في مواجهة الاضطرابات الإقليمية. وتُدل على نحو جيد بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان، تحت مظلة منتدى جزر المحيط الهادئ، على فعالية هذا النهج، وستواصل ساموا تقديم الدعم القوي للحلول المملوكة إقليمياً عند الحاجة.

وتؤكد ساموا من جديد إدانتها القاطعة للإرهاب بجميع أشكاله. إن عزمنا المتواصل للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لمكافحة الإرهاب باستخدام جميع الوسائل الممكنة يتفق مع حقوق الإنسان وسيادة القانون. إن الرعب من الفظائع الإرهابية هو أمر شائع وبشكل شبه يومي، والأعمال الإرهابية التي ارتكبت في ظل أي ذريعة أو غرض مهما كان هي مؤسفة وغير مبررة أخلاقياً. إن الإرهاب بمختلف أشكاله

وأهداف التنمية المستدامة التي ستعقب الأهداف الإنمائية للألفية تستأثر فعلاً باهتمام مركز في بعض الدوائر. وترى ساموا أن وضع المعايير العالمية الواضحة والمحددة زمنياً والمحددة الأهداف والقابلة للقياس أمر حاسم. ويجب أن نكفل الاستفادة الخطة الإنمائية لفترة ما بعد ٢٠١٥ من التقدم الهام الذي أحرز في عملية الأهداف الإنمائية للألفية، وتوسيع نطاقها لتشمل مسائل التنمية المستدامة الأوسع، على النحو المتفق عليه في مؤتمر ريو. كما يجب علينا أن نكفل إدراج الأولويات الهامة التي حُددت في نتائج اجتماع الدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ٢٠١٤ في الأطر الإنمائية العالمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، ومعالجتها بصورة شاملة بغية الاستجابة لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

يشكل تغير المناخ أكثر مشاكل العالم إلحاحاً، ويتطلب استجابة حاسمة على الصعيد العالمي. وهو تحدٍ ينبغي أن يوحدهنا بدلاً من تقسيمنا. والمواقف المتصلبة التي تتجاهل حقائق اليوم وتسعى إلى تحقيق أهداف أخرى لا دور لها في جهدنا الجماعي. وتتضرر جميع البلدان بتغير المناخ بدرجات مختلفة. وما من أحد ينبغي أن يتجاهل محنتنا المشتركة أو يكون غير معني بها. ويجب علينا أن نعمل معاً، بروح من الاستعجال والالتزام بغية معالجة تغير المناخ - اليوم وليس غداً. وليس العلم فقط هو ما ينبغي أن يوصي بما يتعين علينا فعله، وإنما أيضاً ضميرنا والإرادة السياسية للإنجاز.

ومن الواضح أننا بحاجة إلى قادة ينظرون إلى العالم باعتباره كيانا واحداً يعمل الجميع فيه معاً في حدود قدراتهم وإمكاناتهم ليكونوا جزءاً من الحل - الشامل.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد شابر (هولندا)

كانت عملية التفاوض بشأن تغير المناخ رحلة طويلة ومحبطة، وخاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي هي أقل المتسببين في تغير المناخ ومع ذلك فهي أكثر المتضررين

هذا الأسبوع، في مناسبات توقيع وإيداع المعاهدات، أودعت صك ساموا للتصديق على تعديلات كمبالا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. صادقنا على هذه التعديلات لأننا نضع ثقة كبيرة في سيادة القانون والحماية الحيوية التي يمنحها القانون لجميع الدول، خصوصا منها المستضعفة والصغيرة.

وفي الآونة الأخيرة، برزت خلافات خطيرة بين الدول المجاورة، مع احتمال تصاعدها إلى مواجهة مع عواقب بعيدة المدى. ونحن نشجع الأطراف المعنية على حل خلافاتهم من خلال الترتيبات المناسبة المؤدية إلى تسوية سلمية.

ومن الواضح، لا يمكن للدول الأعضاء القيام بأكثر من ذلك. ونحن بحاجة إلى أمانة عامة ملتزمة وواعية وحساسة لاحتياجات الشعوب التي تخدمها. ولهذا السبب تؤيد ساموا رؤية الأمين العام بإنشاء خدمة مدنية محترفة مرنة ومتحركة بقدر كاف يمكنها من الاستجابة السريعة والايجابية للمطالب العديدة للدول الأعضاء. ولا مغالاة في التشديد على ضرورة قيام الأمم المتحدة بما هو مطلوب منها بوصفها كيانا واحدا، فهي تضيف قيمة وجوده على العمل وتلغي الهدر وتقلل من الازدواجية وتكفل الاستخدام الأمثل للموارد الشحيحة المنوط بها الحفاظ عليها لإكمال جهود الدول الأعضاء التي حققتها بشق الأنفس.

وتظل الأمم المتحدة المؤسسة الوحيدة التي تتوفر لها مقومات البقاء وتجمع بين كل الدول في عالمنا. إن الحاجة إلى تنشيط الجمعية العامة، وإصلاح مجلس الأمن واضحة منذ سنوات عديدة. وفي حالة مجلس الأمن، ما دام تشكيله وقواعده تتجاهل حقائق اليوم العالمية فسيستمر في السعي جاهدا لنيل الشرعية والاضطلاع بفعالية بالمهام المناطة به كما شهدناه يفعل طيلة سنوات عديدة.

ومظاهره مسؤول عن ندوب لا تُمحى من الرعب والخوف استحوذت على الاهتمام الدولي في السنوات الأخيرة وأكدت تلك الهجمات أنه عندما ينجح الإرهابيون في التسلل إلى حدود أي بلد، لن تكون الشعوب أو الدول في مأمن أبدا من خطر العنف الإرهابي.

وأزهقت العديد من أرواح الأبرياء بشكل عشوائي وغير لائق. وأكثر من أي وقت مضى، فإن الإرهاب هو تهديد كبير يجب التصدي له باستجابة دولية جماعية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويجب أن يدان بأشد العبارات الممكنة من أجل إرسال رسالة واضحة بأنه أمر غير مقبول ولن يتغاضى عنه ولا ينبغي أن يتوقع الجناة أي تعاطف جراء أعمالهم. إن الأحداث المأساوية في بنغازي تذكركنا وتؤكد على أهمية أن تعمل جميع الدول معا، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة، على تنفيذ تدابير عملية وفعالة لتوفير الأمن والحماية والسلامة للبعثات الدبلوماسية والقنصلية وممثلي الدول في جميع أنحاء العالم. وستواصل ساموا العمل مع البلدان ذات التفكير المماثل لتحقيق هذا الهدف.

وتستند عضوية ساموا في الأمم المتحدة إلى الوعد بالأمل والمساواة والعدالة التي توفرها الأمم المتحدة للدول الأعضاء، أيا كانت قوتها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية ويجب على الدول التي هي في وضع قيادي وتلك التي تطمح إليه أن تقود بمسؤولية وبالقدوة. وينبغي على كل دولة من الدول الأعضاء، بغض النظر عن حجمها أو قوتها، أن تكون قادرة على المساهمة بشكل مناسب في القرارات والإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة من أجل جعل منظمنا عاملا من عوامل التغيير خلال الأوقات الصعبة. وتواصل الأمم المتحدة في أداء دورا هاما في جهودنا الجماعية لتحقيق أهدافها، سواء في مجالات السلام والأمن، والبيئة، وتخفيف حدة الفقر، ومكافحة الإرهاب وغيرها من التحديات العديدة التي تهدد عالمنا.

سلمية ودائمة وعادلة في الشرق الأوسط. وكل الجهود المبذولة صوب ذلك الهدف تحيي الأمل وينبغي دعمها. ولا بد من إبرام اتفاق لإحلال السلام بغية توفير الظروف المواتية لتحقيق حل الدولتين.

ونتمنى التوفيق للرئيس وهو يقود أعمال الجمعية العامة. كما نود أن نسجل تقديرنا للأمين العام بان كي - مون لما يضيفه من قيادة على أعمال منظمتنا، متمنين له التوفيق في أداء مسؤولياته الرئيسية في الأوقات العصيبة القادمة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد تويلابا سايليلي مالييغاي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، من المنصة.

**خطاب السيد ديتزل دوغلاس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس.**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يلقيه رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس.

اصطحب السيد ديتزل دوغلاس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد ديتزل دوغلاس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس، وأدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

**السيد دوغلاس (سانت كيتس ونيفس)** (تكلم بالإنكليزية): باسم سانت كيتس ونيفس، حكومة وشعبا، أعرب عن خالص التهنية للسيد فوك بيرميتش، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وندرك أن مهمته ستكون صعبة على ضوء اتساع نطاق المسائل المعقدة

وما زالت ساموا ثابتة على موقفها بأنه يتعين توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن. وينبغي تشجيع الدول الأعضاء التي لديها وثائق تفويض مناسبة والاستعداد للإسهام في عمل المجلس وموارده على التقدم بطلب العضوية في هذا الجهاز الهام في منظمتنا. الأهم من ذلك، ينبغي أن تتواصل العملية الحكومية الدولية بجدية خلال الدورة الحالية للانتهاء من مسألة أنفدت صبر وتحمل الدول الأعضاء لأكثر من عقد ونصف.

وإذ أريد إصلاح الأمم المتحدة حقا، فإننا أيضا في حاجة إلى تقوية وتنشيط الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الرئيسي للسياسات وصنع القرار في المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، نحن نشجع الجهود المبذولة لتبسيط عمل وكالات الأمم المتحدة المختلفة لوضع حد لهدر الموارد والازدواجية غير الضرورية في الوقت والجهد.

وغالبا ما نجتمع حول نقاط مشتركة ونجد الشرعية والأمن في تجمعنا.

غير أن التنوع هو الذي كفل على الدوام قدرة البشرية على التكيف، ومناعتها وحيويتها الحقيقية. وتمر منطقة المحيط الهادئ لدينا بعملية نضج يتطور فيها طابعا دون الإقليمي وتبرز خلالها قدرتنا الفريدة ومزاياها النسبية. ويصدق القول ذاته على أسرة الأمم المتحدة وقيادتها الفعالة. يمكن للتنوع أن يوجد محفلا لإحراز التقدم الجماعي، لو أننا، على حد تعبير الرئيس أوباما، "كفلنا أننا نتعزز باختلافاتنا ولا نعرفُ بها".

وكما سمعنا من القادة الآخرين، بمن فيهم الأمين العام ورئيس الولايات المتحدة، من الأهمية بمكان أن يُسمح للفلسطينيين بتحقيق حقهم في إنشاء دولة قابلة للبقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل اليهودية في أمن وأمان. كان ذلك هو موقف ساموا الثابت إزاء هذه المسألة، وسيظل كذلك. ولا نزال نأمل أن تنجح الجهود الحالية لكفالة تسوية

كما تؤكد على أن وجوب اهتمامنا بالاضطرابات الاجتماعية والمعاناة الإنسانية في كل مكان.

ويجب على مجلس الأمن أن يواصل كفالة تنفيذه لولايته بغية إضفاء طابع مؤسسي على ثقافة السلام والأمن. واحترام الديمقراطية ومبادئها المكرسة في الأمم المتحدة يجب أن يكون هو أساس مشاركتنا في جهود مكافحة التعصب والدفاع عن التنوع والتعايش السلمي بين جميع الشعوب. وأغتتم هذه الفرصة لأدين الهجوم الأخرق الذي تعرضت له مؤخرًا فصلية الولايات المتحدة في ليبيا، وأسفر عن فقدان أرواح بريئة. يجب إدانته على أعلى مستوى.

وتشعر سانت كيتس ونيفس بالامتنان لأنها دولة مستقرة وتتعلم بالتماسك الاجتماعي. وباسم حكومة بلدي، أود أن أعرب أيضًا عن بالغ تقديري للولايات المتحدة الأمريكية على ما تقدمه من دعم قيم للغاية، في إطار مبادرة أمن حوض البحر الكاريبي، لبلدي ولمنطقة البحر الكاريبي لدينا، في مكافحتنا للمخدرات والإجرام. كما تقوم سانت كيتس ونيفس بمعالجة مسألة الإصلاح اللازم لكفالة إقبال شبابنا على إيجاد الخيارات المتجددة لسبل العيش غير المنتجة واستبدالها بتجديد الأمل في السلام والرفاه من خلال احترام الروح البشرية. ونولي أهمية بالغة لذلك الأمر. لكننا نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار تدفق الأسلحة الصغيرة من الخارج إلى منطقة البحر الكاريبي لدينا. فلتلك الأسلحة القادمة من الخارج عواقب وخيمة من حيثي الخسائر في الأرواح والاستقرار الاقتصادي في دولنا.

ونحن على وعي بأن تغير القيم الثقافية يؤثر على استخدام الأسلحة من جانب بعض الفئات في دولنا. وندرك أهمية مهام الشرطة المركز والفعالة، والشراكة بشأن المسائل المتعلقة بالأمن. وفي ذلك الصدد، نحث المجتمع الدولي على إيلاء الأولوية القصوى لإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، التي تشتد الحاجة إليها. فمصالح الدول الديمقراطية في كل مكان تتطلب

التي ستعرض عليه. وبينما يبدأ مدة ولايته، نأمل أن المجموعة الواسعة من المسائل التي تحدد عمل الجمعية ستظل تحظى باهتمامنا جميعًا، في ظل قيادته المقتدرة.

وبالتالي، لا بد أن نبدأ الآن في حشد الالتزامات اللازمة للمضي قدما بمجدول أعمال هذه الدورة السابعة والستين. ونحن على وعي بأن التحديات المرتبطة بتلك المهمة تحديات كبيرة، بل إنها ستتطلب فعلا تركيز اهتمامنا، وتعزيز شراكتنا، واستبصار قيادتنا، إن كنا نريد قطع خطوات جبارة في عصر يتسم بمجموعة واسعة من المشاكل التي تهدد تحقيق مختلف أهدافنا الإنمائية. ولا شك لدينا في أنه سيوليها كل ما تستحقه من اهتمام على وجه الاستعجال.

كما لا يفوتني، في هذه اللحظة، وبالنيابة عن وفد بلدي، أن أشكر السيد ناصر عبد العزيز الناصر، رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، على قيادته لأعمال الجمعية بكل اقتدار خلال العام الماضي.

ينصب تركيزنا هذا العام على مواصلة تعزيز بيئة مواتية للسلام والأمن، اللذين يشكلان شرطين حاسمين لتحقيق التنمية المستدامة من أجل شعبنا. وبما أن المسافات الجغرافية التي تفصل بيننا آخذة في التلاشي، إذ أنها تتقلص بصورة متزايدة بفعل ترابطنا وشراكتنا، فمن المهم أيضا أن نسعى إلى تسوية المنازعات بشكل فعال ودائم.

إن ليبيا وسوريا، بطبيعة الحال، مجرد حالتين من الحالات العديدة التي نفكر فيها، بكل ما تثيرانه من قضايا متنوعة ومتعددة الأوجه. وهذه القضايا لا تتعلق بمدى استصواب التدخل فحسب، وإنما أيضا بمسائل أخرى مثل توقيت أي تدخل وشكله، وبطبيعة الحال، ما يتصل به من العواقب المتعلقة بتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة. وتتطلب تلك التحديات بحكم تعقيدها أن نخلص في بذل جهود مضاعفة،

الكاريبية زمام المبادرة في هذا الصدد في السنوات الأخيرة، فيما يتعلق بتنظيم الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها.

وبالتالي، وعلى ضوء العلاقة الواضحة بين القوة العاملة المتمتعة بصحة جيدة والإمكانات الاقتصادية للدولة، فإنني أحث هذه الهيئة على المضي قدما في إطلاق حملة للأمم المتحدة من أجل كبح الخسائر التي تتسبب فيها الأمراض غير المعدية على الصعيد العالمي، بينما نتجه صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لدينا.

وأثناء الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الجمعية العامة في العام الماضي بشأن الأمراض غير المعدية، قطع التزام بكفالة إبقاء هذه المسألة الخطيرة في صدارة جدول الأعمال الإنمائي واتخاذ إجراءات ملموسة في ذلك الصدد. وبالتالي، فإن نوع الجهد العالمي الذي أوصي به سابقا سيشكل تحديا نوع الإجراءات الملموسة التي تعهدنا بها قبل عام.

إن أي مناقشة لمسألة الصحة على الصعيد العالمي يجب أن تتناول مسألة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز. وبما أن هدفنا النهائي يجب أن يكون هو القضاء على ذلك المرض المخيف بصورة نهائية - بدلا من إدارته مدى الحياة واحتوائه من جانب ملايين الناس في جميع أنحاء العالم - فإنني أدعو اليوم إلى هجوم حكيم وحازم ودقيق على هذه الآفة، على الصعيد المحلي والوطنية والدولية، نشنه عليها جميعا.

والآن، يجب علينا أن نجدد التعهد بالقضاء على الوصم والتمييز ضد الأشخاص المصابين بالفيروس/الإيدز أو المرتبطين به. ويجب إنهاء أوجه الأذى التي يتعرض لها الناس وتؤدي إلى إدامة التمييز والوصم. ونحن في منطقة البحر الكاريبي ملتزمون بتحقيق ذلك الهدف تحديدا.

بشدة إنشاء معايير وضوابط دولية لتنظيم التدفق غير القانوني للأسلحة التقليدية، وأحث على إنشاء أمانة تُكرس لمساعدة الدول الأطراف في ذلك الصدد.

وأستاءل: كيف يمكن أن نتوقع من الدول الكاريبية الصغيرة أن تواجه لوحدها النقيتين المتمثلين في وقوعها بين مناطق تنتشر فيها المخدرات على نطاق واسع ومناطق تُستهلك فيها المخدرات على نطاق واسع؟ إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقترن دوما بالمخدرات غير القانونية، ونحن في منطقة البحر الكاريبي، بكل بساطة، غير مجهزين للتصدي لما ينجم عن ذلك من إجرام نشأ في الخارج.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على أن فرع بربادوس لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفر، قبل إغلاقه، تعاوننا حاسما وعمليا في هذا المجال ذي الأولوية القصوى من مجالات مكافحة الجريمة. وبسحب هذا الفرع، فإن الدعم الحيوي الذي نحتاجه لم يعد متاحا، مما أجبرنا على التكيف مع الحالة قدر المستطاع، في الوقت الذي لا تزال فيه الجرائم المتصلة بالمخدرات والمرحلين تحديا رئيسيا في نصف الكرة الغربي.

وبينما نركز على رفاه شعبنا، قامت حكومة بلدي بتعزيز برنامجها المعني بالرعاية الصحية الأساسية بزيادة الاهتمام بالحد من انتشار الأمراض غير المعدية، واستكمال خطة عمل قابلة للتنفيذ تعالج الأولويات وفقا للإعلان السياسي بشأن الأمراض غير المعدية (القرار ٦٦/٢، المرفق).

وفي إطار آلتنا الوطنية للتوعية بشأن المسائل الصحية، فإننا نقوم بإضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة الرفاه بالتأكيد على أساليب العيش الصحية. وأطلقت استجابات مماثلة على الصعيد الإقليمي، لأننا نشجع الدول الأعضاء على المشاركة الفعالة في المؤسسات المتعددة الأطراف للإعراب عن مواقفها بشأن مسألة الأمراض غير المعدية. ولذلك أخذت الجماعة

وتود حكومة بلدي أن تسجل تقديرها لحكومة جمهورية الصين في تايوان وغيرها من الشركاء الإنمائيين، على مساعدتهم القيمة لبلدي في مجال الطاقة المتجددة، مما سيؤثر بصورة إيجابية على جهودنا للحد من تكلفة الطاقة، بينما نمضي قدما صوب تحقيق اقتصاد أخضر كامل بحلول عام ٢٠١٥، بغية التخفيف من الأعباء المالية التي تنقل كاهل أبناء شعبنا.

لقد مكن مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة الذي عقد مؤخرا (ريو+٢٠) من تمهيد السبيل لإعادة تشكيل البرنامج العالمي المتعلق بالتنمية المستدامة، ودشن عهدا جديدا فيما يتعلق بخطة المجتمع الدولي في مجال التنمية المستدامة.

وقد اكتست المناقشات والمداولات طيلة عقدتين أهمية حاسمة في تمكيننا من إجراء الحوار، وتوخي المسار الذي سنتبعه خلال العقدتين القادمتين. وإذا كنا نريد مجرد محاولة الاستفادة من الإمكانيات التي أتاحتها مؤتمر ريو+٢٠، فسيتعين علينا أولا أن نواجهه، ثم نزيل، هياكل اللامبالاة والمصالح الشخصية الضيقة التي ابتلينا بها لفترة طالت أكثر مما ينبغي.

ومن واجبنا وجاب الأجيال القادمة، إذن، أن نعتبر مسؤولياتنا في سياق صيرورتها، وأن كل جهد من جهودنا يستفيد من العمل الذي سبقه ويعزز.

إن سانت كيتس ونيفس تحيي قرار عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة في عام ٢٠١٤. فمن الواضح أن الدول الجزرية الصغيرة، بحكم حجمها وموقعها الجغرافي، من أكثر الدول ضعفا في العالم - وبالتالي لا بد من الإقرار بضرورة إيلائها اهتماما خاصا من حيث التنمية المستدامة، وأهمية مراعاة الجميع للطابع الأساسي تماما للمسؤوليات الخاصة والمتباينة عندما يتعلق الأمر بالدول الجزرية الصغيرة.

وأود الآن أن أتناول مسألة تثير بالغ الانزعاج لدى الدول الجزرية الصغيرة مثل دولتنا. فمهما تكن حدة المناقشة الجارية على الصعيد الدولي بشأن قضية تغير المناخ، ومهما تشتد بلاغة الخطابات داخل مختلف الأوساط بشأن المسألة، فإننا في منطقة البحر الكاريبي شاهد حي على التغيرات المناخية الجذرية التي عشناها في السنوات الأخيرة.

وعلاوة على ذلك، من المؤسف كثيرا أن أكبر الجهات المسهمة في انبعاثات غاز الدفيئة لم تتحمل المسؤولية بعد عما تسببت فيه إجراءاتها من ازدياد درجات الحرارة، وارتفاع منسوب مياه البحار، والتعرية الساحلية، وبيضاض المرجان، وتضرر المرافق الأساسية، وفقدان الأرواح.

إن شعوبنا، وسلامتنا البحرية، وأراضينا ومرافقنا الأساسية تسهم كافة وبصورة مترابطة في قدرتنا على البقاء من الناحية الاجتماعية والاقتصادية عموما. وعدم اتخاذ الدول الصناعية المعنية للإجراءات التصحيحية أو التعويضية أمر غير بناء وغير مفهوم في هذا العالم الشديد الترابط. وقد كان العبء المادي والمعنوي والمالي الذي وضعه استخدام البلدان الأخرى للطاقة على كاهل بلدان مثل بلدي ثقيلًا، مما أغرقنا في الديون وقوض كثيرا جهودنا لتنفيذ أهدافنا الإنمائية للألفية.

وعلى الرغم من أن الانتقال إلى الطاقة المتجددة لن يحل بصورة آنية المشاكل المتعددة الناجمة عن اعتماد الاقتصاد العالمي بشكل كبير على الوقود الأحفوري، فإن استخدام الطاقة الخضراء سيساعد فعلا على وقف اتجاه الانتكاس الشديد الذي آل إليه كوكبنا بفعل الاقتصادات المعتمدة على الوقود الأحفوري. وهكذا، فإننا نحث بشدة على إيلاء الأولوية القصوى للطاقة الخضراء على الصعيد العالمي.

ولا يفوتني أن أشيد بالأمين العام على قيادته المستبصرة، وبالحكومات والمؤسسات المالية التي تعهدت بسخاء بكفالة استخدام الطاقة النظيفة ذات الأثر الشديد على الصعيد العالمي.

هيكلة للديون مع شبكة أمان اجتماعية كجزء من البرنامج. ومما خفف من شدة أثر التكيف الاجتماعي والاقتصادي واستعادة الثقة فيما بين المستثمرين في اقتصاد سانت كيتس ونيفيس تلك المساعدة المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والعديد من دوائنا المحليين والإقليميين والدوليين، بما في ذلك المملكة المتحدة والولايات المتحدة بوصفهما عضوين في نادي باريس. ولكننا ما زلنا نواجه تحديات كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بإحراز نمو اقتصادي في سياق اقتصاد عالمي يتسم بالركود وعدم اليقين. إن ما تواجهه دولتنا الجزرية الصغيرة من تحديات وصعوبات هائلة يبرز الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للمسؤوليات الخاصة والمتباينة في حقبة مرهقة جدا. وثمة ضرورة أيضا لكي تتوفر للدول الصغيرة المسؤولة كبلدي سبل منصفة ورسينة للإصلاح في علاقاتنا مع الأصدقاء والحلفاء الأكبر منا بكثير وقطعا الأقوى منا بكثير.

قبل بضعة أيام وفي هذه الجمعية بالذات عقدت دول العالم اجتماعا رفيع المستوى بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وبينما في كثير من الأحيان نجد أن المناقشة تتعلق بالمعنى الدقيق لسيادة القانون فإنه من دواعي سرور وفدي والشعب الذي نتمثله تأييد المبادئ الجوهرية المتعلقة بسيادة القانون، كما وضحتها المرحوم السيد توماس بنغهام رئيس المحكمة العليا في انكلترا وويلز في كتابه المعنون سيادة القانون، حيث قال:

”في رأبي أن جوهر المبدأ القائم لسيادة القانون هو أنه يتعين على جميع الأشخاص والسلطات داخل الدولة، سواء في القطاع العام أم الخاص، التقيد بالقوانين التي تصدر علانية ولهم الحق في الاستفادة منها، والتي سيسري مفعولها (بصورة عامة) في المستقبل وستطبق علانية في المحاكم“.

لذلك أحض الآن على وضع أهداف واضحة ليتسنى لنا التحضير بشكل كامل وجيد لمؤتمر ٢٠١٤ الذي تمس الحاجة فيه إلى إيلاء اهتمام للوسائل التي يمكن بها تقليص أوجه الضعف لدينا بوصفنا دولاً نامية صغيرة. ويمكن لهذه الهيئة أن تطمئن إلى مشاركتنا الكاملة في العملية وبرنامج التنمية المستدامة بعد ريو+٢٠.

ومهما يكن من أمر، أسمحوا لي أن أشير إلى مدى التقويض الذي تتعرض له مرارا وتكرارا أفضل الخطط التي تضعها بلدان مثل بلدي نتيجة لقرارات تتخذ في دول خارج سواحلنا. وذكرت آنفا ما تخلفه انبعاثات الكربون التي تنشأ في الخارج من أثر على آفاقنا الاقتصادية. وناقشنا أيضا ما يتعرض إليه الأمن الوطني في منطقتنا من تهديد شديد نتيجة للأسلحة الصغيرة والأسلحة العادية التي تصنع في الخارج وتجد طريقها إلى دولنا. وثمة مسألة تنطوي على صعوبة كبيرة وتبعث على القلق الشديد وزعزعة الاستقرار في العديد من البلدان في جميع أرجاء المنطقة، بل في العالم أجمع، ألا وهي الأزمة الاقتصادية العالمية التي تجلت مظاهرها بوضوح في عام ٢٠٠٨، وما برحت عواقبها تتسبب في محنة للمخططين الاقتصاديين الإقليميين بحيث بلغت حدودا من الصعوبة لم تحدث من قبل. إن هذه الأزمة التي ليست من صنعنا أبدا، أي الأزمة الاقتصادية العالمية، قد عقدت بشدة من مهمة الحكم في الاقتصادات المتقدمة النمو، وعلى نحو أكثر في الدول ذات الدخل المتوسط المثقلة بالديون مثل بلدي. وقد أدخلت متغيرات جديدة ومتغيرات إضافية غريبة على أنماط التخطيط الاقتصادي لدينا، وباختصار فإنها هجمة علينا إزاء خلفية عدم الاستقرار العالمي الذي لا يمكن لأحد منا التنبؤ أو الترحيب به. وقد تسبب ذلك في صعوبات جمّة لجميع شعوبنا.

في الواقع أرغمت سانت كيتس ونيفيس على انتهاج برنامج تنمية اقتصادية جديد يتضمن ميزانية مالية وإعادة

في المجتمع العالمي. ومن المناسب والمنصف إزالة جميع القيود المتبقية المتعلقة بانضمام تايوان إلى حظيرة الدول الأعضاء في المجتمع الدولي. كذلك تناشد سانت كيتس ونيفيس هذه الهيئة أن تكفل بأنها ستقوم بذلك بالفعل.

في الختام، أنه من سوء الطالع أن أوكد هنا أنه يتعين علينا مرة أخرى طرح الحالة المتعلقة برفع الحظر عن كوبا. فالحظر ليس كما يروق للبعض، مجرد مسألة تتعلق بالاستيراد على الصعيد الثنائي. وإنما لم نسمع فقط مرارا وتكرار أن كوبا تعارض الحالة في هذه الهيئة بالذات، ولكننا نعرف أيضا أن الحظر الذي ما زال يحرم الشعب الكوبي من الحصول على بعض المعالجات الطبية أمر مفرط في القسوة. فقد قدمت كوبا وشعبها مساهمات كبيرة جدا في الطب الدولي والتعليم العالي، ومنطقة البحر الكاريبي من بين أكثر المستفيدين المستدامين. لذلك، فإن سانت كيتس ونيفيس، انطلاقا من قناعة شديدة جدا وتصميم واضح كل الوضوح تدعو إلى إنهاء الحظر فورا.

وأتذكر أنه في تموز/يوليو وآب/أغسطس في هذا العام شارك المجتمع الدولي في الدورة الثلاثين للألعاب الأولمبية. وفي وقت تزداد فيه التوترات الدولية وتكتنف فيه الخصومات، ربما هو الوقت الذي يتعين علينا فيه أن ندخل في مجالات أخرى كالتفاعل الدولي والتفاعل داخل الدول روح التعاون والاحترام المتبادلين الشديدين، وهي روح مكنت دورات الألعاب الأولمبية من العمل بصورة بناءة جدا لسنوات عديدة. إن المجتمع الدولي متنوع قطعا. ولكن في جميع أرجاء المجتمع هناك خيوط مشتركة يمكن ويجب استخدامها لتعزيز السلام وإزالة الخلافات بصورة بناءة وتحاشي الصراع المنطوي على العنف.

ومن المهم جدا عندما تفشل جميع الجهود أن يكون بوسعنا بل يتوجب علينا العمل على تسوية أعقد الأزمات الدولية من خلال المساعي الحميدة لهذه المؤسسة، أي الأمم

على الرغم من أن ذلك، في رأي بلدي، مبدأ غير شامل فهو يمثل أساسا متينا يمكن ارتكازا عليه تحديد العناصر الجوهرية لمفهوم متطور باستمرار وآلية أساسية لحل النزاعات، وضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية لشعوبنا. وأؤيد نداء الأمين العام من أجل اتباع نهج شامل لتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

إني أسعى إلى توضيح ذلك لأنه خلال فترة ٣٠ عاما من إقامة دولتنا، ما برحت سانت كيتس ونيفيس تدرس بعناية الاتجاهين هنا في الأمم المتحدة والتطورات في جميع أنحاء المجتمع الدولي، كما قيمنا مكانتنا في العالم. وكنا طوال الوقت نتهدي مخلصين بإيماننا بسيادة القانون. ونعتقد أن سيادة القانون أنشئت في الساحة الدولية لحماية البلدان الضعيفة مثل بلدنا وتذكيرنا بالتزاماتنا نحو اخواننا من بني البشر. كذلك نعتقد أن التعايش المتسق والبناء لا يتطلب مواطنين فحسب بل أيضا دولا تتقيد بسيادة القانون. لذلك فإن احترام القانون الدولي بالنسبة لدولتنا ما انفك القوة الهادية لنا. ويهيب وفدي بجميع الدول الأعضاء في هذه الهيئة الكبيرة أن تحترم بصورة مماثلة أقدس ركائز التعايش الدولي.

وطيلة فترة ٢٩ عاما من وجودنا كدولة ذات سيادة، ما برحت جمهورية الصين (تايوان) شريكة وحليفة قيمة لنا. وفي جميع أرجاء بلدي فإن الدليل على جهودنا التعاونية يتجلى بوضوح في مجالات متنوعة كالزراعة، والسياحة الزراعية، والطاقة الخضراء، وتكنولوجيا المعلومات، وتنمية المجتمع والتعليم، على سبيل المثال لا الحصر.

ولكن في البلد الذي أنتمي إليه، بل حتى في المنطقة التي أنتمي إليها فإن مساهمات تايوان الثابتة والقيمة في عمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة الطيران الدولية، وجمعية الصحة العالمية وغير ذلك من المنتديات أظهرت منذ وقت طويل مؤهلاتها الرائعة بوصفها عضوا قيما ومؤثرا

أود أيضا أن أشيد بسلفه، السيد ناصر عبد العزيز النصر، الذي بفضل قيادته القوية وحكته الدبلوماسية، قادنا إلى تحقيق نتائج كبيرة خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

لقد شهد عالمنا منازعات وصراعات لم يسبق لها مثيل وامتد إلى الأجيال المتعاقبة. أما موضوع الدورة السابعة والستين "تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية" فينبغي أن يحمّلنا على التركيز على إيجاد حلول دائمة للعديد من الصراعات الدائرة في أجزاء مختلفة من العالم، وهي صراعات تلحق المعاناة في الناس الضعفاء. تتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الرسمية عن توجيه هذا التجمع المتعدد الأطراف نحو دراسة متعمقة للأهداف التي تأسست عليها المنظمة، وهي أهداف تشجع على إقامة عالم أكثر أمانا ومسالما يمكن في ظله لثقافات وحضارات متعددة أن تتعايش وتحقيق أهدافها من دون اللجوء إلى القوة والعنف.

يمكن لهذه المنصة أن تشهد على جميع الخطب التي ألقاها كبار قادة العالم بشأن مجموعة واسعة من القضايا التي تؤثر بالبشرية. والكثير منا يمثل دولا مستقلة من الناحية السياسية تقاسمت هذه الرحلة وسلسلة الأحزان والأحلام المؤجلة للعديد من مواطنينا العالميين الذين لا تزال حقوقهم الإنسانية في نيل أكبر قدر من الحرية السياسية والحرية المدنية حيصة محالب الامبريالية وتركبة الاستعمار. وما برحت هذه المنصة بالنسبة لبقية الأقاليم المستعمرة تمثل قمة جبل تطمح كثيرا تلك الأقاليم إلى بلوغه في يوم من الأيام. منذ عام ١٩٨٠ ما انفكت جمهورية فانواتو تدعو الأمم المتحدة مرارا وتكرارا إلى تعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق إنهاء الاستعمار بالكامل للأقاليم التي لا تزال تسيطر عليها الدول القائمة بإدارة تلك الأقاليم. أهيب بالدول المستقلة والحررة في العالم استكمال عملية إنهاء الاستعمار وإغلاق هذا الفصل.

المتحدة. وهذا هو السبيل الذي يمكن أن يخدم مصالحنا على أفضل وجه. وأحضر بحرارة على السير عليه.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء سان كيتس ونيفيس، على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب دولة السيد دنزل داغلس، رئيس وزراء سان كيتس ونيفيس، من المنصة.

**خطاب دولة السيد ميلتك ساتو كيلمان ليفتونفانو، رئيس وزراء جمهورية فانواتو.**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية فانواتو.

اصطحب السيد ميلتك ساتو كيلمان ليفتونفانو، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أرحب بدولة السيد ساتو كيلمان ليفتونفانو، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد كيلمان** (فانواتو) (تكلم بالإنكليزية): تود فانواتو أن تنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئة الرئيس وأعضاء المكتب على انتخابهم لقيادتنا خلال هذه الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. وفي الحقيقة أنني في منتهى السعادة بعد أن أكد لنا السيد يريميتش في اجتماعنا الذي انعقد في وقت سابق من هذه الدورة السابعة والستين للجمعية العامة أنه سيبدل قصارى جهده للمساعدة في التركيز على المسائل التي تواجه دول جزر المحيط الهادئ وغيرها من الدول المهمشة. وبفضل توجيهاته فإننا لعلنا لعلنا ثقة بأن أعمال هذه الدورة ستكون بالنجاح.

الفرنسية على قيامها مؤخرا بفتح بابها للحوار والتفاوض سعيا إلى حل ذلك النزاع الدولي المعلق. ونقر بالإجراءات المنصوص عليها في الأمم المتحدة لضمان حل منازعات كنتلك بصورة ودية.

إن فانواتو بوصفها دولة جزرية صغيرة محاطة بالمحيط الهادئ الواسع، معرضة للشحنات الآتية غير الشرعية والاتجار بالأسلحة غير المشروعة. وأن التجارة الدولية في الأسلحة ما زالت تفتقر إلى تنظيم مناسب ومتناسك، وتتسبب في وقوع خسارة كبيرة في الأرواح. وفي ذلك الصدد، شأننا شأن العديد من البلدان، نحث بالأمم المتحدة أن تتبع نهجا أقوى بكثير للإسراع في إبرام معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة توفر درجة أكبر من الأمن والرقابة على هذا النشاط غير المشروع. وتلك مسألة على جانب كبير جدا من الأهمية بالنسبة للبلدان المعرضة للتجارة غير المشروعة في الأسلحة العادية والأسلحة الخفيفة.

وما فتئ بلدي يقول إن آليات ومعايير تقييم درجات الأهلية يجب أن لا تكون في معزل من أوجه الضعف الدائمة والمتأصلة في بلداننا. ومن غير المنطقي لوكالات الأمم المتحدة أن تقيم التقدم المحرز وأن تضع التوقعات من دون أن تأخذ في الحسبان أوجه الضعف الدائمة في بلداننا والقدرة على استدامة النمو بعد التقييم. كذلك أود أن أذكر أنه وفقا لتقرير المخاطر العالمية لعام ٢٠١١، سجلت فانواتو أعلى درجة في مؤشر المخاطر العالمية بوصفها بلدا معرضا لأكبر مخاطر الكوارث بسبب ارتفاع درجة تعرضها وضعفها من حيث القدرة على التصدي لها.

إن النتائج التي خلص إليها التقرير هامة جدا ولذلك نطلب إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بسياسات التنمية التفكير بعناية بحججها وأن تقيم المعايير المتعلقة برفع الدول من قائمة الضعف.

عند هذا المنعطف، أحض الأمم المتحدة على عدم رفض مطالب بولينيزيا الفرنسية بالحق في تقرير المصير والتقدم. وعلى نفس المنوال يجب أن تستمر المفاوضات من أجل نيل الحكم الذاتي للسكان الأصليين في كالدونيا الجديدة. ونشجع الأطراف على أن تكفل إبقاء العملية المفضية إلى الحكم الذاتي على مسارها.

أدعو الدول الأعضاء أيضا إلى التعهد بالقيام بعمل جماعي لرفع الحظر المفروض على كوبا. ويجب علينا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، العمل على إحياء ما لدينا من حافز وشجاعة سياسيين وتبديد مشاعر العدا، وضمان التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة بشأن تلك المسألة. ولا يجب للعمل الذي نقوم به أن يحول أبعارنا عن القيم العالمية المتمثلة في حب الناس واحترامهم، بغض النظر عن عدم أهميتهم بالنسبة للدول القوية. وفي نهاية المطاف آمل على أضعف الإيمان أن تتمكن في يوم من الأيام من أن نكرر رسالة الحرية الى العديد من أصدقائنا الذين ما زالوا يعانون من عبء الأيديولوجيات المتنافرة.

في العام الماضي، أكدت مجددا لهذه الجمعية شواغلنا الكبيرة إزاء حرمان أي بلد من الحق في ممارسة حريته السياسية وحقوقه الثقافية الثابتة بصورة كاملة على أقاليمه البحرية. ومنذ أن حصلنا على استقلالنا قبل ٣٢ عاما، فإن نزاعنا الإقليمي مع جمهورية فرنسا بشأن الجزيرتين الجنوبيتين في فانواتو، ماثيو وهنتر، ما يرح تذكرنا لنا بأنه يتعين علينا الاستمرار في التمسك بمفهوم مفاده انه ينبغي أن لا تستخدم الدول القوية سيادة القانون بوصفها أداة لإرغام الدول الضعيفة والصغيرة، لا سيما في حالات المنازعات الإقليمية.

لقد اجتمعت حكومتا فرنسا وفانواتو في باريس في نيسان/إبريل للشروع في حوار بشأن مسألة الجزيرتين المتنازع عليهما إقليميا. ونعتنم هذه الفرصة لكي نشكر الحكومة

الدولي مختلفة تماما عن المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا. لذلك أهيب بالأمم المتحدة، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بأن يكفل تماشي تعريف أقل البلدان نموا والمعايير التي تستخدمها وكالات الأمم المتحدة مع تلك المعايير التي تطبقها المؤسسات المالية الدولية.

إن المحيط الهادي الواسع هو تراثنا والوسيلة الرئيسية لسبل العيش للناس الذين يعيشون في بلدانه الجزرية. وفانواتو مثلها كممثل البلدان الجزرية في المحيط الهادي ما زالت معرضة لمخاطر الآثار السلبية لتغير المناخ من قبيل تحات الشواطئ وايضاض المرجان وتحمض المحيطات. وفي المنتدى الثالث والأربعين لجزر المحيط الهادئ الذي عقد في جزر كوك، لاحظ قادة المنتدى أنه لا تزال توجد العديد من التحديات أمام الحصول على المنافع من الأهداف الجديدة والتقليدية التي تم التعهد بها في اتفاق كوبنهاغن. وفي ذلك الصدد، أود أن أعنتم هذه الفرصة لأعرب عن الأمل في أن تيسر مساعدة الأمم المتحدة الاستجابات الفعالة - بشأن تغير المناخ العالمي، ولا سيما من خلال التنفيذ الفوري للتدابير المتخذة والجهود المبذولة للتخفيف من حدة ذلك وتمويل تغير المناخ، وبناء القدرات والمفاوضات الدولية.

وبينما نميل إلى جعل اهتمامنا الرئيسي ينصب نحو تغير المناخ العالمي، لا بد لنا من أن نتطرق إلى مسائل أخرى من قبيل التلوث البيئي التي تكتسي نفس القدر من الضرورة والقوة. إن إمكانية إلحاق ضرر دائم تتعذر معالجته في البيئة جراء التلوث البحري ما برحت باستمرار الأوساط العلمية تسلط الضوء عليه، ولا ينبغي التساهل حياله. وإن الزيادة في المستقبل في التجارة البحرية الدولية سوف تفاقم من الحالة. وتحض فانواتو جميع الدول المتبقية التي لم توقع وتصادق بعد على اتفاقية لندن لعام ١٩٧٢ بشأن منع التلوث البحري الناجم عن إلقاء النفايات ومواد أخرى والبروتوكول الملحق

أود أيضا أن أذكر أنه قبل إجراء استعراض آخر لفترة الثلاث سنوات بشأن فئة أقل البلدان نموا، ستحتاج الأمم المتحدة إلى ضمان اتخاذ القرارات الملائمة من جانب الجمعية العامة لضمان رفع الدول الجزرية الصغيرة من مركز أقل البلدان نموا لمواصلة التمتع بمعاملة تفضيلية معينة، حتى بعد الرفع من القائمة، للتغلب على عنصر الضعف. وأود أن أعنتم هذه الفرصة لكي أدعو الأعضاء في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات إلى زيارة بلدي للوقوف على المعلومات مباشرة والتأكد من استنتاجات تقرير المخاطر العالمية قبل أي - التسرع في عملية الرفع من القائمة في عام ٢٠١٣.

إن تجربتنا تبين أن الطرق المختلفة التي تتبعها المنظمات والمؤسسات المتعددة الأطراف التي تقوم بتصنيف البلدان الأعضاء يمكن أن تؤثر في تدفق المساعدة الإنمائية. فعلى سبيل المثال، أختيرت فانواتو مع ١٥ بلدا آخر قبل عدة سنوات من بين بلدان جزر المحيط الهادئ للاستفادة من مؤسسة التصدي لتحديات الألفية وتمويل من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت الذي تم فيه اختيارنا، صنفت فانواتو بوصفها بلدا منخفض الدخل ووفقا لمعايير الأهلية التي تتبعها مؤسسة التصدي لتحديات الألفية، أصبحت مؤهلة بصورة آلية للاستفادة من ٦٦ مليون دولار لشق طريقيين وطنيين رئيسيين على جزيرتين مختلفتين في البلد. أود أن أعرب عن تقديرنا لحكومة الولايات المتحدة على مساعدتها.

ولكن عندما صدر التقرير - بشأن البلدان المرشحة للاستفادة من حساب المؤسسة للسنة المالية ٢٠١٠، لم تكن فانواتو مؤهلة للحصول على المساعدة. والسبب في ذلك هو أن مؤسسة تحدي التصدي لتحديات الألفية كانت تستخدم معايير البنك الدولي وبالتالي رفعت فانواتو من قائمة - البلدان المنخفضة الدخل وصنفت في قائمة البلدان ذات الدخل المنخفض المتوسط. وبعبارة أخرى، قد تكون معايير البنك

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر دولة رئيس وزراء جمهورية فانواتو، على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ميلتك ساتو كيلمان ليفتونفانو، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، من المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى السيدة أنطونيا مولاروني، وزيرة الخارجية والاتصالات والنقل في جمهورية سان مارينو.

**السيدة مولارينو** (سان مارينو) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة جمهورية سان مارينو، أهني السيد فوك يريميتش على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، وأتمنى له سنة مثمرة. إن وفد سان مارينو يؤكد له تعاونه الكامل في جميع مناحي عمل الجمعية العامة. وأعرب عن تقدير وفدي لرئيس الجمعية العامة السابق، ناصر عبد العزيز النصر على العمل الرائع الذي قام به خلال الدورة السادسة والستين. لقد تميزت قيادته بتناوله للمسائل الصعبة والمعقدة المعروضة على الأمم المتحدة.

وشجع أهم المواضيع المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة بجرأة وتصميم، وأرسى الأسس للحلول القائمة على أوسع توافق ممكن للآراء، في حين يعمل باستمرار لتعزيز هيكل الحوكمة العالمية.

كما يعرب بلدي عن شكره الخاص للأمين العام، السيد بان كي - مون، على ما بذله من طاقة وتصميم غير عادي في قيادة الأمم المتحدة. وتؤيد سان مارينو الأولويات الأساسية للأعمال السياسية التي يضطلع بها الأمين العام وفكرته التي مفادها أن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في تعزيز الحوكمة العالمية بإنشاء نماذج جديدة للتعاون قادرة على إدارة تحديات اليوم والدعوات المتزايدة دائماً إلى التغيير.

التابع لها لعام ١٩٩٦، أن تفعل ذلك على جناح السرعة، ومن ثم تعمل على إصدار وتنفيذ لوائح تنظيمية قانونية على الصعيدين المحلي والدولي.

عند هذه النقطة، أود أن أكرر التنبيه إلى الخطورة التي لا لزوم لها والتي يتعرض لها أطفالنا ونحن أيضاً جراء عدم اتباع نهج احترازي قوي فيما يتعلق بالممارسات الهندسية الجيولوجية البحرية مثل عزل الكربون تحت قاع البحار وتخصيب المحيطات. وفي جهودنا العالمية الرامية إلى مكافحة تغير المناخ، فإن التعزيز الشديد لتلك الردود والتقييد بها من الناحية البيئية من مسؤوليتنا الحيوية، وإني هنا لا أتكلم بالنيابة عن دولة جزرية صغيرة عند تطرقي إلى ذلك، متجاهلاً أهمية المحيطات بوصفها أساس الحياة على الأرض، فإن المرء يغفل الضامن الحيوي لمستقبل بقاء البشرية.

إني إذ أحتتم هذا الخطاب، علي أن أوجه نداءً أخيراً لكل القادة المجتمعين هنا. وأحضرهم على القيام بعمل فوري عند عودتهم إلى بلدانهم للمبادرة في إجراء التغيير اللازم بشأن ما إذا كنا نريد الحفاظ على كوكب قادر على توفير مستقبل مشرق لأبنائنا وبناتنا. وإذا ما أراد قادة البلدان الصناعية تحقيق الهدف المقترح ١,٥ درجة حرارة مئوية، فلم يتبق سوى أقل من ثماني سنوات لسد الفجوة الواسعة لتخفيف الآثار. فمن غيرهم بوسعهم تنفيذ التدابير اللازمة لذلك التغيير الحاسم؟ وقد تكون هذه فرصتهم الأخيرة. إذ أن الأمل معقود عليهم ومصير دول العالم في أيديهم. وهي مسؤولية يجب عليهم تحملها ليس فقط من أجل شعوبهم بل من أجل البشرية جمعاء.

وإني ممتن لإتاحة الفرصة لي للإعراب عن آرائي في هذا المنتدى. فلتدم تطلعاتنا إلى إقامة عالم أفضل وأكثر أماناً للجميع وليحفظ الله الأمم المتحدة.

فان دور الأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة، في عمليات الانتقال السلمي والحلول الديمقراطية دور أساسي بصورة أكبر.

ولذلك السبب ولأن المطلوب من المجتمع الدولي الآن أن يواجه تحديات عالمية رئيسية بطريقة متسقة وسريعة، تكتسي عملية إصلاح الأمم المتحدة أهمية بالغة لاستقرار العالم في المستقبل ولا بد أن تبقى الهدف لجميع جهودنا. ومن واجبا أن نضمن الفعالية الكاملة لأنشطة المنظمة بهدف المحافظة على قيمتها الأساسي وتعزيزها باعتبارها نقطة مرجعية للمجتمع الدولي ولجميع الأشخاص.

ويسرني أن أؤكد مرة أخرى هذا العام على الدعم الذي منحتة سان مارينو لعملية تنشيط أعمال الجمعية العامة. وفي ذلك الصدد، اشكر جورجيا وزامبيا، باعتبارهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، على التقرير الذي اعتمد مؤخرا (A/66/891)، وهو نتيجة لجهد كبير وللعديد من الاجتماعات غير الرسمية مع الدول الأعضاء وممثلي المجموعات السياسية المختلفة. ويتسم ذلك الجهد بأهمية خاصة بالنسبة لبلدي، نظر لأن الجمعية العامة أكثر هيئات الأمم المتحدة ديمقراطية وهي، بهذه الصفة، أكثر منتدى مناسب وفي بعض الأحيان المنتدى الوحيد حيث يمكن لأي دولة صغيرة أن تعبر عن آرائها.

إن عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة أمر أساسي لتعزيز هيكل الحوكمة العالمية ويجب أن يكون هدفا مشتركا لجميع الدول الأعضاء. ويمثل ترشيد جدول الأعمال وتحسين أساليب عمل الجمعية العامة جانبا هامين في عملية الإصلاح، وهما ضروريان لتعزيز الكفاءة الفنية والإدارية لهذه الهيئة. ولكن الأمر الأكثر أهمية هو أن تشمل عملية التنشيط الدور السياسي للجمعية العامة وسلطتها، على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة. كما ينبغي أن يؤدي إصلاح الجمعية العامة إلى تحسين

والمنظمة في موقف فريد يمكنها من تقديم الحلول في مجالات شديدة الترابط، مثل التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان والعمل الإنساني.

وتقدر سان مارينو تركيز اهتمام الأمين العام على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدون تمييز، فضلا عن التزامه في مجال الإصلاح ووجوده في الحالات الدولية الهامة من الناحية السياسية وحالات الطوارئ. ومن ضمن الحالات الجديرة بالتأكيد التزام الأمين العام الدؤوب بإيجاد حل للصراع البشع في سوريا.

واشكر رئيس الجمعية العامة على اختيار موضوع هذه الدورة ألا وهو: "معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية". وتؤمن جمهورية سان مارينو إيمانا جازما بتسوية النزاعات والحالات بالوسائل السلمية. وظل بلدي دائما يؤمن بقوة الحوار والديمقراطية واحترام الآخرين باعتبارها قيما تقع في صميم التعايش السلمي فيما بين الشعوب.

وفي ذلك الصدد، وإشارة إلى الهجمات الدموية الأخيرة على البعثات الدبلوماسية الغربية، تود سان مارينو أن تعرب مرة أخرى عن إدانتها القوية لأي شكل من أشكال العنف. ونرى أن العنف ليس الرد المناسب حينما يحس أي شخص بأنه أُوذي في معتقداته الشخصية أو آرائه، بصرف النظر عن خطورة طرق التعبير التي استخدمت. ودائما يجب أن تكون الحياة البشرية فوق كل شيء وكل أحد. بل إن تلك الأعمال أكثر مذمة حين توجه نحو المؤسسات التي تشكل رموزا للتعاون الدولي والمساعدة المتبادلة وحينما تتحمل الدول المسؤولية عن طرق التعبير التي استخدمت.

ولذلك يشعر بلدنا بالامتنان لرئيس الجمعية على اختياره الموضوع، لا سيما في وقت يتسم المشهد الدولي للأسف بالتزاعات الدموية المتزايدة على الدوام. وفي ذلك السياق،

أسعار السلع الغذائية وأوجه عدم المساواة المستمرة في زيادة معدلات الفقر وتسبب توترات اجتماعية عنيفة بشكل متزايد.

وأدت المشاكل المتصلة بالديون السيادية إلى زيادة تدهور الاقتصاد العالمي. وعصفت الأزمة بشدة بالعديد من بلدان العالم، وبالتالي أصبحت أيضا أحد التحديات الرئيسية التي تواجه منظمنا في الوقت الحالي. ومن الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى إيجاد استراتيجيات وحلول جديدة، والأهم، إنشاء شعور بالتضامن فيما بين بلداننا وشعوبنا.

ولتلك الأسباب أيضا كان عقد المنظمة هذا العام لمناقشة مواضيعية بشأن حالة الاقتصاد والمالية في العالم أمرا بالغ الأهمية. ويعتقد بلدي اعتقادا جازما بأنه ينبغي تكرار هذه الممارسة في هذه الدورة للجمعية العامة وربما في الدورات المقبلة، على الأقل إلى أن يتم التغلب على الأزمة. والواقع، حينما نتكلم عن تنشيط أعمال الجمعية العامة، فإننا نفكر في منتدى تتاح فيه الفرصة لجميع أعضاء المجتمع الدولي لتبادل الأفكار بشأن أهم المواضيع وأكثرها إلحاحا التي لديها بعد عالمي ويلزم لها استجابة عالمية. ونرى أن على المنظمة أن تضطلع بدور رائد في تعزيز النمو العادل والشامل والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع.

إن إصلاح مجلس الأمن جزء من إصلاح أوسع للأمم المتحدة وبقية موضوعا محوريا لأنشطة الجمعية العامة. وخلال الأعوام القليلة الماضية، وافق مجلس الأمن على إيفاد عدد متزايد من عمليات حفظ السلام وما فتئ منحرفا بشكل متزايد في المسائل البالغة الأهمية المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين. وبالتالي فإن إصلاح تلك الهيئة، استنادا إلى أوسع توافق سياسي ممكن للآراء، أمر ضروري ولا بد من الاضطلاع به بأقصى التزام من جميع الدول الأعضاء.

وتشعر جمهورية سان مارينو بالامتنان للسفير تانين على ما أبداه من حكمة وحياد في توليه لرئاسة المفاوضات الحكومية

علاقتها مع الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة بغية تجنب تداخل المهام والوسائل.

وترى جمهورية سان مارينو أن دور الجمعية العامة ينبغي ألا يقتصر على مجرد دور هيئة تتخذ فيها القرارات. وعلى العكس، ينبغي أن تشكل منتدى لتبادل الأفكار وللمناقشة، حيث يمكن إيجاد الحلول للتحديات الحالية، وحيث يمكن التوصل إلى توافق عالمي للآراء على المسائل ذات الاهتمام المشترك. وفي ذلك الصدد، وبغية تمكين الجمعية من أداء مهمتها بالكامل، تؤيد سان مارينو اختصاص رئيس الجمعية لتنظيم المناقشات المواضيعية بشأن أكثر المسائل الهامة والملحة على الصعيد الدولي.

وفي ذلك السياق، أشدد على الأهمية الكبيرة التي يوليها بلدي لمبادرة الرئيس المنتهية ولايته، بالترافق مع الأمين العام، لتنظيم مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى بشأن حالة الاقتصاد والمالية في العالم في عام ٢٠١٢، التي عقدت في ١٧ و ١٨ أيار/مايو هنا في نيويورك. وكان من دواعي الشرف والسرور لجمهورية سان مارينو، بالترافق مع تركيا، أنهما قاما بتيسير تلك المناسبة. وكانت المناقشة وسيلة فعالة لإعادة تأكيد الدور المحوري للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص الجمعية العامة، بتعزيز طابعها الديمقراطي بشكل عميق وشرعيتها بدون منازع في معالجة المسائل التي تؤثر على المجتمع العالمي بأكمله.

وقبل أربعة أعوام، عانى الاقتصاد العالمي أزمة مالية مدمرة، لا تزال نتائجها واضحة للجميع. ومكنت استجابة فورية لمجموعة العشرين ومصارفها المركزية من تجنب أسوأ آثار هذه الأزمة، ولكن الحالة لا تزال محفوفة بالمخاطر. ووفقا للإسقاطات، ستمر العديد من الدول المتقدمة النمو بحالة ركود وفي بعض الحالات بتراجع. وقد تباطأ النمو الاقتصادي في العديد من البلدان الأخرى. واليوم بلغت البطالة أعلى مستوياتها، لا سيما فيما بين الشباب والنساء. وتسهم زيادة

الفرصة لتعرب عن خالص تمنياتها لمعالى الأخصر الإبراهيمى لقبوله مهمة صعبة.

ويعكس التزام الجمعية العامة فى ما يتعلق بالأزمة السورية المهمة الجليلة لمنظمتنا: ألا وهى صون السلام على نطاق العالم وضمن احترام الحريات وحقوق الإنسان. وتعرب جمهورية سان مارينو عن شعورها بالارتياح إزاء اتخاذ القرار ٢٥٣/٦٦ بآء فى ٣ آب/أغسطس الماضى، ونحن شاركنا فى تقديمه.

وأحد المواضيع الهامة الأخرى المدرجة فى جدول أعمال الجمعية العامة هذا العام هو تحسين الوقاية من الكوارث والتصدي لها. واكتسى ذلك الموضوع مؤخرأ أهمية كبيرة فى جدول الأعمال السياسى. فقد سبب ارتفاع درجات الحرارة والزلازل وحالات الجفاف كوارث إنسانية غير مسبوقة. وعانى العديد من السكان من انعدام الأمن الغذائى والصحى، ومن ثم أصبحوا يدركون إدراكا كاملا تعرضهم للخطر. وبطبيعة الحال، فان الكوارث ليست الكوارث الطبيعة وحدها ولكن أيضا الكوارث التى يسببها البشر. وعلى المجتمع الدولى أن يتمكن بسرعة وفعالية من التصدي لحالات الطوارئ. ولا شك أن إحدى الطرق الأساسية للحد من الأخطار المتصلة بالكوارث الطبيعة هى الاستثمار فى أشد المناطق عرضة للخطر بغية بناء القدرات اللازمة لمنع وقوع الكوارث، حتى يمكن اتخاذ إجراء قبل وقوع الكوارث.

ولكن فى الأجل القصير من الضرورى أن نقدم دعما سياسى والمالى بغية التغلب على نتائج الكوارث. وفى ذلك الصدد، اشعر بالاعتزاز لكون بلدى، بالرغم من صغر حجمه، مصنفا فى المرتبة الثانية والخمسين ضمن الجهات المانحة للصندوق المركزى لمواجهة الطوارئ.

ونشعر ببالغ الامتنان للأمين العام فضلا عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والصندوق المركزى على الأعمال السريعة والأساسية التى أنجزوها لصالح حالات الطوارئ الإنسانية وعلى

الدولية بشأن الإصلاح. وبلدنا على اقتناع بان المفاوضات الحكومية الدولية التى انطلقت قبل ثلاثة أعوام لا تزال الإطار المناسب لإيجاد حل، مع مراعاة مصالح الجميع ومواقفهم. وبالرغم من أن مجموعات البلدان المختلفة ما زالت تعرب عن مواقف مختلفة، لا بد من الإقرار بان بعض الخطوات إلى الأمام قد اتخذت فى عملية الإصلاح. وترى سان مارينو انه ينبغي أن تؤدى عملية الإصلاح إلى توسيع مجلس الأمن وزيادة تمثيله وشفافيته وفعاليته. وعلاوة على ذلك، نرى أن مواضيع الإصلاح الأساسية الخمسة المترابطة بقوة يلزم أن ينظر فيها بشكل كلى.

وخلال الأعوام القليلة الماضية، اندلعت بعض النزاعات الجديدة الدموية والعنيفة. كما شهدنا انتشار انتفاضة شعبية عارمة فى جميع ساحات المدن فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

وكان الشباب، المتعلمون والمعاقبون بالإقصاء من سوق العمل، فى صدارة الثورة العربية. ولا تزال الحالة غير مستقرة، ونحن عاجزون عن تخيل الحالة التى ستكون عليها تلك البلدان فى المستقبل. ومع ذلك، لا بد أن ندعمها فى كفاحها من أجل تحقيق الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية.

وفضلا عن ذلك، نشهد اليوم الصراع السوري، وأعمال العنف فيه غير مقبولة. وتوجد تقارير واضحة عن الفظائع التى ترتكب ضد السكان: عمليات القتل الجماعى والاعتصاب والإعدامات بإجراءات موجزة والتعذيب. وكان الأطفال من ضمن الضحايا الأبرياء للمذابح. وسان مارينو تدين بقوة تلك الفظائع، بنفس الطريقة التى تدين بها أى انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنسانى الدولى.

ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن قريبا من التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية تسوية الأزمة السورية. وتغتنم سان مارينو هذه

وكانت سان مارينو ضمن البلدان الأولى التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتغطي تلك الاتفاقية والبروتوكول الاختياري الملحق بها مجموعة واسعة من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن دواعي سرور بلدي أن الاتفاقية صدق عليها أكثر من نصف الدول الأعضاء ونأمل أن يصادق عليها الجميع قريبا. ومن واجب جميع الدول أن تنفذ الاتفاقية تنفيذًا كاملاً. ولا يمكن إحداث أي تغيير إيجابي في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة إلا إذا نفذت الاتفاقية تنفيذًا كاملاً.

وتهنئ جمهورية سان مارينو الجمعية العامة على قرارها عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وتأمل أن يكمل ذلك الاجتماع بنجاح كبير.

واليوم نقر جميعا بالدور الأساسي الذي تضطلع به النساء ونقدر هذا الدور. وبالرغم من ذلك، لا يزال التمييز وأعمال العنف التي تتعرض لها النساء في أغلب الأحيان ضمن الشواغل الرئيسية للأمم المتحدة. ففي العديد من البلدان، لا تزال الوفيات النفاسية مصدرا للقلق، لا سيما في أشد مناطق العالم فقرا. والنساء أكثر من يتضرر من فيروس نقص المناعة البشرية. وفي العديد من أجزاء العالم، لا تزال النساء عرضة للممارسات الوحشية والمهينة. والمسؤولية عن تحسين وضع النساء في جميع أرجاء العالم تقع على عاتقنا، وهي مسؤولية يجب أن تشاركها جميع الدول. وتحقيقا لتلك الغاية، ومن أجل تعزيز تمكين النساء، من الضروري ضمان حصول النساء على التعليم والتثقيف وتحسين مشاركتهن في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على جميع المستويات. وترحب جمهورية سان مارينو بالاقترح الرامي إلى عقد مؤتمر عالمي بشأن المرأة في عام ٢٠١٥، بعد ٢٠ عاما من انعقاد مؤتمر قمة بيجين.

الإسهام الكبير الذي قدموه. والمسائل الإنسانية والإنمائية، وبخاصة التنمية المستدامة، مترابطان بالضرورة، ومن المؤكد أن نجاحنا في تقديم استجابة فعالة للكوارث الطبيعية سيكون له تأثير مباشر على قدراتنا على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

والواقع، بما أن هذه أزمة اقتصادية عالمية، يجب أيضا أن يكون للاستجابات بعد عالمي. وعلى الأمم المتحدة، بسبب طابعها العالمي، أن تضطلع بدور رئيسي في عملية اتخاذ القرار بشأن الاقتصاد العالمي والتنمية المستدامة، بغية إيجاد حلول جديدة وتشجيع التوصل إلى توافق آراء عالمي على هذه المسائل.

ويجب أن تضطلع المنظمة بدور رائد في تشجيع النمو العادل والشامل والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع. وفي ذلك السياق، تشيد سان مارينو بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عقد في حزيران/يونيه الماضي. وشكل اتخاذ القرار ٦٦/٢٨٨، المعنون "المستقبل الذي نصبو إليه"، اختتام مفاوضات طويلة ومعقدة في نهايتها أقرت الدول أخيرا بالتزاماتها المشتركة. والآن الأمر الأهم هو احترام الالتزامات التي قطعت حتى يمكن أن يصبح واقعا المستقبل الذي نصبو إليه والوارد في القرار.

وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ على أن لكل إنسان الحق في التمتع بنفس الحقوق والحريات، بدون تمييز من أي نوع. وللأسف، في العالم اليوم هناك علاقة واضحة ومباشرة فيما بين الإعاقة والفقر والإقصاء الاجتماعي. ووفقا للتقديرات، يتأثر ١٥ في المائة من سكان العالم تقريبا بمجالات الإعاقة، ويعيش ثلثا الأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان النامية. والعديد منهم لا يستطيعون المشاركة بفعالية في مجتمعاتهم. وهذه الحالة لا تقتصر على البلدان النامية وحدها. والواقع، كثيرا ما تكون النساء والرجال والأطفال ذوو الإعاقة ضحايا للتمييز حتى في أغنى المجتمعات.

كما أود أن أعرب عن امتناننا للأمين العام بان كي مون على التزامه القوي وتفانيه في خدمة الأمم المتحدة.

وبإنشاء الأمم المتحدة في وقت خرج العالم من ركاب حربين مدمرتين متعاقبتين، تصور آباؤنا المؤسسون بناء عالم ينعم بالسلام والاستقرار والعدالة والازدهار. وبعد سبعة عقود من الزمان، لا يزال يتعين التحقيق الكامل للأهداف السامية لميثاق الأمم المتحدة. وما زالت التهديدات الماثلة للسلام والأمن الدوليين متواصلة بلا هوادة، مع استمرار المصادر التقليدية للتهديدات إلى جانب بروز مصادر جديدة وأشكال للتراغ. والواقع، يبدو الإحساس بانعدام الأمن أكثر شيوعاً اليوم إذ لا يزال الناس في جميع أرجاء العالم يواجهون مجموعة واسعة من الحالات التي تنسم بتركة الاستعمار والظلم والهيمنة والاستغلال والكرهية والتعصب والإقصاء وكره الأجانب وما إلى ذلك. كما أن انعدام الأمن الاقتصادي في وجه الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية المتصاعدة والتنافس المحموم على الموارد المتضائلة يضطلعان بدورهما في إثارة التوترات في العديد من أجزاء العالم.

وما فتىء اللجوء في أغلب الأحيان إلى وسائل لتسوية النزاعات خارج نطاق اختصاص أي إلية متعددة الأطراف يؤدي إلى تقويض مفهوم الأمن الجماعي، وهو الركيزة الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ويخاطر النهج الانفرادي والتفسير الانتقائي لأحكام الميثاق بإثارة المزيد من النزاعات والمجاهات بدلا من التفاهم والتعاون. وذلك يجعل من الضروري زيادة احترام ومراعاة مبادئ السيادة وحرمة الأراضي والاستقلال السياسي وعدم التدخل باعتبارها المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية. ولا يمكن أن تخضع تلك المبادئ وينبغي ألا تخضع للاختبار السياسي في ظل أي ظرف من الظروف.

ولا تعني التحديات المتزايدة تضاؤل دور الأمم المتحدة وأهميتها، ولكنها بدلا من ذلك تتطلب بناء منظمة أكثر فعالية

وبالرغم من أن معدل وفيات الأطفال آخذ في الانخفاض، تظهر آخر التقديرات انه في عام ٢٠١٠ توفي ٦,٧ ملايين طفل تقريبا قبل بلوغ سن الخامسة. وعلاوة على ذلك، ووفقا للتقديرات، في عام ٢٠١٥ لن يحصل حوالي ٧٢ مليون طفل على التعليم. وقبل فترة قصيرة، أحدث الجفاف وحالة الطوارئ الغذائية في القرن الأفريقي تأثيرا مدمرا على حوالي ١٣ مليون شخص، وبخاصة النساء والأطفال. ويتأثر ٥ ملايين شاب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة بفيروس نقص المناعة البشرية.

ولا يزال الأطفال أشد فئات السكان ضعفا وهم معرضون لأعمال العنف وإساءة المعاملة والاستغلال. وليس لعدد كبير من الأطفال في جميع أرجاء العالم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والرعاية الصحية والتعليم. وإلى جانب مواجهة التحديات العالمية مثل الأزمة الاقتصادية والمشاكل المتصلة بتغير المناخ، يتعين على الدول إيجاد الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الأطفال بصورة أفضل وللتحسين العاجل لأحوال من يعيشون في أشد مناطق العالم فقرا. وذلك أمر حتمي بالنسبة لنا جميعا إذا أردنا أن نضمن للمجتمع العالمي مستقبلا جديرا بهذا الاسم.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد نارايان كاجي شريستا، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في نيبال.

**السيد شريستا** (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ ببيان بتهنئة السيد يريميتش على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. ووفد بلدي يؤكد له على تقديم الدعم الكامل في الاضطلاع بمسؤولياته.

كما اغتنم هذه الفرصة لأسجل تقديرنا العميق للرئيس المنتهية ولايته، معالي السيد ناصر عبد العزيز النصر، على توليه الرئاسة بنجاح خلال الدورة السادسة والستين للجمعية.

مشاركته لأول مرة في عام ١٩٥٩. ولا تزال ملتزمين التزاماً ثابتاً نحو صون السلام والأمن الدوليين ونؤكد أن إسهامنا في تلك القضية النبيلة سيستمر. ولئن كنا ندعو إلى إجراء إصلاح حسن التوقيت في ذلك النشاط الذي يتبوأ مركز الصدارة، فإننا نشدد على أهمية التمثيل العادل للبلدان المساهمة بقوات، على مستوى القيادة، في مقر الأمم المتحدة وفي البعثات الميدانية على السواء.

وأود أن أؤكد مرة أخرى على إدانة نيبال بلا تحفظ للإرهاب أينما حصل وبجميع أشكاله ومظاهره. ونجدد الدعوة إلى الاختتام العاجل للمفاوضات بشأن عقد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. وإذ نواصل مكافحة الإرهاب، علينا ألا ننسى أنه لا يمكن بناء السلام الدائم إلا على ركائز ثابتة لمنع نشوب الصراعات والتسوية السلمية للمنازعات واستمرار الجهود من أجل نزع السلاح وتخفيض حدة الفقر وتحقيق التنمية واحترام التنوع والإنصاف والعدل. وتقوم حاجة إلى التفرقة بين الإرهاب وحالات الكفاح من أجل التحرر والحرية والسلام المستدام والتنمية.

والتزامنا نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية الشاملة لا يتزعزع. وتعزز المبادئ المتعاضدة لتلك المبادئ المشاركة الفعالة للشعوب في عمليات الحوكمة نحو صون السلام والأمن وتحقيق التنمية. وفي سبيل تلبية احتياجات نيبال لمرحلة الانتقال بعد انتهاء النزاع، أنشأنا آليات وعمليات لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها ولرصدها على أعلى مستوى وفي مختلف صفوف المستوى دون الوطني.

إننا، بوصفنا طرفاً في ٢٢ اتفاقية لحقوق الإنسان، وضعنا عدة قوانين لضمان حقوق جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك النساء والأطفال والمجتمعات المهمشة والمحرومة. ونحن ملتزمون بمراقبة الاتجار بالبشر عبر الحدود وببذل قصارى جهدنا لضمان حماية حقوق ومصالح العمال المهاجرين في

وقوة. ولا بد أن نفهم ذلك الواقع ونمضي قدماً، وإن نعي الروح الحقيقية للمبادئ والأهداف التأسيسية.

وتؤيد نيبال إيجاد حل عادل ودائم في الشرق الأوسط. وموقفنا القائم على المبادئ هو أن ندعم الحق المشروع للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة كاملة الاستقلال والسيادة على أساس قرارات الأمم المتحدة. فالتعايش السلمي والأمن لدولتي فلسطين وإسرائيل المستقلتين وذاتي السيادة أمر أساسي لضمان إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط.

وندعو إلى وقف أعمال العنف والتوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية على يد الشعب السوري نفسه. ولا بد من المحافظة على سيادة سوريا وحرمة أراضيها واستقلالها. ونعتقد اعتقاداً جازماً بأن الحصار الطويل المفروض على كوبا لا مبرر له ويلزم إهأؤه فوراً وبدون شروط.

ونقر بالحقوق المشروعة لجميع الدول ذات السيادة في السعي لتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وحدها وفي ظل رقابة دولية فعالة. ونعارض بشدة الانتشار النووي وسباق التسلح وإساءة استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض خفية.

ونعارض بقوة أعمال العنف والاعتداءات البدنية على الدبلوماسيين في أي مكان وبأي ذريعة كانت وندينها.

ونكرر دعوتنا إلى القضاء العام والكامل على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بطريقة مقيدة زمنياً. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل باتساق لتعزيز الرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وللمنع إساءة الاستعمال الشائعة لها على يد العناصر الإجرامية.

ومما يثلج الصدر أن نيبال، باعتبارها أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، قدمت بالفعل أكثر من ٩٢ ٠٠٠ من المهنيين وحفظت السلام المتفانين لعمليات الأمم المتحدة المختلفة منذ

وكما ندرك جميعا فإن تغير المناخ من أعظم تحديات عصرنا. وآثاره الضارة تتجلى في كل مكان وتزيدتها تعقيدا كوارث ذات أبعاد متزايدة ومتكررة. وأن بلدان مثل نيبال لا تسهم مساهمة تذكر في غازات الدفيئة، بيد أنها تتحمل وطأة غير متناسبة من حيث تأثير تغير المناخ، وتستحق مساعدة خاصة لإقامة مجتمعات لديها مرونة في تحمل تغير المناخ والحفاظ عليه. ووفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ينبغي أن تظل المفاوضات تسترشد بمبدأ المشاركة في المسؤوليات المشتركة ولكنها مسؤوليات متباينة نصا وروحا. وتأمل نيبال من الآلية التي ستخلف بروتوكول كيوتو أن تضمن قطع تعهدات ملزمة وعدالة مناخية. أما آليات التمويل المختلفة للتكيف مع تغير المناخ وتدابير التخفيف فيجب تفعيلها ولا بد من اتخاذ إجراء في هذا الصدد على جناح السرعة.

إن العالم الذي نعيش فيه أكثر إجحافا اليوم مما كان عليه عندما ورثناه. وعلى النقيض من الشائع الذي تم الترويج له كثيرا فإن غزارة المعرفة والثورة التي حدثت في العلم والتكنولوجيا وزيادة انتقال الأفكار ورأس المال العالمي، على الرغم من أن ذلك كثيرا ما يوصف بأنه من خصائص تقدم العالم الحديث، فقد أخفقنا في تقديم مساهمات ذات قيمة لجعل عالمنا أكثر أمانا وأكثر انصافا. وكان يمكن لها أن تكون كذلك ولكن تلك ليست هي الحقيقة. ومن السخرية أن قدراتنا على إنتاج السلع والخدمات قد زادت أضعافا مضاعفة، مما أدى إلى تراكم في الثروة لم يسبق له مثيل، بيد أن أكثر من ثلث سكان العالم يرغمون على العيش في فقر مدقع.

إن تسارع وتيرة عولمة التمويل واستهلاك الموارد غير المستدامة قد جعل بضعة من الناس يثرون ثراء فاحشا على حساب البقية، الأمر الذي تسبب في أكبر إجحاف بين البشر في التاريخ على الإطلاق. ومن الواضح أن القوة التحويلية

البلدان التي يقصدونها للعمل. وتعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي هيئة دستورية مستقلة، باعتبارها الرقيب الكامل الصلاحية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ونحن ملتزمون بتعزيز المؤسسات الوطنية المتخصصة بوصفها الأمين الحقيقي على حقوق الإنسان.

ووفرت نيبال المأوى لعدد كبير من اللاجئين لأسباب إنسانية. ومع أننا نقدر المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي لدعم اللاجئين، فإننا نؤكد مجددا على أن عودتهم الطوعية إلى وطنهم بكرامة وشرف هي الحل الدائم الوحيد لمشكلة اللاجئين.

ونشدد على أن أهمية سيادة القانون على الصعيد الدولي تماثل أهميتها على الصعيد الوطني في ضمان مساواة جميع الدول في السيادة، واحترام سلامة أراضيها واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وتلك مبادئ أساسية للتعايش السلمي والتعاون المتبادل فيما بين الدول.

وتبأت مسألة التنمية المستدامة صدارة الخطاب العالمي في الوقت الحالي. وشكلت محور تركيز مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠). ونرى أننا بحاجة إلى أن نسعى ليس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل أيضا لإتباع مسار إنمائي نحو تحقيق الازدهار المتساوي بإيجاد فرص التنمية ذات المغزى عن طريق القضاء على أوجه عدم المساواة الراسخة بقوة والممارسات الاستغلالية العالمية. ونعتقد أن تحرير البشر من براثن الفقر والجوع المهينة لكرامة الإنسان ينبغي أن يكون الخطوة الأولى نحو تحقيق تلك الغاية. وتحدد الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) إطارا واسعا للعمل الدولي من أجل تحقيق "المستقبل الذي نصبو إليه" وجدول الأعمال الإنمائي العالمي لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

إن الحاجة الماسة حاليا تتمثل في ضمان التنفيذ الفعال.

معا للتغلب على تلك المصاعب من خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية للنقل والتدابير المتعلقة بتيسير التجارة. ونشدد على الدور المركزي للأمم المتحدة في النهوض بالخطة الإنمائية الأخذ في الحسبان الاحتياجات الخاصة والتحديات الإنمائية التي تواجه أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية وغير ذلك من مجموعات البلدان الضعيفة.

إن الإصلاحات الراهنة والجارية حالياً في الأمم المتحدة لازمة لتعزيز وتنشيط هذه الهيئة العالمية لكي تستجيب للتحديات العالمية المتعاضمة. ولا بد من تعزيز الجمعية العامة واعطائها صلاحية اتخاذ القرارات والسلطة بشكل يتناسب مع تمثيلها العالمي. وتؤيد نيبال توسيع عضوية مجلس الأمن في فئتي العضوية فيه، وتأمل أن ترى قدراً أكبر من المساءلة والشفافية في أساليب عمله. ولا بد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أن يتعزز من أجل النهوض بالتعاون الاقتصادي الدولي والتنسيق واستعراض السياسات والحوار. ولا بد له أيضاً من أن يعد ويطور برنامجاً اجتماعياً واقتصادياً، ويعمل من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها مع التشديد بشكل خاص على تنمية أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من بين دول أخرى.

ونسعى إلى زيادة دور منظومة الأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية العالمية، مع تعزيز التنسيق والتعاون مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية لتفعيل محركات التغيير.

أود أن أقول باختصار بضع كلمات عن الحالة الراهنة في بلدي. إن المهمة التاريخية التي نواجهها لا تزال تتمثل في الخاتمة الإيجابية للانتقال التاريخي الذي سنشهده في أقرب وقت ممكن. ونحن بحاجة إلى قيام الجمعية التأسيسية بوضع دستور جديد وإلى استكمال عملية السلام بصورة نهائية. وارتكازاً على الحركة الشعبية التاريخية في عام ٢٠٠٦ والتي كانت ذروة عقود عديدة من الكفاح الذي خاضه أبناء نيبال ضد حكومة

للعولمة لم تسخر لمنفعة الجماهير. إن اتجاه ونمط الشكل الحالي للعولمة الاقتصادية يتطلب تغييراً في أسلوب العملية ليصبح أكثر شمولية واستجابة لاحتياجات الفقراء والمهمشين.

وتعتبر نيبال حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين منتدبين هامين متعددي الأطراف ينبغي لهما القيام بدور فعال في النهوض ببرنامج الأمم المتحدة تماشياً مع غايات الميثاق المتمثلة في تحقيق الأهداف المشتركة للسلام، والتقدم والازدهار. إن مبادئ ومقاصد حركة عدم الانحياز لا تزال هامة في تشكيل العزم المعنوي الجماعي للبلدان النامية لإقامة نظام عالمي منصف وعادل، للتصدي لقوى متشددة في الإخضاع والغزو والتخويف والجور. إن المثل العليا لحركة عدم الانحياز، كما تم التأكيد عليها في القمة السادسة عشرة التي انعقدت مؤخرًا في طهران، تسير على درب طويل نحو تعزيز علاقات أفضل من التفاهم والتعاون فيما بين بلدان وشعوب العالم.

إن أقل البلدان نمواً تعاني من التهميش والحرمان المهين من الضرورات الأساسية للحياة. وهذه الحالة تمثل شائبة في الوفرة الشديدة التي تحققت في عالم سائر على درب العلوم. لن تكون التنمية العالمية المستدامة ممكنة من دون تحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك تحقيق تحسن كبير في نوعية الحياة لشعوبها البالغ عددها ٨٨٠ مليون نسمة. ولا بد للعالم من أن يظهر اهتماماً بالاحتياجات والمتطلبات الخاصة والمختلفة لأقل البلدان نمواً، وأن يكون ذلك الاهتمام بالأفعال وليس بالأقوال.

تضطر أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، ومن بينها نيبال، إلى تحمل خسارة إضافية جراء الحوافز المادية وغير المادية أمام التجارة. وذلك يؤدي إلى زيادة في تكاليف المعاملات التجارية للنقل العابر الذي يجعل تجارتها الداخلية غير تنافسية. ويجدر ببلدان العبور، والمجموعات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الإنمائيين الآخرين، العمل

والديمقراطية لا يمكن إحلال سلام دائم وثابت. فالديمقراطية والتنمية والسلام والاستقرار عناصر ينبغي لها أن تحمي السيادة الوطنية.

وهكذا، فإن الديمقراطية، والتنمية، والسلام والسيادة الوطنية مكونات رئيسية لعملية التغيير. من خلال تجربتنا، يمكن القول أن الديمقراطية تنطوي على جوانب عامة وخاصة. نشكر المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، على استمرار الدعم والتعاون في السلام، وفي عملية وضع الدستور منذ البداية، ونأمل أن يستمر ذلك الدعم في المستقبل.

لقد حبتنا الطبيعة بسلسلة من الجبال الرائعة تتخللها أثمار دافقة، وبتنوع بيولوجي ممتاز ومجموعة من المناظر الطبيعية تزخر بالتغاير والحيوية. وبنفس القدر، لدينا ثروة من التراث الثقافي القديم، وثقافات متعددة الاعراق ومزيج متنوع من الناس الذين يعملون بجد وكد. نحن بحاجة إلى بيئة مستقرة وسلمية إذا أردنا أن نستخدم تلك النعم المتنوعة استخداما فعالا في عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي، جنبا إلى جنب مع إعادة الهيكلة الجارية في الدولة. عندئذ فقط سيصبح من الممكن ترجمة المنجزات التاريخية التي أحرزها على الجبهة السياسية إلى نتائج ملموسة من حيث التنمية الاقتصادية والبشرية.

نريد تطوير بلدة لومبيني، مسقط رأس بوذا، رسول السلام، لكي تصبح مدينة دولية للسلام، كبادرة رمزية من جانبنا لإضفاء الطابع المؤسسي على السلام من أجل التنمية في السياقات الوطنية والإقليمية والعالمية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى حشد الدعم والتعاون الدوليين لتحقيق هذه المبادرة.

في الختام، أود بكل تواضع أن أسترعي اهتمام جميع قادة العالم إلى الحقيقة الجوهرية ومفادها أنه إذا لم نبلغ الهدف

الفرد المطلقة، ألغينا الملكية وأنشأنا دولة جمهورية. واعتمدنا أيضا مبادئ هامة أخرى من قبيل العلمانية، والفيدرالية والتمثيل الشامل والمشاركة المتناسبين، مع ذلك لا يزال يتعين تصنيفها وتضمينها في الدستور الجديد.

انتخبت الجمعية التأسيسية للمرة الأولى في تاريخ نيبال السياسي في عام ٢٠٠٨ وقد كلفت بصياغة دستور يلي تطلعات الشعب نحو التغيير، وإعادة هيكلة الدولة وإنهاء جميع أشكال الاستغلال والتمييز على أساس الطبقة الاجتماعية، والعرق ونوع الجنس والمذهب. لقد عملت الجمعية التأسيسية لمدة أربع سنوات لصياغة الدستور الجديد وأكملت ما يتراوح بين ٨٠ و ٩٠ في المائة من الصياغة، ولكنها لم تنته قط من النص. ولم تف بالموعد النهائي المحدد، وبعد أن أصدرت المحكمة العليا قرارها بعدم التمديد تم حل الجمعية في ٢٧ أيار/مايو من هذا العام.

لقد أحرزنا تقدما نوعيا في الجانب الفني لعملية السلام، وبصورة رئيسية، في دمج المقاتلين الماويين السابقين. ولا توجد أي مشكلة معلقة في ذلك الصدد والعملية توشك على الانتهاء. تم وضع آلية عدالة انتقالية لتعزيز عملية السلام والمصالحة اللازمة لإتمام عملية السلام. ولكن لا يزال يتعين علينا إيجاد حل لعجز الجمعية التأسيسية عن وضع دستور. إن الأحزاب السياسية منخرطة في حوار ومفاوضات في ذلك الصدد، وهي ملتزمة بشدة بإيجاد حل بتوافق الآراء. فتوافق الآراء الوطني هو الخيار الوحيد لإيجاد مخرج من المأزق الراهن. ونأمل أن يكون بوسعنا القيام بذلك من دون تأخير مفرط.

إننا إذ نمر بعملية تغيير مؤسسي، نعتقد اعتقادا راسخا بأن الديمقراطية والتنمية والسلام عناصر مترابطة ومتكافئة. إننا نعني بكلمة "الديمقراطية" الديمقراطية الشاملة والتشاركية ونعني بكلمة "التنمية" تنمية يكون الشعب محورها ومقترنة بعدالة اجتماعية وتحول اقتصادي اجتماعي. ومن دون التنمية

إن مالطا تعرف جيدا أن الدعوة من أجل التغيير. إنها تشهد تلك الدعوة مباشرة وهي تستقبل الفارين من الحرب والجوع والاضطهاد، أي الذين يصلون إلى شواطئها بعد رحلة شاقة بحثا عن حياة أفضل. وتقر مالطا بأن علينا توفير الملاذ الآمن لهؤلاء الناس، ونفعل ذلك بحس من التضامن وإيمان قوي بأن كل روح بشرية تستحق الإنقاذ. نحن ملتزمون بتقديم المساعدة، وما فتئتنا ثابتين في إيماننا بأن مالطا سوف تواصل القيام بدورها التاريخي المتمثل في الترحيب بالمحرومين من الحقوق والكرامة الإنسانية.

انطلاقا من تلك الروح، تهيب مالطا بالمجتمع الدولي منح هؤلاء الناس خيارات حقيقية، وعدم اعتبارهم مشكلة على أرض دولة أخرى. ونريد أن نكفل بأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يصبح مجرد ممارسة تتمثل في وضع إشارة على بند في قائمة، ولكن بدلا من ذلك إبراز الجهود العالمية الحقة التي ستنشئ ملايين الناس من حالات الحرمان والمرض والتمييز. ولا بد من استدامة تلك الأهداف لفترة طويلة بعد الانتهاء من عمل وسائط الإعلام والخطب، ونحضر الجمعية العامة على بذل كل جهد لتحقيق ذلك.

إن خيار الحرية لدى جارة مالطا في الجنوب يتجلى في انتخابات حرة وديمقراطية بالكامل تُجرى للمرة الأولى منذ ٦٠ عاما. نحيا ليبيا على نجاحاتها الأخيرة. بالنسبة للكثير من الناس تعتبر ممارسة حق الاقتراع نجاحا في حد ذاته. فقد صوت الشعب الليبي من أجل اختيار رسمي السياسة في بلده. ولم يصوت لأيدولوجية، بل صوت لأصحاب الرؤية الذين سوف سيثون الحياة في تطلعاتهم. لقد حان وقت الاحتفال لجيراننا، ومالطا تنضم إلى الآخرين في الاعتراف بمنجزاتهم ومنجزات بقية بلدان الربيع العربي.

ولكن بينما نقف شاهدين على موجة الإصلاح الديمقراطي وهي تعبر الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، علينا

المتمثل في السلام والازدهار العالميين معا، إذن فلن يبلغه أحد. وتبعاً لذلك يجب علينا أن نعمل معا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد طونيو بورغ، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية مالطة.

**السيد بورغ** (مالطة) (تكلم بالانكليزية): أتقدم إلى السيد يريميتش بأحر التهاني على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وبما أن جدول أعمال هذه الجمعية حافل بالمواضيع وضغوط فإن مهمته ليست سهلة، ولكني أؤكد له دعم مالطة وصادقتها.

منذ أكثر من سنة، أعلن رواد الربيع العربي أن وقتهم قد حان. فقد ضحوا بدمائهم من أجل الحرية، ويطالبون بإنهاء الوضع الراهن المتمثل في القهر والظلم. ومن سوء الطالع أن المتطرفين ماضون في جهودهم لإحباط تلك الدعوة. ومن المحزن أن سفير الولايات المتحدة كريستوفر ستيفنز كان أحد ضحاياهم. لا يمكن للمرء أن يشدد بما فيه الكفاية على أهمية حماية حرمة المباني الدبلوماسية والموظفين الدبلوماسيين، ونكرر إدانتنا الجماعية للأعمال الشنيعة التي ارتكبت مؤخرا في مختلف عواصم المنطقة المجاورة لنا.

شكك الكثير في نجاح الربيع العربي؛ وكان العديد يخشى مطالبته بالتغيير. ولكن التغيير حصل. ونشهد الآن تفتح الزهور الأولى للديمقراطية في أماكن لم يتصور المرء من قبل أن يحدث ذلك فيها. وسنشهد مزيدا من التغيير. إذ أن الناس في جميع أنحاء العالم يطالبون بذلك. وثمة نداء يحملنا على مقاومة التفكير التقليدي، ويدفعنا إلى الخروج من المنطقة التي ألفناها واعتدنا عليها إلى منطقة غريبة عنا، إنه نداء للجنس البشري من أجل تجاوز حدود الفروق بين البشر وعدم الفروق بينهم. ولدنا الخيار، فإما الالتفات إلى تلك الدعوة أو تجاهلها، ولكن يجب أن نبقى في الأذهان بأن لدينا خيارا.

في شمال أفريقيا. ومن الأهمية بمكان توقع تنفيذ عمل ملموس في منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، يتجاوز الإعلانات غير الفعالة والبيانات والاستنتاجات. وآمل أن يفي مؤتمر قمة مالطة بتطلعات شعوب شمال وجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط. ولا يسعنا أن نفشل في ذلك الصدد. ونحن ندين بذلك لشعوبنا.

ولكن إذا أردنا حقا استيعاب التغييرات التي تحدث حولنا، علينا أن نمضي بها قدما. فالدعوة إلى تجاوز المأزق والجمود ليست أوضح في أي مكان مما هي في عملية السلام في الشرق الأوسط، حيث الخشية من التغيير تعيق جميع المعنيين. وعلى الأطراف المعنية أن تواجه بعض الحقائق المزعجة بغية التغلب على ما يقف حجر عثرة أمامها. والشجار حول من يفعل ماذا ومتى ليس الطريق إلى الأمام. والتوصل إلى أساس مشترك لا يعني الاستسلام.

وترى مالطة أن على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده في تلك العملية ولا سبيل إلى أن نشعر بالطمأنينة حتى يرحب العالم بالشرق الأوسط المستقر والآمن حقا. ونحن ندين بذلك للفلسطينيين وللإسرائيليين. وندين به لمنطقة البحر الأبيض المتوسط الواسعة، التي أصبحت الآن في حالة جمود لفترة أطول مما ينبغي في برائن ذلك الصراع. وفعلا لا يوجد أي خيار غير ذلك، لأن البديل هو زيادة رسوخ المواقف المتخذة والمزيد من التطرف وعدم الاستقرار. وتؤكد مالطة مجددا التزامها نحو جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، لا سيما صوب تحقيق هدف وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في وئام. ولكن ذلك الحل غير ممكن إلا إذا كان عمليا على أرض الواقع. وذلك يعني عدم اتخاذ إجراءات انفرادية من شأنها أن تجعله أمرا بعيد المنال.

وبعد عام من الآن، ينبغي ألا نتكلم عن عملية للسلام في الشرق الأوسط ولكن عن السلام في الشرق الأوسط، وذلك

أيضا أن نتذكر أن آخرين ما زالوا يكافحون من أجل الحرية. إن الحالة في سوريا لا يمكن إلا أن تبعث على قلقنا. فبالقمع والعنف لا يمكن أبدا التوصل إلى حل. إن القمع والعنف لا يفعلان سوى إخماد أنفاس الشيء المحتوم ولفترة قصيرة، لأنه لا يمكن هزيمة الروح البشرية. ومن واجبنا بوصفنا مجتمعا دوليا الاستجابة لذلك. فالمسألة ليست اتخاذ قرارات وتركيب عبارات. بل علينا التزام أدبي بأن نكفل عدم ترك شعب سوريا لكي يلقى مصيرا مأساويا.

إن زمن إقامة الحواجز والتعايش مع الإجحاف والفرقة قد ولى. وتعتقد مالطا اعتقادا راسخا بأن الوقت مناسب الآن لحقبة جديدة، ليس فقط على الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، بل في جميع منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. لقد شهدت منطقة البحر الأبيض المتوسط حروبا كثيرة جدا، وشهدت العديد من الانقسامات والعديد من الإجحافات. ولما كانت مالطا تقع في قلب البحر الأبيض المتوسط فإنها تفهم جيدا ما تعنيه الفروقات البسيطة في المعاني عند الكلام عن منطقة حوض ذلك البحر، وهذا الفهم يجعلنا على إعادة تأكيد التزامنا بتعزيز الازدهار والسلام في جميع أرجاء منطقة البحر الأبيض المتوسط وخارجها. وهذا ما كانت ترمي إليه بالتحديد مبادرة مالطا بالدعوة إلى عقد اجتماع وزاري في مالطا في عام ٢٠٠٨ على المستوى الوزاري بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية.

ونحيي القرار بشأن اجتماع "مالطة الثاني" المقرر عقده في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

ولم تتوقف جهودنا عند ذلك الحد. ففي ظرف بضعة أيام، ستستضيف مالطة اجتماع ٥+٥ لرؤساء دول وحكومات منتدى غربي البحر الأبيض المتوسط. وسيتيح ذلك التجمع فرصة ممتازة لمناقشة تلك المسائل. وسيتزامن اجتماع مؤتمر القمة مع التغييرات الكبيرة التي تحدث في الساحة السياسية

بكيفية فرارهم من أعمال العنف والمعاناة في وطنهم. فقد فروا من سفك الدماء لنظام يستخدم العنف العشوائي ضد شعبه بالذات. وفروا من بلد يعذب فيه الأطفال، وتغتصب النساء ويقتل المدنيون الأبرياء. وفقدوا أصدقاءهم وأسرتهم ومنازلهم ولكنهم لم يفقدوا الأمل في مستقبل أفضل.

وأحد الأشخاص الذين قابلتهم بالقرب من الحدود كانت ميديا، وهي أم تبلغ من العمر ٢٥ عاما ولديها ابنة عمرها خمس سنوات. لقد فرت من مدينة حمص قبل ثمانية أشهر. وهي الآن تسافر جيئة وذهابا بين حمص ونخيم للاجئين في تركيا وتعرض شخصا لخطر كبير. وتخاطر بحياتها لتبلغ العالم بالحالة في سوريا. وتذاع تقاريرها في شبكات التلفزيون العالمية الكبرى.

وأطلعتني ميديا على الحوادث البشعة التي شهدتها. وتأثرت بحزنها وأثار إعجابي تصميمها. وكانت رغبتها القوية في الحرية أمرا يمكننا أن نحس به. ومن يكافحون من أجل الحرية لا يملكونهم اليأس بسهولة. ولكن من الواضح أن هؤلاء اللاجئين بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي قاطبة. فهم بحاجة إلى الغذاء والمأوى والأمن. وفي نهاية المطاف، هم بحاجة إلى الأمم المتحدة الفعالة ونظام قانوني دولي قوي.

إن تعزيز النظام القانوني الدولي مجسد في دستور مملكة هولندا. وهي مهمة نشاركها العديدين الموجودين في هذه الجمعية. وبالترافق مع ٤٩ بلدا آخر، نحن نساعد على إرساء النظام القانوني والأمن في أفغانستان، على سبيل المثال. وأود أن أشيد بالهولنديين وغيرهم من الرجال والنساء، الجنود والمدنيين، الذين يعملون هناك في الوقت الحالي.

ولاهاي، وهي مدنية للسلام والعدالة، معروفة بإسهامها في النظام القانوني الدولي. وهي مقر المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة التحكيم الدائمة، ومقرهما الاثنتين في قصر السلام. وفي العام المقبل سنحتفل بكل اعتزاز بمرور قرن على إنشائها.

وحده المطلوب. وسيلاحظ المتشككون فيما بيننا أن ذلك ما قيل العام الماضي بل، وبالطبع، العام قبل الماضي. وطوال ٦٠ عاما، ما برحنا نوجه الدعوة نفسها ولكن يجب ألا ندع الفرصة تضيع مرة أخرى. ويوضح لنا الربيع العربي أننا بحاجة إلى الاستجابة لنداء التاريخ الآن. ويمكن أن يكون الأمر مختلفا هذه المرة.

ولا تبرز الأحداث التي تجري حولنا الإحساس بواجب تعزيز حقوق الإنسان على نطاق العالم فحسب بل تبرز أيضا شعورنا بالمسؤولية، لأن الإجراءات التي نتخذها أو نعجز عن اتخاذها اليوم ستؤثر على الأجيال المقبلة. ولفتت مألظة الانتباه إلى ذلك الاعتقاد بدعوها إلى إعلان عالمي بشأن المسؤوليات الإنسانية، صدر في هذه القاعة ذاتها خلال الدورة الرابعة والستين لهذه الجمعية العامة في عام ٢٠٠٩.

ونحن نعلم أننا لسنا وحدنا في هذا المسعى. ونشارك الدول الأعضاء الأخرى التزاما نحو التضامن وأفكارا متسقة وخطابا متوائما من أجل استمرار الكوكب وتوجيه شعوبه. وذلك الاقتناع يشجعنا على الدفع قدما بعجلة جهودنا لأننا على يقين بان التاريخ سيكون في جانبنا.

وفي الختام، سيكون مصيرنا ما نتصوره لمستقبلنا. ونحن مقتنعون بان الأمم المتحدة تعني تحسين حالة البشرية. ولا نزال ملتزمين بالوفاء للتوقعات والتطلعات التي نتمسك بها بموجب ميثاق المنظمة. وفي المقام الأول، نحن بحاجة إلى استيعاب التغيير. فالمستقبل يبدأ بالخيارات التي نتخذها اليوم.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أوري روزنتال، وزير خارجية مملكة هولندا.

**السيد روزنتال (هولندا) (تكلم بالإنكليزية):** في الشهر الماضي، قمت بزيارة إلى مخيم للاجئين على الحدود بين تركيا وسوريا. وقابلت أطفالا ونساء ورجالا، ابلغوني

إن البرامج الدولية بشأن الأسلحة النووية والكيميائية والتقليدية لا بد من أن تؤدي إلى نتائج ملموسة وإلى إبرام معاهدات جديدة. ويجدر بالأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح في جنيف القيام بعمل أفضل.

إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي سوف تحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة عشرة لتأسيسها. وسنكون على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة لمعالجة مشكلة الأسلحة الكيميائية في سوريا.

وسوف تستضيف هولندا القمة المقبلة للأمن النووي المزمع عقدها في عام ٢٠١٤ بوصفها جزءاً من جهودنا من أجل زيادة الأمن ومكافحة الإرهاب النووي.

ينبغي استئناف المفاوضات بشأن وضع اتفاقية قوية وفعالة لتجارة الأسلحة في أسرع وقت ممكن.

إن أي نظام قانوني قوي يعزز الحرية، وأيضا يهض بحقوق الإنسان ويعزز من مسؤولية الحماية ويساعد على منع ارتكاب الفظائع. وإن قدراً أكبر من الحرية يعني حصول الرجال والنساء على حقوق متساوية. فالنساء تشكل ٥٠ في المائة من البشرية. ونحتاج إلى ١٠٠ في المائة من البشرية. وفي صالح كل بلد أن يكفل مشاركة النساء بنشاط في المجتمع والاقتصاد والسياسة. ويجب أن يشارك في هياكل السلطة بوصفهن قادة العالم.

ولا يمكن فرض حقوق الإنسان من الخارج. بل أن الحكومات تتحمل المسؤولية عن التقيد بالالتزامات والتعهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. لذلك ما من ثمة حاجة للكلام على الدوام عن التعهدات والالتزامات.

إن دور مجلس حقوق الإنسان حيوي في تعزيز الحرية. ونحتاج إلى تحسين الطرق التي يعمل بها المجلس. والبلدان التي تتوق إلى الانضمام إلى المجلس يجب أن تكون ملتزمة

وقد اعترف الأمين العام الأسبق بطرس بطرس غالي بدور هولندا في النظام القانوني الدولي بتسمية لاهاي العاصمة القانونية للعالم.

ونحن بحاجة إلى القانون الدولي لحماية الناس والمجتمعات والدول، أو على نحو ما كتب الأمين العام السابق مؤخرًا، لقد أنشئت الأمم المتحدة باسم نحن الشعوب وليس نحن الحكومات. ولذا نحن بحاجة إلى نظام قانوني دولي أكثر قوة، أولاً، لصون السلام والأمن؛ وثانياً، لحماية الحرية؛ وثالثاً، لتعزيز الازدهار. وتلك هي المهمة التي نواجهها.

ويساعد وجود نظام قانوني دولي أكثر قوة في المحافظة على السلام والأمن. ولتحقيق ذلك الهدف، نحن بحاجة إلى المزيد من الوحدة. وأشعر بالأسف لاستمرار الخلاف في مجلس الأمن.

وقد مُنعت الأمم المتحدة من القيام بعمل حيال سوريا. والعالم بحاجة ماسة جدا لمجلس أمن قوي ومتحد ومصمم.

إن الوساطة والتحكيم والتسوية القضائية عناصر لا غنى عنها لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وينبغي لنا أن نقدر تلك الأدوات ونطورها كما قال عن حق يان إلياسون.

ومن الأهمية القصوى تنفيذ أفضل للمعاهدات القائمة بشأن عدم الانتشار، وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وإن أي نظام قانوني دولي فعال يعني وفاء تلك البلدان بالوعود التي قطعتها. ويجب على إيران أن تفي وفاء كاملاً بالتزامات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تتقيد بقرارات مجلس الأمن. وعبء الإثبات يقع على إيران. وكما قلت لزميلي الإيراني، الوزير صالح في وقت سابق من هذا الأسبوع: أنت الشخص الوحيد الذي يقنع العالم بالطابع السلمي لبرنامجنا النووي، لا نحن.

وأخيراً، فإن الأهداف الإنمائية للألفية تحتاج إلى خطة جديدة مع أفكار جريئة لإنهاء الفقر والتخطيط للنهوض بالتنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي. أما دور القطاع الخاص فهو دور حيوي في تحقيق تلك الأهداف، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بإطلاق العنان لإمكانيات الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأقتبس من الاقتصادي الشهير بول كولير "لا يمكننا أن نجعل الفقر قد أصبح شيئاً من الماضي، ما لم يبدأ النمو في البلدان التي تشكل أفقر بليون".

إن الأمم المتحدة أداة لا غنى عنها في خطة السلام والحرية والازدهار. والفجوة الآخذة في الاتساع بين تزايد الآمال التي نعلقها على الأمم المتحدة، من جهة، وقدرتها على القيام بذلك، من الجهة الأخرى، مسألة تبعث على القلق الشديد. لذلك، نحتاج إلى أمم متحدة أكثر فعالية وأكثر كفاءة وأكثر تماسكاً.

ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف بحزم عندما ترتكب جرائم جسيمة ويتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. وينبغي على جميع منظمات الأمم المتحدة أن تعمل يداً واحدة. لا بد من تنفيذ مقترحات الأمين العام بشأن الإصلاح.

إن الدول الناشئة تطالب عن حق بمزيد من النفوذ بسبب الحقائق السياسية الاقتصادية الجديدة، وينبغي إصلاح مجلس الأمن في الوقت الذي يجري فيه أخذ تلك الحقائق في الحسبان. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يتجسد جُل تلك الدول الناشئة في الاقتصاد العالمي في مساهمات الدول الأعضاء في ميزانية الأمم المتحدة.

إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عليها أن تقوم بعمل في خمس مجالات. أولاً، ينبغي للبلدان أن تحترم حقوق الإنسان العالمية من دون تمييز. وهذا المبدأ الرئيسي ينطبق أيضاً على المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي. ثانياً، ينبغي ضمان حقوق الأقليات الدينية في جميع أنحاء العالم وينبغي

التزاماً صادقاً باحترام حقوق الإنسان. وإني فخور إذ أكرر التزامنا الصادق، وأن أعلن عن مرشح هولندي لمجلس حقوق الإنسان في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧.

وينبغي أن يعيش الناس حياتهم في حرية وفي سلام وأمن. لذلك، يوجد التزام على كل دولة لمنع وقوع جريمة العدوان، وجريمة الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. فالوقاية هي بيت القصيد. أما إذا كانت البلدان غير قادرة على التصرف أو لن تتصرف، فالمجتمع الدولي يتحمل مسؤولية الحماية.

إن نظاماً قانونياً قوياً دولياً ومحلياً يعزز من الازدهار وأود أن أشدد على النمو الاقتصادي. فالتجارة والاستثمار والابتكار والتنمية الاقتصادية كلها ستستفيد من أي مناخ للأعمال التجارية مستقر وقابل للتنبؤ ومرتكز على قواعد.

ولا يمكن للاقتصاد أن يزدهر في مجتمعات تنتهك فيها حقوق الإنسان وتعمج بالفساد وتهدر فيها موارد الحكومة. ذلك هو أحد الدروس المستفادة من الصحوة العربية. فالازدهار المستدام والنمو الاقتصادي المستدام يعتمدان على نظام قانوني قوي وشرعي وموثوق.

لذلك، فإن إبرام اتفاقات للتجارة الحرة ومنظمة تجارة عالمية فاعلة من الأمور الحاسمة للتحفيز على النمو. ووفقاً للبنك الدولي، فإن أي صفقة تجارية عالمية جديدة سوف تزيد من الرفاه العالمي بصورة هائلة.

وثمة طريقة جيدة للنهوض بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تتمثل في تعزيز التحكيم وآليات حسم الصراعات. ومحكمة التحكيم الدائمة في لاهاي تقوم بدور متزايد الأهمية.

إن الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية تعزز الابتكار. لذلك ينبغي لنا تعزيز المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

السلام وحماية الحرية وتعزيز الرخاء. معا، لنبني نظاما قانونيا دوليا أقوى.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألفريدو مورينو تشارمه، وزير الخارجية في جمهورية شيلي.

**السيد مورينو تشارمه** (شيلي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أنقل إلى السيد بيريميتش أحر التهاني بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، ومرة وأكد له تعاوننا الكامل. نود أيضا أن نعرب عن امتناننا للسيد ناصر عبد العزيز النصر لعمله الهام خلال الدورة السابقة. نهنئ أيضا الأمين العام بان كي - مون على قيادته في وقت يتسم بنطاق هائل من التحديات التي نواجهها.

تقوم السياسة الخارجية لشيلي على مبادئ مثل الدفاع عن الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والتسوية السلمية للمنازعات. وتشكل تلك المبادئ، من بين أمور أخرى، جزءا من ميثاق الأمم المتحدة. وتكفل مراعاة تلك المبادئ التعايش بين الدول على الصعيدين الدولي والوطني، ويحفظ بالتالي، للدول وشعوبها، أئمن أصل من أصول المجتمعات الوطنية والمجتمع الدولي، وهو السلام.

السلام هو القيمة الأساسية المتأصلة في هذه الهيئة. ومع ذلك، بالرغم من الجهود المبذولة، لا تزال ثمة مشاكل خطيرة قائمة على الصعيد الدولي، وعلى الصعيد الوطني في بعض الدول الأعضاء. شهدنا الربيع العربي الذي أدى، بتوجيهه للتعبير المشروع للشعوب بغية المزيد من الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، في بعض الحالات، وبدون تجاهل الصعوبات التي لا يزال يتعين التغلب عليها، إلى العمليات التي أفضت إلى التغيرات الديمقراطية. وللأسف، في حالات أخرى، أدى إلى ظهور القمع والعنف.

للحكومات أن تحمي المجموعات الدينية من العنف. ثالثا، ينبغي للبلدان أن تعترف بالولاية القضائية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية كما طلب الأمين العام. رابعا، ينبغي للبلدان أن تتقيد بمبدأ المسؤولية عن الحماية، وهذا ينطبق على الحماية والوقاية والمقاضة. خامسا، ينبغي للبلدان التي لم تنضم إلى المحكمة الجنائية الدولية أن تفعل ذلك، لأن هذا سيكفل حماية المدنيين ومحكمة مرتكبي الفظائع.

وهذا يرجعني إلى سوريا. إن الأزمة السورية تبرز تحديات متزايدة للأمم المتحدة ودولها الأعضاء.

إنني أشيد بالموقف النشط للأمين العام فيما يتعلق بسوريا. فمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والعديد من المنظمات الأخرى تقدم المساعدات الحيوية إلى ضحايا العنف. وأود أن أشيد بصورة صريحة بحكومات تركيا ولبنان والأردن لما بذلته من جهود قيمة للتخفيف من معاناة الآلاف من اللاجئين.

ختاما، بالنسبة لي إن لقاء ميديا، الصحفية السورية والأم الشجاعة، قد منح هؤلاء اللاجئين صوتا. آمل أن التقى ميديا، البالغة من العمر ٢٥ عاما والأم لطفل في الخامسة من عمره مرة أخرى في المستقبل القريب في حمص في سوريا. أريد أن أراها تعيش في سوريا وقد أصبحت بلدا مزدهرا يكفل فرص المشاركة للجميع، بلدا تحل فيه الديمقراطية وحقوق الإنسان محل الإرهاب والعنف. فالأمر يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وهذا هو هدفنا. أريد أن أراها تعيش في سوريا، حيث تحل فرص العمل والفرص الاقتصادية محل الفقر واليأس. وقد أظهرت تلك المرأة، ميديا، بالفعل الشجاعة والإرادة للإسهام في مستقبل سوريا. معا، نحن شعوب الأمم المتحدة، علينا أن نظهر نفس الشجاعة. معا، يجب علينا الحفاظ على

وعلى قادة الدول الأعضاء في الجمعية التزام أخلاقي ومسؤولية كبيرة في السعي إلى التوفيق بين المصالح من أجل أن يسود التعقل. إن الأمم المتحدة هي المحفل الدولي الوحيد الذي يتمتع بالقدرة اللازمة لمعالجة صون السلم والأمن وحماية حقوق الإنسان والتعاون الإنمائي الدولي. ولذا فمن مسؤوليتنا أن نسعى جاهدين لإيجاد وسيلة للتوافق في الآراء لتمكيننا من التعاون في حل النزاعات الحالية، وتجنب نشوب نزاعات في المستقبل، والحفاظ على السلام وإطلاق دورة التنمية لصالح شعوبنا.

شهدت شيلي، من خلال الجهد المستدام، أكثر من ١٠٠ عام من التعايش السلمي الدولي الذي يقوم على أساس من التفاهم والحوار، فضلا عن احترام اتفاقات ومعاهدات الحدود من الناحية القانونية والسياسية، كما تشهد بذلك دعوتنا السلمية. ومع ذلك، شهد بلدي منذ ما يقرب من ٤٠ عاما الأزمة التي حطمت نظامه المؤسسي وقسمت مجتمعنا، مما أدى إلى مواجهة بعواقب مأساوية. وبفضل الجهد الموحد، كان الانتقال السلمي المثالي ممكنا. فعلى الرغم من الانقسات العميقة التي كانت السمة المميزة في ذلك الوقت، كنا قادرين على المضي قدما في بناء أساس متين بسبب الرغبة في التوصل إلى تفاهم التي سادت بين القوى السياسية التي اتخذت مواقف متناقضة في الماضي.

وعلاوة على ذلك، بالرغم مما عاشته أمريكا اللاتينية من خلافات، تعلمت العيش في إطار التنوع وتقدمت أكثر من مناطق أخرى في العقد الماضي. في منطقتنا، وتعايش أنواع مختلفة من الحكومات التي تقترح تطبيق نماذج مختلفة في مجالي السياسية والتنمية. ومع ذلك، من خلال الحوار والتفاهم والتعقل، توصلنا إلى توافق في الآراء بشأن إنشاء آليات التكامل الإقليمي التي مكنتنا من المضي قدما في تحقيق الأهداف المشتركة. تلك السياسة، التي تقوم على أساس

إن قمع الأنظمة الديكتاتورية لشعوبها وعدم القدرة على إرساء عمليات الانتقال الديمقراطية بطرق سلمية هي نتيجة لطريقة خاطئة من الانخراط في السياسة وفهما. فتغلبت المواجهة على التسامح والعنف على الحوار والتزاع على التفاهم، كما نشاهد ما يحدث الآن في سوريا.

من هذا المنبر، نكرر دعوة جميع الأطراف، لا سيما حكومة ذلك البلد، إلى إنهاء أعمال العنف فورا، واحترام حقوق الإنسان وإقامة أسس للحوار يمكن أن تؤدي إلى حل سياسي للأزمة الحالية، حيثما تسود العدالة وسيادة القانون. يتحمل المجتمع الدولي المسؤولية لدعم تلك العملية، واحترام مبادئ عدم التدخل، والسلامة الإقليمية، وقبل كل شيء، حياة الإنسان.

يجب أن ندين التعصب الذي يظهر عدم الاحترام للثقافات والمعتقدات المختلفة، والذي أثار اندلاع موجات من العنف. لا شيء يبرر هذا العمل الإجرامي الذي ارتكب في ليبيا ضد دبلوماسيي الولايات المتحدة. وندين بشدة هذا الحدث وأي عمل آخر من أعمال العنف، الذي يناقض في هذه الحالة بالذات، جوهر الوظيفة الدبلوماسية، التي يجب أن يسعى هذا المنتدى على وجه التحديد للدفاع عنها بأقصى عزم وتصميم. إضافة إلى ذلك، أيدنا بقوة كل الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل عادل ومشروع ودائم للمشكلة بين فلسطين وإسرائيل. نعترف بالدولة الفلسطينية - بلد نأمل في القريب العاجل أن نرحب به في المنظمة. ونعتقد بقوة أن للشعب الفلسطيني الحق في دولة حرة وديمقراطية ذات سيادة. ومع ذلك، نشير أيضا إلى أن دولة إسرائيل لها الحق في الحدود المعترف بها والأمنة والتي يجب احترامها. ولن يتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون من التعايش والمضي قدما في سلام ووثام سوى من خلال ذلك.

للصراع الداخلي الذي أثر في ذلك البلد الشقيق على مدى أكثر من ٥٠ عاماً، متسبباً في الكثير من المعاناة. نشيد برغبة واستعداد الأطراف وشجاعة حكومة كولومبيا التي اتخذت قراراً ببدء عملية سلام تأسيساً على الظروف التي نجحت عن الجهود والصبر في السنوات الأخيرة نثق بأنها ستنتهي بنجاح لمصلحة جميع الكولومبيين.

شغل مقعد الرئاسة نائب الرئيس، السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو).

لقد نقلنا رؤيتنا لما نعتقد أنه الغرض الأسمى للسياسة. في هذه المناسبة، نود أيضاً تناول مسألة إصلاح مجلس الأمن. من أجل تعزيز قدراته وشرعيته يجب تشكيل جهاز أكثر تمثيلاً وديمقراطية ويتمشى مع الواقع الدولي الجديد. شيلي تعيد تأكيد دعمها لإصلاح مجلس الأمن يتوخى توسيع عضويته في الفئتين الدائمة وغير الدائمة، وبالتالي ضمان التمثيل الإقليمي وزيادة الشفافية في أساليب عمله.

كما نود تكرار ذكر معارضتنا لحق النقض. ولكن، ونظراً لوجوده كأمر واقع، فإن شيلي تؤيد الدعوة إلى حق نقض لا يستخدم في حالات الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية أو التطهير العرقي. على البلدان التي تتمتع بسلطة حق النقض مسؤولية كبيرة في الالتزام باستخدامها باعتدال وشفافية في السعي لحل الأزمات، واضحة جانباً المواقف الوطنية أو الأيديولوجية التي تعيق عمل النظام وتجعله عديم الفعالية.

وفي هذا السياق، قادنا التزامنا بالموضوعات الرئيسية في برامج السلام والأمن الدوليين إلى تقديم ترشيحنا لمجلس الأمن للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. مساهمة في هذا الجهد، نود أن نساعد على تعزيز فعالية النظام التعددي استناداً إلى القيم والمبادئ الديمقراطية، أي المساواة والحريات الفردية والتضامن وهي جوانب تأخذ حيزاً كبيراً في سياستنا الخارجية. نود أيضاً أن

احترام الاختلافات والسعي لتحقيق التكامل المتبادل الذي يفيد جميع الأطراف، هي صميم سياستنا الخارجية.

وكما أن الاحترام والتفاهم المتبادل بين البشر هي القواعد الأساسية لسياستنا الوطنية لتحقيق الحرية والتقدم والعدالة الاجتماعية، ينبغي أن يحدث الأمر ذاته في الساحة السياسية الدولية. هذا أفضل منتدى يمكن فيه لقادة الدول مناقشة الأفكار، الخالية من المواقف المطلقة والخالصة أو التمييزية، التي تؤدي حتماً إلى المواجهة. إن العديد من المشاكل التي تواجهنا تأتي نتيجة لتقويض الحوار على نحو متزايد، الذي يعد الوسيلة الوحيدة لتحقيق تفاهمنا المتبادل وتعايشنا الحضاري.

بيد أن البلدان لوحدها لا يمكنها دائماً أن تجد أسس الفهم الضرورية لتحقيق الاستقرار السياسي الذي يجعل من الممكن بناء مؤسسات قوية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى المجتمع الدولي مسؤولية أيضاً. نحن نعتقد أن الأهم ليس مساعدة البلدان على الخروج من الأزمات فحسب، ولكن كذلك دعمها في بناء السلام والتنمية بطريقة شاملة. وهذا يعني دعمها في إعادة بناء المؤسسات السياسية وفي عمليات المصالحة الداخلية وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي المهام التي أنشئت من أجلها لجنة بناء السلام. ونحن ندعم عملها بقوة.

في هذا السياق، فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، نحن نعتقد أنه يجب موازنة التعديلات المطلوبة لتكوينها وحجمها بتعزيز وجود عنصر التنمية في منظومة الأمم المتحدة من خلال وكالاتها وصناديقها وبرامجها. ذلك أمر ضروري للمساعدة في إعادة الإعمار والتنمية في هايتي.

بروح التعاون هذه في بناء السلام نرحب أيضاً برضى تام بروح المسؤولية والحماس من قبل الحكومة الكولومبية في دعوتها للمساعدة في عملية المفاوضات التي اطلقت لوضع حد

لمثل هذه السياسات. إتباع سياسة مالية صارمة، وإنشاء صناديق للتثبيت، كما فعلت بعض البلدان، مثل النرويج على أساس النفط وشيلي على أساس النحاس، يشكلان مثالين على الآليات الفعالة للاستقرار الاقتصادي وتحقيق التوازن بين الدورات العالمية.

وبالمثل، في السعي إلى إيجاد حلول للأزمة، يجب تجنب إغراء اللجوء إلى تدابير اصطناعية وقصيرة الأجل. هنالك أصوات تطالب بفرض الممارسات الحمائية لدفع عجلة الاقتصاد. مثل هذه الممارسات قد تفيد قطاعات اقتصادية معينة في المدى القريب. غير أن لها تأثيرات عابرة. دعونا نتوقف عن خداع أنفسنا. الحمائية تحمي الصناعات غير ذات الكفاءة وتزود المواطنين بمنتجات متدنية الجودة وبأسعار أعلى. الأسوأ من ذلك أنها تقوض الإنتاجية وتقضي على المنافسة وروح المبادرة وتعيق التنمية الحقيقية.

تدلنا تجربتنا على أنه يجب علينا أن نتخذ المسار المعاكس، أي المزيد من الانفتاح والمزيد من التجارة الحرة. وبذلك يتم التغلب على التهديدات للديمقراطية. بمزيد من الديمقراطية. يتم تعزيز النمو الاقتصادي بانفتاح أكبر على الأسواق وأقل قدر من العقبات أمام التجارة العالمية. دشن بلدنا قبل سنوات عملية تحرير للتجارة أولاً بخفض التعريفات الجمركية من جانب واحد، وفي وقت لاحق، من خلال اتفاقات التجارة الحرة التي امتدت اليوم إلى أكثر من ٦٠ بلداً، وهذا يمثل أكثر من ٨٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم. شيلي أكثر الدول ارتباطاً باتفاقات التجارة الحرة، وبها ثامن أدنى تعرفه

جمركية في العالم بما يقل عن ١ في المائة في المتوسط.

على الرغم من الصعوبات الخارجية، مكنتنا تلك السياسة من زيادة نمونا بنسبة ٦ في المائة في العامين الماضيين وتحقيق أعلى دخل للفرد في المنطقة. وبالمقابل، مكنتنا من

نسهم في ذلك من منظور دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

تتطلب الديمقراطية احترام وتعزيز حقوق الإنسان، الأمر الذي يتطلب التنفيذ الكامل لسيادة القانون. شيلي ملتزمة التزاماً قوياً بذلك. تؤكد لنا تجربتنا الخاصة التي تتعلق بالديمقراطية المهزوزة المصحوبة بالعواقب المساوية لحقوق الأفراد، والتي سبق لي ذكرها، أهمية تطوير السياسات العامة. كما تسلط الضوء على تطبيق الآليات التي أتاحتها لنا النظام الدولي، مع التأكيد بصفة خاصة على تلك التي تدعم أشد الفئات ضعفاً، إلا وهي الأطفال والنساء والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنون. وفي هذا الصدد نحن نؤيد تعزيز أداء نظام مجموعة معاهدات حقوق الإنسان والعمل الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

علاوة على مسألة السلام، فإن هنالك مشكلة عويصة أخرى تواجه دول العالم اليوم ألا وهي الأزمة المالية الدولية. لقد أحدثت فوضى وخراباً في الأسواق والتجارة والتمويل والاستثمار وأسوأ من ذلك في فرص العمل. كما هو الحال بالنسبة للسياسة، حيث تعيق المواجهات وانعدام الحوار الحلول والحلول التوفيقية، في مجال الاقتصاد أيضاً تسببت الممارسات غير السليمة في الإنفاق المفرط وعدم الانضباط في السياسة المالية وغياب الأطر التنظيمية الكافية في الأزمة التي تؤثر علينا حالياً والتي لا نرى نهاية لها في الأفق.

علمتنا تجربة بلدنا ومنطقتنا في العقود الأخيرة بطريقة قاسية أن التقدم والتنمية الحقيقية يتطلبان تدابير لا تتمتع بالشعبية وليست قصيرة المدى. على الحكومات أن تتصرف بمسؤولية وأن تسيطر على الإنفاق العام دون الركون إليه كحل سهل للدفع على نحو مصطنع في اتجاه تحقيق ازدهار اقتصادي. وتبين الأزمة الحالية بشكل صارخ العواقب المؤلمة

أو لم يعان من كارثة طبيعية. ولا يوجد بلد له القدرات لوحده لمواجهة كوارث بذلك الحجم. ولذلك تقوم حاجة إلى المساعدة والتضامن فيما بين الدول ليس مثل التعاون الذي شهدناه خلال الزلزال الذي وقع في عام ٢٠١٠ فحسب، بل أيضاً في وقت انهيار منجم سان خوسيه، الذي تأثر به ٣٣ من عمال المنجم. وقد أنقذنا حياة عمال المنجم هؤلاء بفضل شجاعتهم، وبفضل تصميم حكومة شيلي على إنقاذهم وبفضل التعاون الدولي.

وفي شيلي، قمنا بتعزيز التأهب للكوارث ونظم الإنذار المبكر وعززنا الوكالة الوطنية للحماية المدنية بغية ضمان المزيد من التعاون على الصعيد الوطنية والإقليمية والمحلية. ومع ذلك، فإن وقوع بعض تلك الظواهر الطبيعية متصل أيضاً بالحماية البيئية. فالمحافظة على البيئة أحد المواضيع الأخرى التي تستحق اهتمام المجتمع الدولي وتعني أن علينا أن نتصرف بمسؤولية لضمان لأجيالنا المقبلة بيئة نظيفة وتنمية مستدامة تحترم البيئة. ولا بد الآن من تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتحديد أهداف التنمية المستدامة، وآليات التمويل وإنشاء آلية لنقل الطاقة النظيفة وتوزيعها.

وتولت شيلي بشعور كبير بالارتياح منصب الرئيس المؤقت الأول لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ووافق أعضاء دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي البالغ عددها ٣٣ دولة على المبادئ التوجيهية للجماعة وأهدافها، بما في ذلك تعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنسيق السياسي والتكامل، ومكافحة الفقر وعدم المساواة، وتعزيز المشاركة العالمية. ومن ضمن المسائل ذات الاهتمام للجماعة التي أود أن أؤكد عليها في هذه المنتدى تأييد المطالب الشرعية لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وندعو إلى استئناف المفاوضات

الحد من مستوى البطالة والفقر المدقع بخلق فرص عمل جديدة وبرامج للحماية الاجتماعية.

يتجاوز التكامل الحقيقي والفعال مجرد التجارة. ونحن كذلك نعمل على إنشاء مشاريع مشتركة مع الدول الأخرى، مثل مبادرة تحالف المحيط الهادئ مؤخرًا، التي أطلقت بالتعاون مع بيرو وكولومبيا والمكسيك. وهي تركز على التكامل ليس فقط في مجال السلع والخدمات، ولكن أيضاً في حرية الحركة للأفراد ورؤوس الأموال، وبالتالي تقاسم الإمكانيات الكاملة لاقتصاداتنا. ليست مثل هذه المبادرات مع البلدان المطلة على المحيط الهادئ الجديدة. ففي عام ١٩٩٤، أصبحنا جزءاً من التعاون الاقتصادي في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ سعياً إلى التعجيل بتحرير التجارة في هذه المنطقة الواسعة التي توحد أكبر الاقتصادات على جانبي هذا المحيط. وبدأنا لاحقاً في ٢٠٠٥ بالاشتراك مع سنغافورة ونيوزيلندا وبروني دار السلام بإطلاق عملية للتوصل إلى اتفاق طموح للتجارة الحرة. واليوم يطمح ذلك المشروع، المعروف باسم "الشراكة لدول المحيط الهادئ" إلى إنشاء أكبر منطقة للتجارة الحرة العالمية بانضمام أعضاء جدد، بما في ذلك الولايات المتحدة.

قبل عامين، وبعد بضعة أيام فقط من تولي الحكومة التي أمثلها مهامها، أحدثت كارثة طبيعية ذات أبعاد عالمية، تحديداً خامس أعنف زلزال مسجل في العالم منذ بدأ تسجيل مثل هذه الكوارث، دماراً وموتاً في بلدنا. استعادت شيلي عافيتها بفضل تضامن ووحدة شعبها، ونتيجة للمساعدات السخية المقدمة من الدول والمنظمات الصديقة. مؤخراً أعاد الرئيس سباستيان بينيرا إيشينيكي تأكيد ما أعلنه في ذلك الوقت بأنه سيتم إعادة بناء كل ما دمرته الكارثة بنهاية فترة ولايته.

وفي الأعوام الأخيرة، شهدنا زيادة في عدد الكوارث الطبيعية - الفيضانات والزوابع والأعاصير المدارية والزلازل والانهيارات الوحلية. ولا يوجد مكان في الكوكب لا يعاني

وقد أوفت شيلي بكامل التزاماتها بموجب تلك المعاهدة، وسمحت بأوسع حرية لعبور أراضيها عن طريق بنية تحتية عالية الجودة، على نحو ما يقر به البوليفيون أنفسهم. وليس لبوليفيا أي حق في المطالبة بالحصول على منفذ سيادي إلى البحر. ويشكل احترام اتفاقات الحدود بين البلدان المجاورة أحد الركائز الأساسية للتعيش فيما بين الدول وهو الضامن للسلام الدولي، كما هو سائد بين بلدنا.

وأمام هذه المنظمة، تؤكد شيلي مجدداً على أن دستور دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٩، ادخل أحكاماً تخالف إطار القانون الدولي، التي تنظم التعايش السلمي فيما بين الدول. وبالتالي لا يمكن إنفاذ تلك الأحكام في ما يتعلق ببلدنا. فهذه مسألة ثنائية صرفة، على نحو ما أعلنته لجنة من المحامين عينتها عصبة الأمم في عام ١٩٢١ وما أقر في الدورة الأخيرة للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، المعقود في مدينة كوتشابامبا البوليفية. ولا تزال شيلي تعرب لبوليفيا عن استعدادها لإقامة حوار أخوي، على أساس الاحترام الكامل للمعاهدات النافذة، التي تقدم منافع كبيرة لكلا الشعبين. ويتوقف الأمر على بوليفيا في قبول تلك الدعوة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برنارد كاميلوس ميمبي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية تزانيا المتحدة.

**السيد ميمبي** (جمهورية تزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب لكم عن التحايا الأخوية لفخامة السيد جاكاي مريشو كيكويي، رئيس جمهورية تزانيا المتحدة، التي لم يتمكن من حضور هذه الدورة للجمعية العامة بسبب ارتباطات أخرى على نفس القدر من الأهمية.

وبالنيابة عن حكومة جمهورية تزانيا المتحدة وشعبها، أود أن أهني السيد يريميتش على انتخابه المستحق للغاية رئيساً

مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بغية إيجاد حل سلمي ودائم لذلك النزاع. كما تود الجماعة أن تشدد على ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وقد اتخذت الجمعية العامة قرارات بشأن كلتا المسألتين.

إننا نعش في عالم يحظى بفرص كبيرة، ولكنه أيضاً يواجه تحديات وتهديدات عالمية تتطلب العمل المنسق للمجتمع الدولي من أجل ضمان استجابة مناسبة. وبالنهج المتعدد الأطراف الفعال والكفؤ والشامل وحده سنجد أفضل السبل لمواجهة تلك التحديات العالمية الكبيرة.

وتحظى منظومة الأمم المتحدة بالقدرات لممارسة القيادة في السعي لصون السلام والأمن الدوليين، وفي تعزيز التنمية المستدامة والتعاون وفي حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وأيضاً، في السعي لحل الأزمة الاقتصادية العالمية، وفي حماية البيئة وفي الاستجابة العالمية السريعة لمنع وقوع الكوارث الطبيعية ولتقديم المساعدة في حالة وقوعها، علينا نحن، بوصفنا الدول الأعضاء، أن نبدي الإرادة السياسية لجعل تلك القدرات واقعا وبالتالي ضمان اتخاذ الإجراء المناسب من الناحية السياسية وأيضاً المناسب من الناحية الأخلاقية.

وذكر رئيس بوليفيا، بعبارة لا تمثل لقواعد التعايش السلمي فيما بين الدول، المطلب البحري لذلك البلد (انظر A/67/PV.11). وإلى جانب مذكرة الرد التي قدمت إلى رئيس الجمعية العامة، وفي مخاطبتي لهذه المناقشة اشعر بأني مضطر لرفض الموقف والتأكيد والاتهامات الموجهة ضد بلدي. والوقت مناسب لأؤكد مجدداً للجمعية على أنه لا توجد مسائل حدودية معلقة بين الدولتين. وتلك المسائل محددة بوضوح في معاهدة السلام والصدقة لعام ١٩٠٤، وهي تحظى بالاحترام الكامل.

المتحدة لتسوية النزاعات عن إيجاد حل دائم وضمان تحقيق السلام الدائم. والحالة في سوريا دليل على ذلك. ومن الأهمية بمكان إيجاد سبل لتعزيز آليات الإنذار المبكر ومنع الصراعات قبل نشوبها.

لا ينبغي لنا بأي حال من الأحوال أن نتخذ إجراءات من شأنها تشجيع أطراف النزاع على اللجوء إلى الحلول المسلحة بدلاً من الحوار. بينما نعمل على تيسير الحوار، من المهم أيضاً أن نتمسك بمبادئ الحياد والموضوعية واحترام القانون الدولي. يظل توحيد كامل العضوية ضرورياً من أجل وضع حد للإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان، أينما وقعت.

إن التسوية السلمية للنزاعات المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة ملحة الآن أكثر من أي وقت مضى. وحرصاً على الحفاظ على السلام والأمن، ينبغي أن نتعلم كيف نلقي خلافاتنا جانباً ولا نسمح لها بخلق الانقسامات بيننا. أعتقد أن رئاسة السيد فوك يريميتش ستقودنا في ذلك الاتجاه.

تزانيا هي الرئيس الحالي لجهاز الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك) المعني بالسياسة والدفاع والأمن. لقد تولينا مسؤولية قيادة هذا الجهاز في وقت تواجه فيه بعض دول المنطقة تحديات أمنية. لقد عقدنا العزم، تحت مظلة الجماعة، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، على إيجاد حل دائم للأزمة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تزعزع جماعات متمردة مثل حركة ٢٣ آذار/مارس الاستقرار وتهدد السلام والأمن في المنطقة بأسرها. أتفق أعضاء المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على إنشاء قوة دولية محايدة تتألف من أربعة آلاف جندي للتصدي للمشكلة. التزمت تزانيا بالمساهمة بقوات ضمن القوة المحايدة. نحن بصدد اتخاذ الخطوات اللازمة، من خلال الاتحاد

للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وبالتأكيد من دواعي سروري أن أشارك في المناقشة العامة في ظل رئاسته. وبالمثل، أهنيئ سلفه وأشيد به على الطريقة التي وجه بها أعمال الدورة السادسة والستين. وسأكون مقصراً إن لم انوه وأشيد بالأمين العام وبالأمانة العامة بأسرها على خدمتهما للمنظمة.

وإذ أكرر عبارات رئيس الجمعية خلال الجلسة الافتتاحية، نحن نجتمع هنا في خضم اضطرابات بلغت مدى لم يسبق له مثيل، وتتسم بتزاعات متعددة في العالم في إطار الدول وبينها ووقت للتزاعات الناشئة والمتفاقمة، ومعظمها يدور في أفريقيا والشرق الأوسط (انظر A/67/PV.1). وسببت تلك النزاعات وفاة ومعاناة الملايين من الناس، بمن فيهم الأطفال والنساء والمسنون. ولا شك أن بناء نظام عالمي جديد ينعم بالسلام الدائم والأمن والحرية، على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة، يمكن تحقيقه بالحوار والمصالحة.

ونشيد بكون موضوع هذه المناقشة العامة هو "معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية". وبالمثل، نرحب بالعديد من المبادرات التي قدمت على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية لتشجيع تلك المسألة.

وخلال الأعوام الـ ٥٠ لاستقلال جمهورية تزانيا المتحدة، شهدنا فعالية الدبلوماسية الوقائية واحترمانها. وشاركنا في عدة عمليات للوساطة في المنطقة وفي القارة، مثل بوروندي وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا ومدغشقر. ومشاركة رئيس تزانيا الأسبق الراحل المعلم جولوس كامبراج نيريري، والرئيس السابق بنجامين ويليام مكابا، وفخامة جاكاي مريشو كيكويي، رئيس جمهورية تزانيا المتحدة، في تلك العمليات دليل واضح على التزامنا المستمر بالدبلوماسية الوقائية.

ونحن جميعاً ندرك جيداً العواقب الوخيمة للنزاع، لا سيما حين تعجز جميع الآليات المتاحة بموجب ميثاق الأمم

يجب أن تتجاوز أهدافنا لتحسين مستوى معيشة شعبنا عام ٢٠١٥. ولذلك فإنه من الضروري أن نعتبر جدول أعمال ما بعد "الأهداف الإنمائية للألفية" بمثابة المكمل بدلاً من تحويل تركيزنا من الأهداف الإنمائية للألفية الحالية. يقترح وفد بلدي جيلاً ثانياً من الأهداف الإنمائية للألفية، حيث يتم توجيه كل جهودنا لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بعد العام ٢٠١٥ في البلدان التي لا تتمكن من تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥.

في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، أعرب الرئيس كيكويتي عن بالغ قلقه إزاء انعدام الأمن الغذائي العالمي (انظر A/66/PV.15). ومنذ ذلك الحين، ساءت الحالة وزاد ضعف العديد من البلدان النامية. يجب أن نعمل معاً لمعالجة انعدام الأمن الغذائي. يتوجب علينا زيادة الإنتاج الغذائي والإنتاجية على أساس مستدام وتعزيز النظم الزراعية، وإنشاء آليات للإنذار المبكر، كما يجب علينا أيضاً أن نطور نظماً فعالة للاستجابة للكوارث، مثل تلك الموجودة في منطقتي القرن الإفريقي والساحل. مع ضمان الأمن الغذائي، نحن كذلك بحاجة إلى معالجة مسألة التغذية. في هذا الصدد تفخر تزانيا بعضويتها في حركة تعزيز التغذية..

على الصعيد الوطني، تقوم الحكومة بمبادرات مختلفة لضمان الأمن الغذائي من خلال شراكات القطاعين العام والخاص. وقد كان من دواعي سرور حكومة بلدي استضافة منتدى الثورة الخضراء في أفريقيا، في أروشا، الذي احتتم أعماله اليوم، بمشاركة القادة والوزراء وشركات الأعمال الزراعية الخاصة والمؤسسات المالية والمزارعين والمنظمات غير الحكومية والخبراء الزراعيين الأفارقة. نظم التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا هذا المنتدى.

تأخرت إصلاحات الأمم المتحدة كثيراً. تتألف الأمم المتحدة من الدول الأعضاء، الذين من دونهم لا وجود

الأفريقي، لضمان أن يتم نشر هذه القوة الدولية المحايدة تحت ولاية الأمم المتحدة.

وبالمثل، ستعمل تزانيا بكل جد مع بقية الدول الأعضاء في الجماعة على دعم العودة إلى الحياة الدستورية الطبيعية في مدغشقر والانتهاج من صياغة دستور جديد في زمبابوي، الأمر الذي سيفتح الطريق أمام انتخابات ديمقراطية بحلول حزيران/يونيه عام ٢٠١٣. سنواصل في هذا المسعى بإيمان راسخ بأن التوصل إلى حل في البلدين كليهما سيحقق أخيراً من خلال مشاركة فعالة وبناءة لجميع الأطراف المعنية.

اجتمعنا قبل اثني عشر عاماً مضت، في شهر أيلول/سبتمبر، في ذات هذه القاعة لاعتماد إعلان الألفية للأمم المتحدة (القرار ٥٥/٢)، الذي تمخض عن الأهداف الإنمائية للألفية. سنبلغ الموعد النهائي الذي اتفقنا عليه خلال ثلاث سنوات من الآن. ولا شك في أننا أحرزنا بعض التقدم على مختلف الجبهات، غير أنه من غير المرجح أن نستطيع معظم الدول النامية من تحقيق جميع الأهداف قبل الموعد النهائي وهو عام ٢٠١٥.

وقد أحرز بلدي كذلك تقدماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لقد حققنا الهدف ٢ الذي يتعلق بالتعليم الابتدائي للجميع، في العام ٢٠٠٩. وسجلنا كذلك تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بالهدف ٣ المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وكذلك فيما يتعلق بالهدف ٦ المتعلق بمكافحة فيروس ومرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى. كما أننا حققنا نتائج متواضعة فيما يتعلق بهدف الألفية ٤ و

٥ المتعلقين بوفيات الرضع والأمهات على التوالي. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتحرير شعبنا من فخاخ الفقر.

مساهماتها. يؤثر هذا القرار أكثر في البلدان النامية لا سيما البلدان الأفريقية التي تستفيد مما يصل إلى ٦٥ في المائة من أموال اليونسكو في مجالات التربية والعلم والثقافة.

فيما يتعلق بالصحراء الغربية، تدعو تزانيا الأمين العام إلى مواصلة جهود الوساطة التي يبذلها في الجمع بين الحكومة المغربية والقيادة في الصحراء الغربية لحل الأزمة التي طال أمدها. وفي هذا الصدد، يشجع وفد بلدي المغرب على إعادة الانضمام إلى الاتحاد الأفريقي، حتى تتمكن معاً من إيجاد حل دائم لاستقلال الصحراء الغربية.

وتظل تزانيا مترعجة بشأن الجزاءات وحالات الحظر المفروضة من جانب واحد على كوبا وشعبها. وكما قال الرئيس كيكويتي في الدورة السابقة للجمعية العامة (انظر A/66/PV.15)،

تتضمن تزانيا تضامناً كاملاً مع شعب كوبا في المطالبة بإنهاء جميع أشكال الجزاءات والحظر المفروضة عليه من جانب واحد.

نحن الدول الأعضاء علينا واجب ومسؤولية جعل العالم مكاناً أفضل. علينا أن نقدم قدسية الجنس البشري على طموحاتنا ورغباتنا. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن نجد التزامنا وتمسكنا بالأهداف والمبادئ الواردة في إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة (القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥)).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جبريل إبيني باسولي، وزير الخارجية والتعاون الإقليمي في بوركينا فاسو.

**السيد باسولي** (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): إنها دائماً لحظة هامة جداً لنا نحن أعضاء وفد بوركينا فاسو عندما نجد أنفسنا في هذه الجلسة التقليدية التي نتعقد إيداناً

للمنظمة. إن لم نستطع نحن الدول الأعضاء الاتفاق على الإصلاح فلن يتم أبداً إصلاح الأمم المتحدة. إنها حقيقة أننا قد أحرينا مناقشات طويلة دون التوصل إلى اتفاقات ملموسة. لقد آن الأوان لأن نتبع القول بالعمل.

من المهم أن نذكر أنفسنا بأن أفريقيا هي أكبر مجموعة إقليمية في الأمم المتحدة وهي القارة الوحيدة غير الممثلة بمقعد دائم في مجلس الأمن. ويغفل هذا الوضع بنفس القدر حقيقة أن معظم المناقشات في مجلس الأمن تتعلق بأفريقيا. لقد أعربنا، نحن قادة أفريقيا والاتحاد الأفريقي، عن مشاعرنا واتفقنا على مقعدين دائمين مع حق النقض. وسنواصل العمل معاً بناءً على توافق إزولويني المتفق عليه وإعلان سرت اللذين نتفق عليهما جميعاً. ولذلك أناشد أفريقيا الحفاظ على ذلك الزخم والتضامن.

سيواصل بلدي دعم إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة التي نفذت بنجاح كبير في تزانيا منذ عام ٢٠٠٧. ستواصل الحكومة دعم هذه العملية، بما في ذلك استمرارها في البلدان المشمولة بالبرنامج. إن تأييد هذه المبادرة من جانب بعض أعضاء الجمعية شهادة واضحة على قيمة هذا النهج. ونحن نعتقد أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٢ سيأخذ في الحسبان تلك الإنجازات الإيجابية.

ترتكز الأمم المتحدة على مبادئ حقوق الإنسان، وسيادة القانون والحكم الرشيد والديمقراطية. يجب علينا نحن الدول الأعضاء تنفيذ ما نتداول ونتفق عليه، وإلا فإن مصداقية الأمم المتحدة ستكون على المحك. لقد اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة العديد من القرارات المتعلقة بالاستقلال الفلسطيني. تزانيا تشيد بقبول منظمة اليونسكو للدولة الفلسطينية. والامر كذلك، تود أن تناشد مرة أخرى الدول الرئيسية والجهات المانحة لليونسكو مراجعة قرارها بمعاقبة اليونسكو بسحب

أعقاب المجهود الناجح في نظام التعرف على الهوية عن طريق الاستدلال الإحيائي الذي يشمل الإقليم الوطني بأكمله، سوف يشهد شهر كانون الأول/ديسمبر من هذا العام تنظيمًا لانتخابات تشريعية وبلدية مشتركة على أساس قدر أكبر من الشفافية والتزاهة.

وإذ أنتقل إلى الاقتصاد، ما فتئت بوركينا فاسو تواصل سياستها في بناء اقتصاد قوي ومزدهر لخدمة الاحتياجات الأساسية لسكانها. وللقيام بذلك، اعتمدنا استراتيجية للنمو المتسارع والتنمية المستدامة للوفاء بمحلمتنا من أجل إحراز تقدم لكي نصبح بلدا ناشئا وقادرا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونرحب بدعم شركاء بوركينا فاسو لتلك الاستراتيجية والتي هدفها النهائي تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام يخدم إيرادا متعددًا، ويحسن من نوعية حياة السكان، بينما يأخذ في الحسبان المبادئ الإرشادية للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

إن احتياجات التمويل الخارجي السنوية للاستراتيجية لا تزال كبيرة، على الرغم من الجهود التي تضطلع بها حكومة بوركينا فاسو على أساس مواردنا. ونأمل من شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف، كما فعلوا في الماضي، أن يقفوا إلى جانبنا لضمان التنفيذ الناجح للاستراتيجية. ونود أن نعرب عن تقديرنا للذين أظهروا بالفعل تضامنا معنا.

إن بوركينا فاسو تدرك أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون السلام والاستقرار. لذلك حول الرئيس بليز كومباوريه الحوار والوساطة إلى أدوات للحفاظ على الوثام والتفاهم بين الشعوب. ونحن ممتنون جدا للرئيس فوك يريميتش على جعل دورة الجمعية العامة هذه تنضوي تحت راية، ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية“. وهذا الموضوع يشدد على أهمية اللجوء إلى الوسائل السلمية بوصفها آليات مناسبة لتسوية المنازعات.

بافتتاح الدورة السنوية للجمعية العامة. وهي بالنسبة لنا لحظة خاصة للتأمل في كيفية تقدم العالم وشق الطرق لبناء عالم يسوده السلام والأمن والتضامن. إن الدورة السابعة والستين للجمعية العامة تنعقد في مناخ يكتنفه عدم اليقين فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية الدولية الصعبة جدا، وتزايد فيه تهديدات السلم والأمن الدوليين. إن التهديدات التي تشكلها تلك الحالة للعالم تتطلب منا قدرا أكبر من الشجاعة والجهد والابتكارية والتضامن، إذا ما أراد الكل منا في يوم من الأيام تحقيق أهداف السلام والتنمية العزيزة على المجتمع الدولي.

لقد مرت بوركينا فاسو هذا العام بمحنة الأزمة الغذائية الناجمة عن قلة الأمطار. ومما فاقم من أثر النقص في غلة القمح والحبوب ذلك التدفق الهائل لعشرات الآلاف من اللاجئين الوافدين من مالي المجاورة، وفي بعض الأحيان يحضرون مع جميع مواشيهم نتيجة الأزمة التي عصفت بذلك البلد الشقيق منذ ١٧ كانون الثاني/يناير. وقد حملت الحالة حكومة بوركينا فاسو على اتخاذ تدابير قوية وعاجلة مكنتنا من احتواء الأثر السلبي على أضعف الطبقات الاجتماعية والترحيب بأشقائنا وشقيقاتنا من مالي في ظل ظروف إنسانية مقبولة. وأود أن أكرر تقدير بوركينا فاسو حكومة وشعبا لوكالات منظومة الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي لغرب أفريقيا، ومملكة المغرب، وجمهورية الصين (تايبوان)، والمملكة العربية السعودية، والجزائر، واليابان، وتونس، ومصر وأذربيجان التي قدمت مساعدتها لضمان عدم تدهور حالة اللاجئين والقطاعات السكانية في بوركينا فاسو ولكي تكون قادرة على العيش حياة كريمة.

أما على الصعيد السياسي، وفي إطار تنفيذ استنتاجات المجلس الاستشاري بشأن الإصلاحات السياسية، فلا تزال بوركينا فاسو، تعزز وترسخ من عملياتها الديمقراطية. وفي

على نبد الاستخدام المنهجي للأسلحة كوسيلة لتحقيق مطالبها. وأحثها على احترام الحريات الأساسية لمواطنيها وأن تنأى بنفسها بوضوح عن الحركات المتطرفة والإرهابية لتعزيز قيم الحوار والديمقراطية التي تتمسك بها مالي بشدة.

إن حالة الأزمة في شمال مالي من المظاهر الملموسة للتهديد الذي يواجه جميع بلدان منطقة الساحل. لذلك أرحب بالمبادرة الحسنة التوقيت للأمين العام بان كي - مون من أجل الثامنة في ٢٦ أيلول/سبتمبر على هامش اجتماعات الجمعية العامة حول مسألة السلام والأمن والتنمية في دول منطقة الساحل. وأجدد تقديري له وأكرر له تحيات وتقدير حكومة بوركينا فاسو على إتاحة نفسه والتزامه بالسلام والتنمية في أفريقيا وفي جميع أرجاء العالم.

إن بوركينا فاسو التي تعمل على الدوام من أجل السلم والأمن الدوليين، تسهم في عمليات حفظ السلام في دارفور وغينيا بيساو.

تشجع بوركينا فاسو الجهود التي تضطلع بها الهيئات الانتقالية لاستعادة النظام الدستوري بسرعة وتحث جميع أصحاب المصلحة في البلد ضمان مرحلة انتقالية توافقية وشاملة، وهيئة أفضل الظروف الممكنة لتنفيذ الإصلاحات ذات الأولوية، وتنظيم انتخابات رئاسية حرة وشفافة، وترسيخ سيادة القانون. في دارفور، نحن نشجع الأطراف على تنفيذ "وثيقة الدوحة للسلام في دارفور" على أكمل وجه، ونواصل الإسهام من خلال آلية التنفيذ والمتابعة المنصوص عليها في "وثيقة الدوحة".

فيما تعلق بقضية الصحراء الغربية، ترحب بوركينا فاسو بعزم الأطراف على استكشاف السبل والوسائل المناسبة لتحقيق تسوية سياسية عادلة متفق عليها للقضية. إن الوضع القائم الراهن ليس قابلاً للاستمرار وليس ذا فائدة لأي من الأطراف بالنظر إلى تأثيره على الأمن والاستقرار في المنطقة

وتؤيد بوركينا فاسو تأييداً كاملاً خيار ذلك الموضوع الذي سوف يمكن المجتمع الدولي في أعقاب الدورة السادسة والستين من تعميق تفكيره والتزامه بقوة بإيجاد تسوية سلمية للمنازعات من خلال الحوار لتحاشي الجمود وتصعيد العنف الذي يقلل من جدوى جهودنا الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ووفقاً لتلك الخطوط قبل رئيس بوركينا فاسو بعثة الوساطة التي عهد بها إليه الأقران من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إطار الأزمة في مالي. وهدف وساطة الجماعة يتمثل هدفها في حل الأزمة المؤسسية والأمنية التي تعصف بمالي من خلال الحوار قد ركزت جهودها على استعادة النظام الدستوري الطبيعي وإنشاء هيئات انتقال ثابتة يقبلها أبناء مالي ويقررها المجتمع الدولي لتنفيذ خارطة الطريق المتضمنة في الاتفاق الإطاري المؤرخ في ٦ نيسان/إبريل الذي يتناول إدارة الأزمة وتنظيم الانتخابات. وستواصل بوركينا فاسو العمل بموجب إطار عمل الجماعة الاقتصادية بدعم من المجتمع الدولي من أجل توحيد مالي وتحقيق المصالحة فيها لتتسنى تهيئة الظروف المفضية إلى عقد انتخابات حرة وديمقراطية في جميع أرجاء مالي.

إن إحلال السلام المستقر والدائم في مالي سيتطلب نهجاً شاملاً يضم الحوار السياسي واستخدام القوة الهادفة بصورة رئيسية لمحايدة المجموعات الإرهابية المتطرفة ذات الطبيعة العابرة للحدود الوطنية التي من المرجح أن يضر وجودها في شمال مالي بالجهود الرامية إلى تحسين الحكم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. إن رئيس بوركينا فاسو بفضل مساعدة الرئيس غودلاك إيبيلي جوناثان سوف يواصل بطريقة واضحة التماس حلول للأسباب الجذرية للأزمة التي تقوض منطقتنا دون الإقليمية. وهي أزمة لم تسهم المجموعات المتمردة المسلحة بشيء إلا بمفاقمتها. لذلك نحض الحركات المسلحة في مالي

الصدد، نؤكد مجددا دعمنا الكامل للمبادرة الأفريقية لتقديم مشروع قرار في هذه الدورة يهدف إلى فرض حظر عالمي على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ونأمل أن يحظى بدعم المجتمع الدولي بأسره.

وعلاوة على ذلك، نحن نرحب بالجهود التي بذلت منذ إطلاق برنامج الأمم المتحدة للمرأة، ويحدونا الأمل أن تعزز هذه الهيئة الجديدة أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تمكين المرأة، والدفاع عن حقوقها والنهوض بالمساواة بين الجنسين، لا سيما في البلدان النامية.

تؤمن بوركينا فاسو بالتضامن والتعددية بين الشعوب وفضيلة الحوار بين الأمم. وفي هذا الصدد، يلاحظ وفد بلدي بارتياح كبير جو الهدوء السائد حاليا في العلاقات بين جمهورية الصين (تايوان)، وجمهورية الصين الشعبية. قد يكون هذا الوضع في صالح منح جمهورية الصين مكانها المستحق بين الأسرة الدولية، بما يشمل مشاركتها المحدية في أنشطة المنظمات الدولية كالمنظمة الدولية للطيران المدني واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

تتطلب طبيعة التهديدات والتحديات التي تواجه العالم منا مشاركة أفضل في المسؤوليات من خلال إصلاح الأمم المتحدة. مثل هذا الإصلاح ما زال موضوعا ذا أهمية قصوى في صميم نظام الحكم العالمي. ونأمل أن تسفر المفاوضات التي بدأت في إطار هذا الإصلاح عن حلول توفيقية مقبولة يمكن أن تعزز فعالية ومكانة الأمم المتحدة وهي تواجه التحديات الجديدة لعالمنا المتغير. بهذه الطريقة فقط سنتحرك جدياً نحو بناء عالم أكثر إنصافاً واتحاداً.

استمع وفد بلدي باهتمام بالغ إلى خطاب تنصيب رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، الذي غطى جميع القضايا الرئيسية التي تهم المجتمعات الديمقراطية المعاصرة. ومن هنا أود أن أهنته على انتخابه، ونرحب بالرؤية التي يود

دون الإقليمية. وهذا هو السبب وراء تشجيع بلدي المتواصل للحوار والحلول التوفيقية التي تهدف إلى تحقيق حل سياسي مقبول لدى الطرفين. وفي هذا الصدد، نحن نعتقد أن المبادرة المغربية للتفاوض بشأن وضع الحكم الذاتي لمنطقة الصحراء يمكن أن يكون طريقة مناسبة لتسوية الخلافات.

ينتاب العالم كثير من الشكوك والقلق نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادي والمالي الدولي، وزيادة الفقر والتدهور البيئي المستمر وزيادة الكوارث الطبيعية. وعلى وجه الخصوص، فإن الأزمات المالية الدولية الناشئة مؤخرا، والتي عرضت التوازن في اقتصاداتنا للخطر بشكل كبير، تختبر تماسك مجتمعاتنا اختباراً بالغ الصعوبة. إنها تؤثر علينا جميعاً، وتتطلب منا اليقظة والتضامن المتواصل.

كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، الذي عقد في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ حزيران/يونيه في البرازيل، مصيباً بتذكيرنا بمسؤولياتنا المشتركة برغم تفاوتها نحو حماية كوكبنا وضمان التنمية المستدامة للأجيال القادمة. من الضروري أن تتواصل الجهود على أساس توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر بغية التوصل إلى حلول توفيقية مقبولة تأخذ في الاعتبار مصالح مختلف المناطق في العالم.

بوركينا فاسو تعلق أهمية خاصة على جميع المسائل المتعلقة بتمكين المرأة. وتحقيقاً لتلك الغاية، لم ندخر أي جهد لتحسين الوضع القانوني والاجتماعي للمرأة في بلدنا. شاركت السيدة الأولى في بوركينا فاسو، السيدة شاننتال كومباوري، سفيرة النوايا الحسنة ومنسقة الحملة الدولية لحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث حول العالم، خلال هذه الدورة في رئاسة الحدث الجنائي رفيع المستوى حول حظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وهذا برهان آخر على التزامها المعروف بالدفاع عن حقوق المرأة، وتحسين وضع المرأة. وفي هذا

ونؤكد كذلك الحاجة إلى إيجاد حل لمسألة ناغورنو كاراباخ وفقاً للسلامة الإقليمية لأذربيجان. ومع ذلك لم نخط خطوة واحدة نحو حل لهذه المشكلة على مدى العقدين الماضيين.

وبالإضافة إلى ذلك، ظلت مشكلة قبرص بدون حل لما يقرب من نصف قرن.

لقد مر عقد من الزمان تقريباً على خطة الأمم المتحدة للتسوية لعام ٢٠٠٤، التي أيدها المجتمع الدولي بأسره. ومع ذلك، لا يزال القبارصة الأتراك يواجهون عزلة وحصاراً غير قانوني وظالماً كما لو أنها علامة تقدير على دعمهم للتسوية التي قادتها الأمم المتحدة.

وجهة نظري واضحة. لا يمكننا حل المشاكل الحالية، بينما نجد أنفسنا في كل سنة محاصرين بشكل متزايد بأخرى جديدة. يواصل الإرهابيون تنفيذ عملياتهم التي تؤدي بحياة الأبرياء، ومع ذلك ليس لدينا أي استجابة دولية فعالة أو تضامن كاف ضد آفة الإرهاب.

تستخدم بعض الدول اليوم أساليب العنف الذي تمارسه الدولة والقمع الوحشي مع الإفلات من العقاب، مودية بحياة المواطنين الأبرياء الذين يفترض أنها تحميهم. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن الحياة البشرية مقدسة وأن الحياة هي أكبر نعمة لأي إنسان أياً كان وأينما كان.

بيد أن الملايين من الناس يعيشون في فقر، وتحت القهر. أنهم محرومون من حقوقهم وحررياتهم الأساسية، يعانون ظروفاً قاسية ينبغي ألا يعيشها أي إنسان. حتى نرضي ضميرنا الجمعي نكرر دائماً تعهداتنا بالمساعدة على التخفيف من بؤس هؤلاء الناس. غير أننا نفشل في إتباع القول بالعمل.

أنا نعيش في أمل دائم. نحن البشر أبناء الأمل في نهاية المطاف. بالنسبة لنا، يرمز كل فجر وكل غروب وكل ربيع

أن يتحف بها منظمنا المشتركة. يمكنه الوثوق باستعداد وفد بلدي للتعاون الكامل.

وأخيراً، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لسلفه، صاحب السعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر ممثل دولة قطر، على جهوده أثناء انعقاد الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وتشهد نتائج تلك الدورة الطيبة للغاية على المهارة والفعالية اللتين قاد بهما عملنا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن معالي السيد أحمد داوود أوغلو، وزير خارجية تركيا.

**السيد داوود أوغلو** (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنيئ صديقي العزيز صاحب السعادة السيد فوك يريميتش بمناسبة انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وأعتقد أنه بمقدرته القيادية، سيسهم إسهاماً كبيراً في أعمال الجمعية.

أريد أن أكون صريحاً، وأن أتكلم لغة الشعوب التي تمثلها جميعاً. كل سنة نجتمع كلنا هنا في الأمم المتحدة، التي تجسد سعي البشرية من أجل السلام والأمن والنظام الدولي. تتبادل الآراء بشأن التحديات الرهيبة التي نواجهها جميعاً ونعرب عن التزامنا القوي بإيجاد حلول لها. نتحدث في كثير من المسائل بصوت واحد، ومع ذلك نفشل في كثير من الأحيان في التصرف موحدين. ونحن نعرب عن التزامنا بتسوية الصراعات المجعدة، ولكن لا احتمال للتوصل إلى حل لكثير من تلك الصراعات.

فعلى سبيل المثال، أعلننا مراراً دعمنا لحل الدولتين لقضية فلسطين واتخذنا العديد من القرارات لتحقيق هذه الغاية. ومع ذلك، لا نزال نأمل أنه في يوم ما سيأتي قريباً ستمثل فلسطين بوصفها عضواً في الجمعية العامة على قدم المساواة مع بقية الأعضاء.

لا يمكن تحقيق عالم يسوده السلام، كما تصوره مؤسسو الأمم المتحدة، إذا ظللنا غير فعالين في عملنا في مواجهة تلك التحديات. دعونا لا ننسى: إن عجزنا عن التصرف يصبح أداة في أيدي الطغاة والنظم التدميرية لهدم المدن والبلدات والقرى، وارتكاب المحازر ضد مواطنيهم والاستهزاء بالعالم المتحضر والأمم المتحدة.

يهز فشلنا في معالجة الأزمات الإنسانية ضميرنا الجمعي. غير أن الأسوأ من ذلك هو أن التقاعس عن العمل يؤدي في نهاية المطاف إلى تقوية القامعين والأنظمة العدوانية وإلى خلق تحالفات شريرة تقترب وتدمر الجرائم ضد الإنسانية. دعونا نذكر أن إظهار الرحمة للظالم هو أكثر الأعمال وحشية تجاه الشعب المهزوم. إن لم يكن الآن، فمتى ينبغي لنا أن نعمل متحدين. وإن لم تكن الأمم المتحدة هي التي تقود، فمن يا ترى يتولى زمام الأمور؟ وإذا لم نكن نحن، فممن تتحمل مسؤولية حماية المدنيين الأبرياء؟ دعونا الآن نتصور أننا في مكان هؤلاء الناس. كيف يمكن حتى أن نلحم بمستقبل حقيقي؟

نحن بحاجة إلى أمم متحدة قوية وفعالة وذات مصداقية. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب أن نعالج أولاً مسألة طال أمدها وهي إصلاح الأمم المتحدة حتى نجعلها مناسبة لأداء الغرض منها. لا تتمشى أساليب وهياكل عمل الأمم المتحدة مع حقائق الوضع الراهن في العالم. يجب أن يكون مجلس الأمن، وهو يضطلع بمسؤوليته الأساسية في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، أكثر تمثيلاً ووظيفية وفعالية. عليه الاستجابة لاحتياجات العالم الحقيقية. هذا هو السبيل الوحيد الذي يجعله قادراً على التصدي للتحديات الهائلة التي نواجهها جميعاً في القرن الحادي والعشرين.

ويمكنني أن أناشد بحرية ضمير الجمعية العامة، إذ أن لتركيا سجلاً ممتازاً سواء كان ذلك في أفغانستان أو الصومال أو سوريا أو اليمن أو ليبيا أو البوسنة والهرسك، أو عندما يتعلق

إلى بداية جديدة للأمل. نحن نتوق إلى السلام ونمجده. هو جوهر طبيعتنا.

تتوقع البشرية منا نحن قادة الأمم أن ننقلها نحو السلام الحقيقي. غير أننا رمت خلفون تخلفاً كبيراً في الوفاء بتوقعات شعوبنا والبشرية. إذا لم نقم نحن بتقديم الإغاثة والأمل إلى طفل يعيش في مخيم للاجئين أو في سجون مفتوحة في أجزاء معينة من العالم فما هي فرصنا في بلوغ السلام الحقيقي؟ عندما يفتح طفل عينيه على عالم من الفقر المدقع والقمع في مخيم للاجئين أو في شوارع الحي الذي يقيم فيه، أو عندما يخلف أب وراءه بيتاً مدمراً وأيتاماً وأراملاً، كيف يمكننا أن نمنعهم من الاستسلام لليأس والتشاؤم؟ إذا لم نعتبر حقوق شخص في سوريا أو فلسطين أو الصومال أو أفغانستان أو منطقة ولاية راخين أو غيرها من الأماكن مساوية لحقوقنا، كيف يمكن أن نتحدث عن الحرية والعدالة؟ إذا كانت حقوق الإنسان الأساسية يضحى بها من أجل سياسة السلطة والقوة وتصبح قابلة للمساومة في المحادثات بين عدد قليل من الدول في مجلس الأمن، فكيف لنا أن نضمن حقوقاً شاملة للإنسان وأمناً له؟ إذا ظللنا غير قادرين على اتخاذ إجراءات للحفاظ على المبادئ العالمية التي أرساها الأسلاف المؤسسون للأمم المتحدة عند تشكيل هذه الهيئة، كيف يمكننا أن نثبت للناس أن علم الأمم المتحدة يمثل الأمل والضمانة لمصيرهم؟ إذا كنا نقبل بالاستخدام غير المحدود للقوة وإذا أصبحت الهجمات العشوائية والعقاب الجماعي أسلحة في أيدي الأنظمة القمعية ضد مواطنيها، مثلما نشهد حالياً كل يوم وكل ليلة في سوريا؛ إذا فشلنا في سماع صراخ الجماهير البريئة وفي أن نستجيب وننضم إليها أينما كانت؛ وإذا كنا لا نستطيع إجبار مثل هذه الأنظمة الوحشية أن تمتثل للعدالة وسيادة القانون، فكيف لنا الحفاظ على السلام والأمن الدوليين؟

المعتقدات والديانات الأخرى. للزيادة المنبهة إلى الخطر في عدد أعمال التشهير بالأديان، وبالتالي بمعتقدتي هذه الأديان، تداعيات خطيرة على السلام والأمن الدوليين. لذلك فقد آن الأوان لتصنيف إهانة أي ديانة أو أتباعها على أنها جريمة كراهية. يتعين علينا اتخاذ تدابير سريعة. لا نستطيع ولا يجوز لنا أن نترك مستقبلنا عرضة لهذه الاستفزازات الطائشة من مختلف أنواع المتطرفين.

نحن بحاجة إلى صياغة سياسة عالمية وآلية قانونية تضمن احترام الأديان وتمنع الإهانات المتعمدة لأي معتقد، في الوقت الذي تحمي فيه حق التعبير. وينبغي ألا يكون الحل اعتباطيا. يجب أن نركز على الذين يشهرون بالمعتقدات بقصد التحريض على التمييز أو العداوة أو العنف. علينا أن نجد توازناً بين حماية حقوق الفرد أو المجموعة في حرية التعبير وحماية حق فرد آخر أو مجموعة أخرى في ألا يصبحوا هدفا للكراهية أو العنف العاطفي أو التحريضي أو النفسي.

ولذلك ومن على هذا المنبر، أود أن أناشد وبقوة أعضاء المجتمع الدولي أن يعدوا جميع الأدوات اللازمة لمكافحة جميع جرائم الكراهية، بما في ذلك الإساءة إلى الأديان وتشويه صورة أتباعها. ويجب أن تقود الأمم المتحدة هذا الجهد، وينبغي لها توفير الإطار القانوني الدولي لتحقيقا لهذه الغاية. ونحن عازمون على تنفيذ هذا الهدف بجمّة، والعمل بجد مع الدول والمنظمات الدولية المتماثلة التفكير لضمان أن نتخذ موقفاً موحداً وفعالاً ضد كراهية الإسلام وجميع أشكال الكراهية.

علاوة على ذلك، نحن ندرك جيداً الحاجة إلى ضمان سلامة وأمن وحماية الدبلوماسيين. وخلال العقود الأربعة الماضية، فقدت الدولة التركية ثلاثة وثلاثين دبلوماسياً نتيجة الأعمال الإرهابية من جانب الجيش السري الأرمني لتحرير أرمينيا. ونحن نشجع الأمم المتحدة على التركيز لإيجاد فهم جديد، وصك دولي لحماية الدبلوماسيين.

واستهزاءً بالقيم التي تنشأها جميعاً، يواصل شعب سوريا معاناته تحت وحشية وطغيان النظام في دمشق على مدى ١٨ شهراً. والأرقام لها دلالات كبيرة. فحتى الآن قتل

الأمر بالتعاون مع الدول الأقل نمواً، أو تحالف الحضارات الذي ترعاه الأمم المتحدة، أو مبادرة الوساطة من أجل السلام، من بين أمثلة أخرى كثيرة.

واسمحوا لي الآن أن أتطرق بإيجاز إلى بعض القضايا المحددة التي لا تزال تشكل تحديات هائلة للمجتمع الدولي.

واسمحوا لي أن ابدأ بالإشارة إلى الهجمات مؤخرًا على الإسلام والنبي محمد - صلى الله عليه وسلم - والاستفزاز الصريح للإسلام. الهدف هو تأليب الدول والشعوب بعضها على بعض. إننا نشجب بأشد العبارات المحاولات الخبيثة لتشويه سمعة أقدس قيم الإسلام أو أي ديانة أخرى. ونحن ندين أي نوع من التحريض على الكراهية والتمييز الديني ضد المسلمين وأتباع الديانات الأخرى.

للأسف، أصبحت كراهية الإسلام (الإسلاموفوبيا) شكلاً جديداً من أشكال العنصرية. لم يعد بالإمكان السكوت عنه تحت ستار حرية التعبير. الحرية لا تعني الفوضى. فهي تعني المسؤولية. والغرض من كراهية الإسلام واضح وبسيط. ويهدف إلى خلق عدو وهمي ومجرد من بين ملايين المسلمين المحبين للسلام في جميع أنحاء العالم. وللأسف، بقبول التعميمات والأفكار النمطية والتعامل بحسبانها حقائق، يصبح الكثير من الناس كارهين للإسلام دون أن يدروا. وعلى أي حال، ليس هنالك برنامج أو هجوم أو استفزاز أو تحريض على الكراهية يمكنه أن يشوه وجه الإسلام المشرق.

وفي ذات الوقت، ندين جميع الاستفزازات وأعمال العنف التي أدت إلى خسائر في الأرواح في العديد من البلدان، بما في ذلك موت سفير الولايات المتحدة في ليبيا. أود أن أعرب عن خالص تعازينا على فقد جميع الأرواح. لا يمكن تبرير العنف ضد الأبرياء تحت أي ذريعة. إن أي نشاط من هذا القبيل هو خيانة لروح ومضمون ورسالة الإسلام، بغض النظر عن قام به أو الغرض من القيام به.

وعلى أي حال، فإن الأحداث التي وقعت مؤخرًا تبيته على مشكلة أخطر لا تهم المسلمين فحسب بل أتباع

أمد السماح للنظام بشن حملته العنيفة، سيكون من الصعب منع هذا الاحتمال المرعب.

لقد حان الوقت ليتخذ مجلس الأمن الإجراءات، كما دعت الجمعية إلى ذلك. إذ يجب أن يكون هناك حل لضمان توفير الأمن والسلامة الفورية للشعب السوري. يجب أن يكون هناك حل لعملية انتقال شرعية تمهد الطريق لبناء سوريا جديدة وديمقراطية. على النظام الحاكم أن يتنحى ويسمح بقيام حكومة مؤقتة لقيادة البلد نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة. فالشعب السوري بحاجة إلى دعمنا وتضامننا المتحدين في نضالهم من أجل مستقبلهم وحقوقهم في حكومة شرعية ومنتخبة.

وتقف الأمة التركية إلى جانب أشقائها، أبناء الشعب السوري، في نضالهم المشروع. نحن الآن - نأوي ٩٠.٠٠٠ لاجئ ومشرد سوري في الأراضي التركية. وأود أن أؤكد مرة أخرى أنه منذ بداية الصراع لم نتردد ولن نتردد أبداً في أن نقف إلى جانب إخواننا وأخواتنا السوريين في أصعب أوقاتهم.

والمأساة الأخرى التي ظلت ماثلة أمام أعيننا منذ فترة طويلة في الشرق الأوسط هي مأساة فلسطين. هذه هي الدورة الرابعة للجمعية العامة حيث ما زلنا نؤكد على رفضنا للحالة في قطاع غزة وعدم استدامتها. ومع ذلك، وإلى اليوم لا يوجد هناك أي تقدم. ونتيجة لذلك، وفي السنة الرابعة للحصار الإسرائيلي غير القانوني، ما زال الشعب في غزة، والأطفال على وجه الخصوص يعيشون في بؤس ويأس وخوف.

لقد تم اعتماد العديد من القرارات في الأمم المتحدة تدعو إلى رفع ذلك الحصار غير القانوني. ومع ذلك، استمرت إسرائيل في سياستها غير القانونية حتى يومنا هذا، مسببة البؤس والكرب في قطاع غزة. وفي الواقع، نحن نرى نفس الموقف من قبل إسرائيل في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالرغم من الدعوات الملحة من جانب المجتمع الدولي، تستمر إسرائيل في بناء المستوطنات غير الشرعية في فلسطين، وبالتالي تقوض عمداً آفاق الحل السلمي القائم على وجود دولتين.

أكثر من ٣٠ ألف شخص، وما يقرب من ٣٠٠ ألف لاجئ سوري فروا إلى الدول المجاورة، بما في ذلك تركيا، وأكثر من مليون شخص من المشردين داخليا.

ولسوء الحظ، أصبحت هذه المأساة الإنسانية مجرد إحصاء بالنسبة للكثيرين. وما الذي فعله المجتمع الدولي لوقف هذه المذبحة؟ - لا شيء على الإطلاق. وما زال يتعين علينا أن نرى 'جراً فعالاً واحداً لإنقاذ الأرواح البريئة. أنه لخزي شديد أن نشهد ذلك اليوم، فبعد ٢٠ عاماً، ما زالت أشباح سربرينيتشا وحبلة تلاحقنا، وهذه المرة في مدن سوريا.

ويمكن للمرء أن يجادل حول الأسباب التي أدت إلى عدم تمكن مجلس الأمن من وقف عنف - النظام السوري. ومع ذلك، لا يمكن أن يوجد أي تفسير مشروع لعدم قدرة مجلس الأمن على تجسيد الضمير الجماعي للمجتمع الدولي. فعليه أن يضطلع بمسؤوليته الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. - إن عدم مقدرة المجلس على التصرف حيال ذلك ما زال يشجع النظام السوري على قتل المزيد من الناس أكثر من أي وقت مضى.

وإذا كان مجلس الأمن لا يسترشد بضمير المجتمع الدولي، كما هو واضح في القرارات التي اعتمدت بأغلبية أكثر من ثلثي الجمعية العامة، فمن سيستجيب لصرخات الشعب السوري؟ إلى متى سنسمح نحن، المجتمع الدولي، لهذه المأساة الإنسانية بالاستمرار؟

إن مسؤولية حماية الشعب السوري هي واجبنا الأساسي. لا ينبغي للخلافات السياسية، ولا لميزان سياسات القوة ولا الاعتبارات الجيوسياسية أن تطغى على ضميرنا وحرصنا على مصير الشعب السوري.

والأهم من ذلك، تطورت الحالة في سوريا مشكلة تهديداً حقيقياً للسلم والأمن الإقليميين. وينشر النظام السوري كل أداة ممكنة لتحويل النضال المشروع للشعب السوري إلى حرب طائفية ستشعل المنطقة بأسرها. وللأسف، كلما طال

وأثبت القبارصة الأتراك حتى الآن التزامهم الراسخ بالتوصل إلى حل عن طريق التفاوض، ولكنهم ما زالوا خاضعين لحصار لاإنساني وغير مشروع. وهذا ببساطة أمر غير عادل. ولا ينبغي إجبارهم على القيام بهذا لأجل غير مسمى دون وجود منظور وجدول زمني واضح للتوصل إلى حل.

وكذلك يجب ألا يظل المجتمع الدولي غير مكترث بما يحدث في قبرص. وفي نهاية المطاف فإن استمرار المشكلة يخلق مخاطر إضافية لاستقرار المنطقة. علاوة على ذلك، تزيد عمليات استكشاف النفط والغاز الطبيعي أحادية الجانب حول الجزيرة من قبل القبارصة اليونانيين من تلك المخاطر.

وفي ظل هذه الظروف، يجب أن تفعل الأمم المتحدة أكثر مما تقوم به حالياً. وعلى مجلس الأمن خاصة تيسير التوصل إلى حل بدلاً من مجرد الإبقاء على الوضع الراهن. فمن الضروري تغيير العقلية. وينبغي أن يكون هناك تمييز بين أولئك الذين يسعون ويطمحون للتوصل إلى حل، وأولئك الذين يرفضون ذلك. ولم يعد كافياً القول باتحاد ذو منطقتين وذو طائفتين. لقد حان الوقت للتصرف قبل أن يفوت الأوان.

وفي الختام، أود أن أعود إلى ما قلته في بداية ملاحظاتي. نحن في نهاية افتتاح دورة أخرى للجمعية العامة. وقد أعربنا جميعاً عن رغبتنا بإيجاد عالم أكثر سلماً وازدهاراً والالتزام بذلك. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق تغيير إيجابي إلا إذا تطابقت أفعالنا مع أقوالنا ووعودنا. كل محاولة لتحقيق هدفنا نحو سلام حقيقي، وكل لحظة نقضيها بالتمسك بالحق والعدالة وكل جهد نقوم به نحو تحقيق الحريات وحقوق الإنسان سوف يوفر راحة أكبر لأولئك الذين يكافحون من أجل أن يكون لهم رأي في مصيرهم. قبل قليل سألت: إن لم يكن الآن، متى؟ فلنحدث تغييراً هذا العام ولنأمل أن لا نكرر نفس السؤال في أيلول/سبتمبر المقبل في الجمعية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

وفي الواقع، عندما تكلم الرئيس محمود عباس في الجمعية العامة العام الماضي (انظر A/66/PV.19) وأعلن حق فلسطين في الاعتراف بها كدولة مستقلة، أتذكر مشهد الجمعية العامة كاملة تحييه بحفاوة بالغة. ولكن حتى هذا اليوم ما زلنا ننتظر رؤية دولة فلسطين عضواً في الجمعية العامة على قدم المساواة وعلم فلسطين المستقلة يرفرف. كيف يمكننا إقناع الشعب الفلسطيني بأن المجتمع الدولي جادٌ بشأن الحل القائم على وجود دولتين في حين لا توجد قرارات من الأمم المتحدة تساعد قضيتهم نحو إقامة دولة فلسطين مستقلة؟ ومع ذلك، سنرى في يوم من الأيام علم فلسطين في القاعة. ومن المؤكد أن تركيا تدعم الشعب الفلسطيني في سعيه من أجل الدولة والكرامة وتحقيق السلام.

وبينما يتركز انتباه العالم كله بحق على الشرق الأوسط، لا ينبغي لنا أن ننسى أن هناك مآسي إنسانية خطيرة تحدث في أماكن أخرى أيضاً. فنحن لا يمكننا أن نغض الطرف عن أي معاناة إنسانية.

وأنا شخصياً شهدت خلال زيارتي في شهر حزيران/يونيه، أن شعب منطقة أراكان، وخاصة مسلمي الروهينجا، في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وتوفر لنا عملية التحول الديمقراطي الجارية في ميانمار فرصة سانحة، حيث أن الحكومة أكدت مراراً استعدادها للتعاون مع المجتمع الدولي لتخفيف معاناة هؤلاء الناس.

وقبل أن اختتم ملاحظاتي، أود أن أتطرق إلى صراع آخر طال أمده ويتطلب أيضاً خطوات عملية فورية من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم. وأشار هنا إلى مشكلة قبرص. ولسوء الحظ، فإن الجولة الجديدة من المحادثات التي بدأت في عام ٢٠٠٨ في حالة جمود، ولا تبدو هناك نهاية في الأفق، وذلك بسبب تعنت القبارصة اليونانيين، والافتقار إلى الإرادة السياسية. واليوم وعلى الرغم من خيرة نصف قرن وكم كبير من أعمال الأمم المتحدة، لا زال تنعدم رؤية واضحة للتوصل إلى حل.